

دار الكتب

وجلة وادي النيل

أسماء الجغرافة ومظاهرها في التاريخ

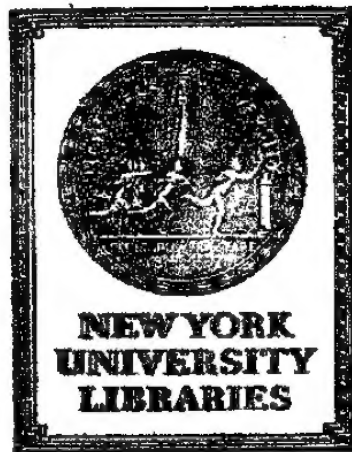
الطبعة الأخيرة بالقاهرة

١٩١٧



3 1142 02821 9676

WIHDAT WADI AL-NIL



CENTRAL UNIVERSITY
LIBRARY

DT
82
.5
.S8
.W5
c.1

dvp

رئاسة مجلس الوزراء

وحدة وادى النيل

أسمها الجغرافية ومظاهرها فى التاريخ

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٤٧

رئاسة مجلس الوزراء

/ Wihdat wadi at-nil /

وحدة وادى النيل

أسسها الجغرافية ومظاهرها فى التاريخ

N. Y. U. LIBRARIES

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٤٧

Near East

DT

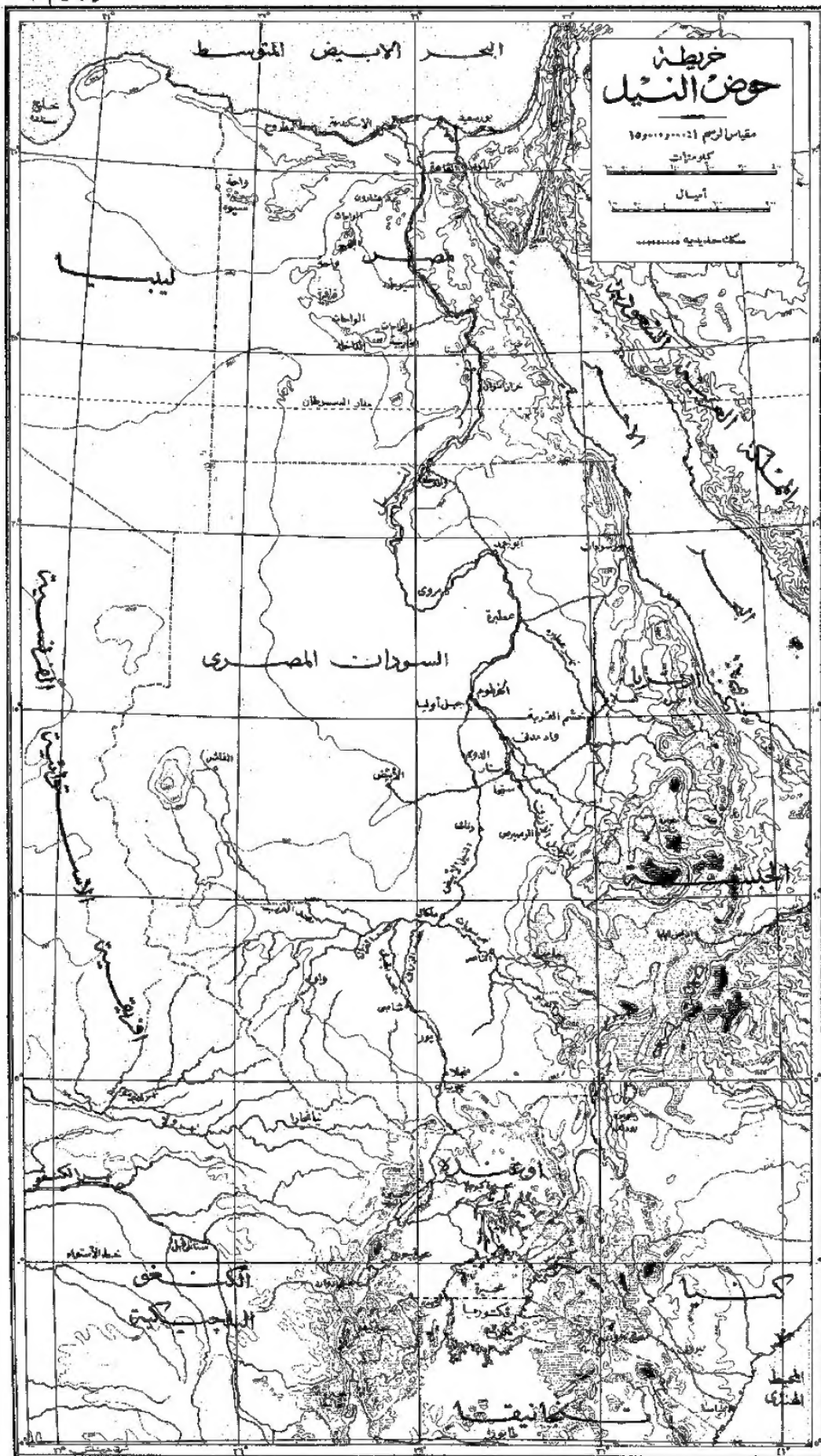
82

.5

.58

.W5

c.1



وحدة وادى النيل

أسمها الجغرافية ومظاهرها فى التاريخ

موضوعات الرسالة :

صفحة

- ١ — وحدة وادى النيل : أسمها الطبيعية والأثنو جرافية
والثقافية والاقتصادية الدكتور عباس عمار ... ١
- ٢ — مظاهر الوحدة فى المصور القديمة
الدكتور ابراهيم نصحي ...
والدكتور أحمد بلوى ... ٦٣
- ٣ — تحول أهل مصر والسودان إلى أمة عربية إسلامية الدكتور عباس عمار ... ٧٧
- ٤ — بناء الوطن المصرى السودانى فى القرن التاسع عشر محمد شفيق غربال بك ... ٨٤
- ٥ — السياسة البريطانية والوطن المصرى السودانى محمد شفيق غربال بك ... ٨٦
- ٦ — تقدم السودان فى القرنين التاسع عشر والعشرين بكباشى عبد الرحمن زكى ... ٩٤

مقدمة

تناول هذه الرسالة موضوع وحدة وادى النيل بيان الأسس الطبيعية ، والأنتوجرافية والثقافية والاقتصادية التي قامت عليها هذه الوحدة ووصف المظاهر التي اتخذتها أو تجلت فيها في خلال العصور التاريخية قديمها وحديثها .

وقد نهج مؤلفو الفصول المختلفة التي تتكون منها مادة البحث المنهج الجغرافي التاريخي لاعتقادهم بأن اتخاذه كفيل بإعانة طالب الحقيقة في أمر مصر والسودان على تحقيق بغيته ، وتوخوا الاقتصار على المسائل الرئيسية حرصا منهم على إظهارها بارزة ، واستمدوا حقائقهم مما اهتدى إليه التحقيق العلمى الحديث في أوروبا وأمريكا .

وتولى الدكتور عباس عمار درس الأسس الجغرافية للوحدة فأكد توقف الحياة في أولياتها ومكلايتها معا على ارتباط أجزاء الوادى بعضها ببعض الآخر وأظهر أن ليس بمحوض النيل عقبات منيعة تحول دون سهولة انتقال الجماعات الإنسانية والفصائل الحيوانية أو النباتية من مكان إلى آخر فيه ، ومما يتصل بذلك ما ذكره الدكتور عمار عن تدرج الظواهر الطبيعية تدرجا لطيفا من الشمال إلى الجنوب أو بالعكس مما جعل الانتقال هينا والامتيطان في المواطن الجديدة مقبولا .

وقد شرح الدكتور عمار ما كان لهذه الخواص وغيرها من آثار في تكوين الجماعات الإنسانية ومواردها المعاشية وأحوالها الاقتصادية وحياتها الثقافية ، وانتهى إلى الحكم العام المستند إلى واقع الملاحظة بأنه كلما خلس أمر الوادى إلى سكانه فلم يرتبط فريق منهم بوحدة بعيدة عنه . غربية عنه في اقتصادياتها وثقافتها كلما تم التوازن بين بيئة الوادى الطبيعية وبيئته البشرية فتوطد الأمن وسعد الناس وارتقت مستوياتهم المادية والمعنوية ، وأود أن أوجه نظر القارئ للتطبيق الرائع لهذا الحكم العام في الصفحات التي خصصها الدكتور عمار لأحوال الجماعات البدائية التي تسكن الأقاليم الجنوبية من الوادى ، كما أود أن أوجه نظره أيضا لتطبيق قيم آخر يجده في القسم الذى خصصه المؤلف للاسس الاقتصادية للوحدة .

وقد تجلت تلك الوحدة في التاريخ ، وهى وإن اتخذت في العصور المختلفة مظاهر تنوع باختلاف الأزمنة فإنها واحدة جوهر او بقوفا .

ففى العصور القديمة نالت مصر لظروفها الخاصة ميزة السبق في إقامة صرح الحضارة ، فكان نصيبها في تلك العصور أن تتولى نشرها في أرجاء الوادى .

وقد وصف الدكتور ابراهيم نصحي والدكتور أحمد بدوى كيف تم هذا وكيف انتقلت نحو الجنوب أنظمة مصر الإدارية وفنونها وعلومها ومعتقداتها الدينية ومثلها العليا الروحية والخلقية ، وكيف بذل رجال الحكم والدين والتجار والصناع المصريون ما بذلوا في رفع بنود الأمن والرخا في الأقاليم الجنوبية والنهوض بأهله لمستوى المصريين . وقد بلغ الأمر في ذلك أن امتزج أهل الشمال وأهل الجنوب امتزاجاً حقيقياً في وطن واحد . يدل على هذا كله ما لا يزال قائماً من الآثار في شمالى السودان وما سجله التاريخ عن أن مصر نفسها كانت كلما أضعفت الاعتداءات الخارجية روحها القومية تستمد من الحيوية القومية من الجنوب ما يعينها على النهوض ، وأروع الأمثلة على هذا ما ذكره المؤلفان عن إمارة نباطا وعمالقيته الحركات القومية المصرية النائرة على النفوذ اليونانى من تأييد وعون من أمراء الجنوب .

والثابت في التاريخ أنه كلما اندمجت مصر سياسياً في دول عامة كاللدولة الفارسية أو المقدونية أو الرومانية أو العربية أو العثمانية كلما ضعفت روابطها السياسية بأقاليم الوادى الأخرى ، ولكنها تبقى لها بتلك الأقاليم صلات أقوى وأمتن تتصل بالحياة الاقتصادية والثقافية — وآية ذلك ما حدث بعد الفتح الاسلامى من تحول أهل مصر والسودان إلى أمة عربية إسلامية ، وهو تحول لم تنظمه حكومة ولم تجربه خطة موضوعة بل تم وجرى بفضل دوافع الوحدة الأبدية .

وقد عقد الدكتور عمار لهذا الموضوع الخطير فصلاً خاصاً ينقل القارئ الى نهاية القرن الثامن عشر ومستهل عصر الوحدة الشاملة في القرن التاسع عشر .

قام بناء الوحدة على يد محمد على وإسماعيل ، ووضع المصريون عند ما أطلق محمد على قوى مصر من عقائده وقواعده وشاركهم السودانيون في توطيده ورفعهم وزالت من مصر كما زالت من السودان العصبية الخصوصية وحلت محلها في الوادى حكومة واحدة لوطن واحد .

وقد وجهنا عناية القارئ لإدراك أمر خطير هو أن ما قام به محمد على وإسماعيل أنقذ وادى النيل نهائياً من المصير الذى أصاب القارة الافريقية في أطرافها وفي أقاليمها الداخلية ، في أممها العربية وبجماعاتها البدائية عند ما امتدت إليها موجة الزحف الأوربي في النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، إذ أن تلك الموجة لما امتدت الى شمالى وادى النيل وجنوبيه وجدت فيهما بناء واضح القواعد فلم تقو على هدمه وصلى تحطيم قوى أهله المعنوية .

وقد شرحنا وصول تلك الموجة لمصر أولاً وللشودان ثانياً فأشرنا الى التدخل الأوربي في شئون مصر والى الاحتلال البريطانى لأرضها والهيمنة البريطانية على حكومتها والى ما ترتب على هذا من اختلال أمر الشودان وتفشى الفوضى المهدية في أقاليمه . وبجلك "وصمة العار" اللاصقة بترك أهل الشودان لتلك الفوضى وبالحيلولة بين حكومة مصر واستخدام مالها ورجالها للقيام بواجبها نحو الشودان وأهله .

ثم بينا ما حدث عند استرداد السودان بجهود المصريين والسودانيين من رجال الجيش المصرى تعيينهم فرق انجازية من اقامة الحكومة الثنائية فى السودان فى سنة ١٨٩٩ — وسجلنا الفرق بين التحديد البريطانى الرسمى لذلك الاتفاق وأغراضه وما جرى عليه الموظفون البريطانيون فى السودان من العمل على الفصل الفعلى بين مصر والسودان .

وقد عقد البىباشى عبد الرحمن زكى فصلا خاصا لتقدم السودان فى القرنين التاسع عشر والعشرين وما بذله المصريون فى سبيل ذلك التقدم اختتمنا به هذه الرسالة وإنا لا نقصد به منا أو مباهاة ، بل لا نرمى به إلا وضعا للحقيقة فى نصابها وردا على حملة التشويه التى يرددها المالكون لوسائل التشهير والتشويه الباسطون أيديهم فى وقتنا الحاضر على السودان والمسيطرون على أهله .

وإن مصر تستغنى عن هذا كله ، فإن سندها هو ذلك الرباط الخالد المقدس ، هو ذلك النهر المبارك الذى حاصر أقوى ما عرف التاريخ من امبراطوريات وقد فنيت كلها الواحدة بعد الأخرى ولم يقن هو ، وفى هذا صبرة لمن اعتبر .

محمد شفيق غربال

القسم الجغرافى

١ - وحدة وادى النيل

الأسس الطبيعية والاشنوجرافية والثقافية والاقتصادية

الأسس الطبيعية :

ليس فى العالم كله نهر ارتبطت به حياة السكان الذين يعيشون فى حوضه ارتباط سكان حوض النيل بالنهر الذى يجرى فيه ... وليس هناك أراض تدين بوجودها أولا ، ثم بخصوبتها ثانيا ، كما تدين تربة مصر والسودان بوجودها وخصوبتها لنهر النيل ... وليس هناك أقاليم تتوقف حياتها على ماء نهر كما تتوقف حياة وادى النيل على ما يحملة إليها النهر وروافده من الماء ، بل وليس هناك شعوب يتوقف مستقبلها الاقتصادى — من حيث التوسع فى أراضيها واستصلاح الصحارى والبرارى فيها — كما يتوقف المستقبل الاقتصادى لشعب وادى النيل على المشروعات التى يمكن أن تقام لتتحكم فى النهر ، تحكما يزيد من كمية الماء الذى يمكن تخزينه من فصل الفيضان إلى أشهر التجارىق ، وأخيرا فليس هناك نهر لعب فى توحيد واديه وتشابك مصالح سكانه مثل ذلك الدور الذى لعبه نهر النيل فى مختلف عهود التاريخ .

ذلك أن نهر النيل يجرى — فى جزء كبير من حوضه الأدنى — فى أقاليم صحراوية جافة لا يصيبها من المطر كميات يمكن أن يعتمد عليها فى الزراعة ، وهو كذلك نهر يفيض فى فصل فيملا مجراه ويطنى أحيانا على جوانبه ، ويفيض فى فصل آخر فيجف ماؤه أو يكاد ، ويصعب على السكان أن يضمّنوا الماء لشربهم وشرب حيواناتهم فى بعض أوقات الصيف ، وهو فصل التجارىق . من أجل هذا تفاوتت أهمية النهر بالنسبة لسكانه ، واختلفت درجة الاعتماد عليه بحسب قرب الإقليم أو بعده عن منابع النيل ، فأما الأراضى التى تقع شمال التقاء العطربة بالنهر — أى شمال السودان وكل جهات القطر المصرى — فهى الأراضى الصحراوية أو شبه الصحراوية وهى لهذا أقاليم جافة لا يكاد يسقط فيها مطر يذكر ، ومن هنا كانت أهمية النهر لها أهمية حيوية وكانت حاجتها إلى ماء النيل حاجة ماسة ، واستبحال على أهلها أن يعيشوا عيشة استقرار بغير ماء النيل الذى تعتمد أراضيهم عليه اعتمادا تاما ، وأما الأراضى التى تقع إلى جنوب التقاء العطربة بالنيل فأقاليم يصيبها من المطر كميات أكبر ، وزراعتها فى الواقع أقل اعتمادا على النهر ، وهى فوق هذا أقاليم يكاد يتوافر لها ماء الرى على مدار السنة ، إذ أن للنيل منبعين ، منبع استوائى ،

ومنبع حبشى ، وقد نظمت الطبيعة جريان الماء فى النهر بشكل يضمن للزراعات المختلفة حاجتها من الماء .

وهذا التباين — بين الأجزاء العليا فى حوض النيل والأجزاء الدنيا منه — فى درجة أهمية النهر لزراعتها ، أدى إلى اشتباك مصالح الجزأين ، وارتباط المنافع ارتباطا لا يمكن فصله بحال من الأحوال ، ذلك لأن أى تعارض بين مصلحة شمال الوادى وجنوبه ، وأى تضارب فى اتجاهات سكانهما ، وأى تغليب لوجهة نظر معينة ، إنما يؤدى حتما إلى تهديد مباشر وصريح لمصالح أحد الفريقين ، وهذه حالة أكثر بروزا ووضوحا فى الشق الأدنى من الوادى عامة وحالة القطر المصرى بشكل خاص .

على أن توقف رفاهية مصر ، واعتماد تقدم إنتاجها الاقتصادى على ضمان مصالحها فى الجزء الأعلى من وادى النيل ، وحسن الاستفادة من الماء الذى يجرى إلى النهر من منابعه الاستوائية والحبشية ، قد تحول تحولا خطيرا منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وأخذت هذه الخطورة تزداد منذ ذلك الوقت داما بعد عام . ذلك أن مصر كانت — إلى عهد حكم محمد على فى ١٨٠٥ — تكاد تكتفى بزراعتها الشتوية التى تعتمد على ماء الفيضان السنوى ، وهو ظاهرة لم تكن مصر لتخشى تهديدها من الجنوب ، ثم أحدث هذا العامل الكبير انقلابا زراعيا فى مصر ، عند ما عنى بتوسيع المساحات الصيفية توميسا زاد فى عهد خلفائه وأصبحت سياسة مصر الزراعية ترمى إلى تعميم هذا النوع من الزراعات فى الأراضى التى لم يتم تحويلها إلى نظام الرى الصيفى فى بعض مديريات الصعيد .

هذا التحول فى سياسة مصر الزراعية يتطلب ضمان الماء الصيفى للمساحات الواسعة ، والتحكم فى مائة النيل بحيث تخزن كميات كافية من ماء النهر ويحال بينها وبين أن تضيع فى البحر مدة الفيضان . . . وإذا كانت مصر قد ضمنّت حاجتها من الماء عند ما كانت تعتمد على الزراعات الشتوية ، ولم يكن هنالك ما يهددها ، فإن الموقف الآن قد تغير ، إذ لا يصعب إطلاقا أن يحال بين مصر وبين ضمان حاجتها من الماء الصيفى ، وقد يجتهد من الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية ما يتخذ ذريعة لتبرير مثل هذا العمل الذى لا تستطيع مصر أن تتفادى نتائجه الخطيرة ، سيما وأن المنشآت والمشروعات التى تضمن لها حاجتها من الماء لا يمكن أن تقام داخل حدود مصر ، وإنما يمكن أن تقام فى جهات مختلفة من أراضى السودان .

والواقع أن شمال الوادى مدين بوجوده وخصوبته للجنوب ، فقد كان يجرى النيل فيه كما كان الوادى لسانا بحريا فى العهود الجيولوجية القديمة ، ثم انحسر البحر عنه ، وبدأت مياه النيل تجرى فيه ، وتحمل إليه من الجنوب تلك العناصر التى كوّنّت أراضيه ، فتربة مصر تربة منقولة لم تتكوّن محليا ، والمعادن التى تتركب منها إنما يمكن أن تردّ إلى تكوينات معينة فى الأراضى التى يجرى فيها النيل قرب منابعه المختلفة . فمن أراضى المنابع الحبشية وصل إلى مصر

الصامصال والجير من تحال الفلسبار والجير من مخورها البركانية ، كما وصل الفسفور من تحال فسفات الكاسيوم في الأراضي الحبشية ، ووصل إلينا الكوارتز الذي من تحال الصخور التي يجري فوقها النيل الأزرق وروافده . . . وإلى تكاوين النيس والجرانيت في الهضبة الاستوائية ترجع التكاوين الصدمالية المحمرة في أرض مصر ، كما ترجع المواد الحديدية فيها إلى ما يحمله النيل الأبيض من تحال الصخور في منطقتي بحر الجبل وبحر الغزال ... ، ولا تزال هذه المصادر — التي خلقت تربة مصر — تمدنا مع كل فيضان بما يجدد حيوية الأرض ويعوضها عما فقدته من الخصوبة ... فإذا عجز الجيوب عن أن يبعث إلينا عنصرا من العناصر الضرورية لحياة نوع من النبات ، فليس هنالك مصدر طبيعي آخر يستطيع أن يمدنا به ، ولهذا تحتم أن نكمل هذا النقص بالخصبات الصناعية التي تكلف مصر ملايين الجنيهات في كل عام ، ومن هنا كانت حاجة الزراعة المصرية ماسة إلى استيراد غخصبات الآزوت واليوتاس ، وهما من العناصر التي لا تتوافر بكميات كافية فيما يحمله إلينا النيل وهو يجري من الجنوب إلى الشمال .

بل إن فضل الجنوب على الشمال وارتباط مصالح شطرى الوادى أحدهما بالآخر إنما يتبين حتى في حياة الجماعات البدوية وسكان معظم الواحات المصرية ، ذلك لأن حياة مثل هؤلاء السكان إنما تعتمد اعتمادا كلياً على ما يحفرون من آبار يغذيها الماء الباطني الموجود في بعض الطبقات ، والثابت أن هذا الماء الباطني في النصف الجنوبي من الصحراء الشرقية مثلاً إنما مصدره الأساسى تلك الأمطار التي تسقط جنوباً في السودان ثم تغور في طبقات الخراسان النوبي وتحدّر إلى الشمال تبعاً لانحدار السطح العام ، وكذلك الحال في آبار الواحات الجنوبية الموجودة في الصحراء اللوبية داخل الحدود المصرية . فالرأى الغالب الذي يرجحه معظم الكتاب أنها تعتمد على ماء باطني ينحدّر في الطبقات نتيجة لسقوط الأمطار جنوباً في بعض جهات السودان ، ومن هنا كان عماد الحياة البدوية والمستقرة لسكان مصر جميعاً مياه الجنوب سواء أكانت جوفية أم سطحية ، وسواء أحصلنا عليها دون جهد أم تكبدنا في سبيل حصولنا عليها بعض التفتات وبعض العناء .

والملاحظ أن الطبيعة قد أكدت هذه الوحدة بين شطرى الوادى بما هو واضح من تداخل كثير من المظاهر الطبيعية في الشمال والجنوب : فمظاهر السطح تكاد تجري بنظام واحد ، وحالة المناخ والنبات إنما هي حالة تدرج طبيعي لا يحس الإنسان فيه بانتقال بخافي بين مصر والسودان ، وليس هنالك عقبات لم يمكن التغلب عليها حتى في تلك العهود الأولى التي كان يوقف الإنسان فيها أبسط الموانع وتصدّه أقل العقبات :

(١) أما من حيث مظاهر السطح فهنالك سلاسل جبال البحر الأحمر النارية الحديثة تتجاوز حدود مصر إلى شرق السودان وإلى الهضبة الحبشية ، وهنالك الصحراوان — الشرقية والغربية — يجري بينهما وادى النيل بسمله الفيضى المحدود يكونان ظاهرة واحدة بارزة في طبوغرافية مصر والسودان .

(ب) وأما تدرج الحالة المناخية والحياة النباتية فواضح وضوحا تاما من خرائط المناخ والنبات لحوض النيل ؛ فظاهرة الحرارة والمطر مثلا تكاد تكون متشابهة في جميع خصائصها في جنوب صعيد مصر وشمال السودان كما تدل على ذلك الأرقام الخاصة بدرجات الحرارة ومداها وبكميات المطر ونظمه ، وكذلك الحال في نوع النبات الطبيعي ، والغلات الزراعية .

(ج) ولم تكن هنالك عقبات طبيعية حالت بين ربط الشمال بالجنوب ، فالنيل نفسه كان طريقا رئيسيا تبته الموجات البشرية والهجرات المختلفة في تنقلها وحركتها لتعمير القارة ، والجنادل القائمة في جنوب مصر وشمال السودان لم تعطل هذه الوظيفة للنهر ، إذ أن المصريين في أقدم عصور تاريخهم وفي أوائل أدوار حضارتهم قد استطاعوا أن يستفيدوا من النهر والأبواب التي إليها تلك الجنادل ، وسكان الجنوب أنفسهم ، وقد كانوا أقل حضارة وأضيق حيلة ، كثيرا ما تحركوا بطريق الوادي ولم تعدهم الجنادل ، ومن هناك النيل عامل ربط قوى ووسيلة اتصال بين شطرى الوادي منذ أقدم العهود ، وكذلك لعبت الصحارى الواقعة في شرق النيل وغربيه دورا هاما في ربط أجزاء الوادي واندماج سكانه ، وكانت الطرق فيها كثيرة ومطروقة منذ أزمنة بعيدة ، سلكتها الهجرات البشرية التي كثرت سكان الوادي وأوجدت الأسس الجنسية المشتركة بين شعوبه ، سواء أكانت هذه هجرات من الجنوب إلى الشمال أم كانت حركات مضادة من الشمال إلى الجنوب ، وتبعتهما القوافل التجارية التي كانت يتم بواسطتها تبادل السلع وتصريف الإنتاج ، كما كانت تلك الطرق هي الوسائل التي وصلت بها المؤثرات الثقافية المختلفة إلى أجزاء الوادي ، بل وتجاوزت حدوده في كثير من الأحيان .

والملاحظ في دراسة الاتصالات المختلفة التي كانت قائمة بين أقاليم حوض النيل والعالم الخارجى أنها كانت تم غالبا عن طريق النهر نفسه ، ولهذا كان توجيه الوادي إلى الشمال ، ومرجع هذا — من جهة — إلى أن الظروف الطبيعية المحيطة لم تكن لتسهل كثيرا الاتصال عن غير هذا الطريق ؛ فالعابات في الجنوب والمرتفعات في الشرق كانت عقبات لا يمكن تجاؤها ، على أننا من جهة أخرى نستطيع أن نرجع هذا التوجيه ناحية الشمال إلى أن مصر قد سبقت غيرها من الأقاليم الأفريقية في التحضر ، وكان موقعها على البحر المتوسط موقعا فريدا جعلها جسر الزاوية في العالم القديم ، وهما لأن تكون حلقة الاتصال الثقافى والتجارى بين أقاليم هذا الجزء من المعمورة .

وليس من شك في أن مصر قد خطت خطوات إيجابية في تعرف مجاهل هذا الوادي ، وإخراج سكانه من العزلة التي كان من الممكن أن يعيشوا طويلا فيها ، فالبعثات الكشفية عن منابع النيل ليست ظاهرة حديثة وإنما ترجع إلى عهد الأسرات القديمة ، ولم تنقطع محاولات مصر

في هذه الناحية طوال فترات التاريخ ، وقد سجلت الوثائق التاريخية أخبار هذه البعثات ، وبينت المدى البعيد الذي وصلت اليه في توغلها جنوبا ، وهو توغل لم توقعه الا صعوبات لإقاييم السدود الذي كان من المتعذر على المكتشفين قديما أن يتغلبوا عليها ، سيما وأنه لم تكن هنالك تلك الحاجة الملحة التي تدعو الى بذل الجهود الخارقة لتذليل مثل هذه العقبات .

وكما كان لمصر فضل قديم في الكشف عن منابع النيل ، وكان المصريون القدماء قد بذلوا مجهودا ليس باليسير في إزاحة القناع عن جزء عظيم من مجراه ، فهم كذلك أصحاب الفضل الأول في إخراج حوض النيل من عزلته اخراجا نهائيا ، وفتح أبوابه للتيارات الخارجية المختلفة ، والفضل في هذه الجهود الحديثة إنما يرجع الى محمد علي ، هذا الرجل الذي كان له في استكشاف أعالي النيل يد كبرى ، فقد كان عهد هذا العاهل العظيم من غير أدنى مبالغة عصرا جديدا في تاريخ الاستكشاف الافريقي عامة والنيل بنوع خاص . ولكي نقدر هذا حق قدره لا بد لنا أن نذكر أن جميع المحاولات والمخاطر التي أقدم عليها المستكشفون كانت تنتهي دائما عند أعالي النيل الأبيض في منطقة السدود ، ولهذا بقي النيل فيما وراء ذلك سرا غامضا قد أغلقت دونه الأبواب ، حتى نهض في وادي النيل ذلك الرجل القوي البعيد الآمال ومد يده جنوبها فبسطها على بلاد السودان ، ثم أراد أن يكشف الحجاب عن ذلك السر الغامض فأرسل بعثة أولى عام ١٨٣٩ فاجتازت منطقة السدود ، وما نعرف تاريخ بعثة أخرى اجتازت تلك المستنقعات من قبل ، ثم أودف هذه بعثة أخرى عام ١٨٤١ وهذه وصلت الى بلدة غندكرو ، وللمرة الأولى اتصلت مصر اتصالا مستمرا بأعالي النيل... على أن محمد علي لم تكن له فقط يد كبرى في كشف القناع عن جزء عظيم من أعالي النيل كان العالم يحمله تماما ، بل كان عهده سببا غير مباشر لكثير من الاستكشافات التي توالى في النصف الثاني من القرن الماضي ، فان بسط نفوذ مصر على السودان سهل على الكثير من الباحثين وسائل السياحة والاستكشاف لدرجة لم يكن للناس بها عهد (١) .

واذا كان هذا التوجيه لحوض النيل ناحية الشمال قد أصابه في المجهود الأخيرة شيء من الضعف ، وبدأنا نرى تحولا في هذا التوجيه شرقا الى البحر الأحمر وموانيه ، فن الضروري أن ندرك أن هذه سياسة متعمدة بلحاذا إليها الانجليز كخطة في سلسلة محاولاتهم لإضعاف ما بين السودان ومصر من صلات ، ولقصم تلك القوى الوثيقة التي تقوم على أساس طبيعي لا تصنع فيه ، هذه السياسة التي ترمى وتعمل على تسهيل المواصلات بين جهات السودان وموانئ البحر الأحمر (بورسودان بوجه خاص) وتسهيل المواصلات في السودان ، سياسة كان يمكن ألا يكون عليها اعتراض لو كان الداعي إليها هو العوامل الاقتصادية البحتة ، ولو كان قد روعى فيها التوازن ، فما يقابل الاهتمام بمنطقة تعتمد إهمال المواصلات في منطقة أخرى ، لكن الملاحظ أن الانجليز في حكمهم للسودان لم يأخذوا خطوات جدية في تنفيذ المقترحات المختلفة الخاصة بتسهيل المواصلات بين مصر والسودان عن طريق حلفا ، ولم يبالوا بما في ذلك من أضرار تمس مصالح المديرية الشمالية من

(١) راجع كتاب نهر النيل ، تأليف الدكتور محمد عوض محمد ، صفحتي (١٦ و ١٧) .

السودان ، فالمعروف مثلا أن "بربر" التي كانت مركزا تجاريا في الماضي ، و "الدامر" التي كانت مركزا دينيا هاما و "شندى" وغيرها ، كل هذه المدن فقدت أهميتها ، وضعف مركزها ، ولم يعد كثير منها إلا شيعا يرمز لما كانت عليه في الماضي من أهمية ونشاط ، وذلك في رأى (پرفس) أحد رجال حكومة السودان الانجليز ، مرجعه الى :

"تركيز تجارة المصادر من السودان في الخرطوم وأم درمان وبورسودان ، وتحويل طرقه التجارية عن وادى النيل الى البحر الأحمر" (١) .

ويمكننا أن نقرر — على ضوء هذه المناقشة السابقة — أن الحدود الفاصلة بين الأراضي المصرية والأراضي السودانية لا يمكن أن تكون إلا حدودا صورية أو اتفاقات إدارية ، إذ أن الأسس الجغرافية للحدود الصحيحة لا يتوافر منها أساس واحد يمكن أن يستند إليه ، فليس هنالك تضاريس تستدعى هذا الفصل ، وليس هنالك انتقال طبيعي بخافئ يمكن أن يبرره هذا التحديد ، وإنما تؤيد العوامل الطبيعية كلها الاتصال والاندماج ، سيما وأن هذه الحدود القائمة إنما تقسم أراضي القبيلة الواحدة بمراعيا وآبارها ، فتترك جزءا منها داخل حدود مصر وتترك الجزء الآخر منها في حدود السودان ، وستنضح هذه الحقيقة من دراسة توزيع جماعات "البشاريين" الذين تفرق بطونهم دون مبرر ، وتفكك وحدتهم دون داع ، وتخلق المشا كل بينهم بسبب تقسيم الآبار ومناطق الرعى التي تعودوا أن يستفيدوا منها فائدة مشتركة ، وجرى العرف بينهم على أن تكون مصادر الماء ومواضع الرعى ملكا مشاعا للجميع ، هذا مع ملاحظة أن مثل هذه الجماعات إنما هي وحدات ترتبط بروابط الدم واللغة بباقي قبائل "ابيجاه" الأخرى التي تسكن شمالها في مصر وجنوبها في السودان .

الأسس الأثنوجرافية :

إن الدراسة الأثنوجرافية لسكان وادى النيل على أساس علمي صحيح ، وتوضيح ما بين هؤلاء السكان من روابط جنسية قوية ، وبيان العناصر المشتركة التي تدخل في تكوين مختلف الجماعات في الشمال والجنوب ، كل ذلك يتطلب تأكيد بعض الحقائق العامة التي لاغنى عنها لفهم هذه الناحية العامة من نواحي مقومات الوحدة بين مصر والسودان :

١ — إن الكلام في وحدة الجنس لا يفهم منه الآن اشتراك جميع السكان في مميزات جنسية خاصة ، وانتفاء وجود مجموعات بين السكان تشذ في بعض مميزاتا عن هذا الطابع الجنسي الذي نتصوره ، لأن معنى هذا التسليم بنقاوة الأجناس وهو أمر ينكره البحث العلمى الحديث ، ويتعارض مع تلك الحركات البشرية المستمرة التي عدلت في كثير من الصفات الأساسية للجماعات التي أثرت فيها ، تعدى لا يختلف قوة وضعفا باختلاف الظروف الطبيعية والبشرية التي تحيط

(١) راجع صفحة ١٦٧ من كتاب :

بكل جماعة من الجماعات ، إنما تفهم وحدة الجنس على أساس "التغليب" والاشتراك في الأصول الجنسية الأولى ، وعدم وجود تلك الفوارق المنفردة التي تجعل الاختلاط أو التزاوج أمرا متعذرا ومستحيلا . ولو أنا أخذنا بفكرة تقاوة الأجناس وتمسكنا باعتبارها أساسا للوحدات القومية متوافرا لنا هذا في غير تلك الجماعات الصغيرة المنعزلة التي حصنتها ظروفها الطبيعية من وصول الموجات الخارجية إليها ، أو التي تعيش في بيئات فقيرة ليس فيها ما يغري تلك الموجات بها .

٢ — إن الخطوط التي يرسمها بعض الكتاب للفصل بين المجموعات الجنسية المختلفة إنما هي خطوط تقريبية عامة لا يقصد بها التحديد بقدر ما يقصد التبسيط وتقريب الصورة للأذهان . فالملاحظ أن هنالك أقاليم انتقالية تتداخل فيها الجماعات ، وتختلط فيها الأجناس ، ويصعب في الواقع أن نحدد الطابع الجنسي لسكان مثل هذه الأقاليم ، ومن هنا كان الانتقال من إقليم جنسي إلى إقليم جنسي آخر انتقالا تدريجيا بطيئا لا يحس به بسرعة ، اللهم إلا إذا قامت عقبات طبيعية تجعل الاختلاط أمرا متعذرا ، وتوقف الجماعات عند حدود لا تتعداها ، فبهذا يستحيل عليها أن تتزاوج وأن تختلط بما يجاورها من السكان .

٣ — إن تقسيم الجماعات إلى وحدات جنسية إنما يقوم الآن غالبا على أسس ثقافية أكثر مما يقوم على الأسس الجنسية التي تعتمد على الصفات التشريحية البهتة المنحدرة بالوراثة من جيل إلى جيل . ومن هنا تداخلت الأسس اللغوية ومقومات الثقافة الأخرى كثيرا في تقسيم الجماعات ، وأصبحت تلعب الآن دورا رئيسيا في هذه الناحية قد يغلب على الدور الذي تلعبه الأسس الجنسية بمعناها التشريحي المحدود .

٤ — إن وجود مجموعة صغيرة متميزة في صفاتها الجنسية ومميزاتها الثقافية داخل مجموعة كبيرة تختلف عنها في الجنس والثقافة أمر ممكن وحقيقة معروفة لمن يدرس تكوين القوميات في مختلف جهات العالم ، إذ أن هذه الناحية كثيرا ما تخضع للضرورات الاقتصادية والاستراتيجية ، وليس في هذا الاتجاه ما يعيبه إذا توافرت العدالة والمساواة في معاملة مثل هذه الجماعات ، وإذا روعيت مصالحها المختلفة ، ولم تستغل استغلالا سيئا بالجماعات الأخرى التي تكون الغالبية الكبرى من السكان ، والمعروف أن مثل هذه الأقليات الجنسية والثقافية لا تتمرد ولا تطلب الانفصال إلا إذا جاورتها كتلة كبيرة تمت إليها بروابط الجنس والثقافة ، وكان لهذه الكتلة الكبيرة مصلحة في أن تثيرها وسياسة مقرررة في تشجيعها على التمرد ضد الغالبية التي تعيش بينها ، أما إذا تركت هذه الجماعات الصغيرة لنفسها فالغالب أنها تعيش هادئة تأخذ نصيبها في الحقوق وتؤدي ما عليها من الالتزامات ، وتندمج في الحياة العامة اندماجا يقضى بالتدرج على ما كانت تعيش فيه من انزلال ، وكثيرا ما تكون مصلحة مثل هذه الأقليات في هذا الاندماج ، إذا كان مستواها الثقافي والحضاري أقل من المستوى العام للوحدة التي تعيش فيها ، إذ أن المصاحبة سوف تقضي برفع مستوى تلك الجماعات وتقريبها من المستوى العام بقدر الإمكان .

على ضوء هذه الحقائق الأولية يمكن أن يفهم الوضع الأنثوجرافي لسكان وادي النيل، ويدرك الغرض الذي تقصده ونرى إليه من إبراز ما بين الجماعات المختلفة التي تسكن حوض النيل من روابط اندم والجنس ... ولعل أول ما يسترعى النظر عندما يتعمق الإنسان في خريطة طبوغرافية لحوض النيل انعدام الحواجز الطبيعية التي يمكن أن تفصل بين سكانه أو أن تجعل الاختلاط والتزاوج بينهم أمرا ممتدرا أو صعبا ، اللهم إلا في بعض المناطق المحدودة في جهات السدود ، وعلى ذلك فسرى أن مثل هذه العقبات لم تحل دون وصول المؤثرات الجذسية والثقافية فيه إلى أشد هذه المناطق انعزالا .

يشمل حوض النيل في معظم جهاته منبسطات متشابهة وأقاليم طبيعية متداخلة ، لا يحس المتنقل فيها بتغيير جغائي ، بل يراها امتدادا طبيعيا للأرض التي دأب فيها ، واتصالا حقيقيا لا يامس فيه اختلافا أو تقييرا ، ومن هنا كان التداخل الشديد بين الجماعات والقبائل المختلفة ، وكانت عملية المزج المستمرة بين السكان منذ أقدم العصور . ونظرا للملازمة معظم هذه البيئات لحياة الرعى والانتقال ، وكانت الموجات الأولى التي عمرت معظم أجزاء الرادى لجماعات رعوية ، فقد امتدت حركتها وتمتد أثرها وعم انتشارها غالبية أراضي حوض النيل ، وكذلك كان الحال مع الجماعات الإسلامية الأخيرة ، التي وصلت إلى مصر مع الفتح الإسلامي ثم تحركت جنوبا في الصعيد ، وامتد أثرها إلى أراضي السودان التي وجدت فيها بيئة رعوية صالحة لا تخالف عن البيئة الرعوية التي عاش فيها الأجداد في الجزيرة العربية قبل ظهور الاسلام بوقت طويل .

وإذا كانت بعض هذه الجماعات الرعوية قد استقرت على ضفاف النيل واشتغلت بالزراعة في السهول الفيضية ، فما تختلف هذه الجماعات في الواقع عن الجماعات المجاورة التي ظلت تستغل بالرعى وتحيا حياة الانتقال ، وكل ما حدث هو خطوة طبيعية في طريق الدورة الحضارية ، من المنتظر أن يخطوها — مع الزمن — جماعات أخرى لا تزال حتى الآن ترعى الإبل والماشية بعيدا عن النهر الذي لا تزوره إلا في أوقات محدودة من العام .

نحن إذن في حوض النيل أمام تدرج بطيء لمسناه في المظاهر الطبيعية بمناخها ونباتها، وسماتها هنا ونحن نتعرض للجماعات المختلفة التي تسكن وادي النيل وتتوزع بين أقاليمه في الشمال والجنوب ، وسواء أخذنا لون البشرة أو شكل الأنف أو تركيب الشعر فنستغل هذه الحقيقة قائمة ، إذ من المستحيل أن نرى تغيرا جغائيا في أحدها ونحن ننقل من منطقة إلى منطقة أخرى مجاورة ، وعلى هذا فإن ذلك الخط الذي يرسمه بعض الكتاب فاصلا بين ما يسمونه أفريقيا الزنجية وأفريقيا القوقازية (ممتددا من السنغال إلى جنوبي الخرطوم ثم يمتد جنوبا إلى غرب الهضبة الحبشية لينصل إلى المحيط الهندي عند ممبسة) ، ويطبقون السودان على أساسه إلى السودان شمالي قوقازي وسودان جنوبي زنجي ، هذا الخط ينبغي الانتباه إليه وألا ننظر إليه كمحاولة من تلك المحاولات التي تقرب بها صور الأشياء إلى أذهان العامة أو صغار التلاميذ ، أما إذا أراد

ذوو الأغراض من رجال السياسة والاستعمار أن يتخذوه تكة لتحقيق مطامع استعمارية، وأن يتعسفوا فيطالبون — على أساسه — بشطروادى النيل وتمزيق وحدته ، فان من السهل هدم هذا الأساس الذى اعتمدوا عليه دون اعتبار للحقائق العلمية المقررة .

إن التاريخ الجنسى لأفريقيا — شمال مدار السرطان عامة ، والجزء الشرقى منها بوجه خاص — يرتبط كل الارتباط فى أصوله بالعناصر التى جرى صرف العلماء الأنثروپولوجيين على أن يسموه بالعناصر الحامية ، وما يعيننا بالطبع أن ندخل فى مناقشة النظريات التى تعرضت للوطن الأصلى لهؤلاء الحاميين ، فسواء أكان هذا الموطن فى جنوب غربى بلاد العرب أم فى مكان ما يجاور الخليج الفارسى أم فى القرن الإفريقى ، فقد تحركوا فى موجات مختلفة متعددة .

فأما الحركات الشمالية فقد وصلت إلى مصر، وأعطت لسكانها طابعهم الأساسى ، مع دخول تعديلات ثانوية بدرجات مختلفة نتيجة لتأثير جهات القطر المختلفة بما وصل إليها من عناصر أخرى دخيلة ، لكن كل هذه المؤثرات — الحديثة نسبيا — لم تغير تغييرا جوهريا فى الطابع الجنسى الذى تأثر أساسا بالميزات الجثمانية التى حملها إلى مصر الحاميون منذ أقدم العصور .

وهذه المؤثرات الحامية هى التى طبعت سكان النوبة القدماء أيضا بطابعهم الجنسى ، إذ دلت الكشفوف الأركيولوجية والأشروپولوجية التى وصلت إليها بعثة النوبة على أن هذا الإقليم الذى كان يسكنه منذ أقدم عصوره عناصر تتفق فى صفاتها الجثمانية مع تلك العناصر التى سكنت مصر فيما قبل التاريخ . . . ورغم وصول مؤثرات أخرى كثيرة عدلت بعض التعديل فى صفات أهل النوبة ، فإن الطابع القديم ظل محتفظا بنفالية صفاته ، وظل الأثر الحامى هو الأثر الواضح فى صفات السكان .

أما السودان فما ينبغى أن نتجاهل الأثر الحامى القديم فى سكانه ، وما ينبغى أن نخفى النواحي الظاهرة ما يوجد تحتها من أثر حامى عميق ، ذلك لأن الموجات الحامية التى انبعثت من المواطن الأولى للحاميين لا شك فى أن منها ما وصل إلى السودان وساهم مساهمة أساسية فى التكوين الجنسى لسكانه على اختلاف ما يسكنون من أقاليم ، لكن موقع السودان قريبا من موطن الزوج فى وسط أفريقيا وغربها ، وعدم وجود الحواجز الطبيعية التى تمنع وصول الأثر الزنجى إلى جهات السودان ، واستبعاد قيام قوى تستطيع أن تحول بين هذه الموجات الزنجية وبين انتشارها فى السودان فى بعض العهود ، كل هذا كان من العوامل التى جعلت الأثر الحامى فى هذا الجزء من وادى النيل أقل وضوحا مما هو فى بلاد النوبة وجهات القطر المصرى المختلفة ، ومن هنا تصبح المؤثرات الزنجية أظهر كلما تحركنا جنوبا فى حوض النيل . لكن هذا لا يبنى مطلانا أن العناصر الحامية أساسية فى تكوين الأجداد الأقدمين لسكان السودان . وكذلك كانت الحال عند ما وصلت المؤثرات الإسلامية ، فهذه أيضا قضت — ولو ظاهريا — على كثير من المؤثرات الحامية القديمة وصبغت السكان بالصبغة السامية التى أصبحت الطابع الغالب للسكان فى كثير من أراضى السودان .

على أن تقدير مدى الأثر الحامى فى جهات السودان المختلفة أمر لا يمكن إلجزم به الآن، نظرا لقلة الحفائر التى عملت فى السودان ، ولا تحصر ماتم منها فى جهات محدودة فى الشمال غالبا ، على عكس ماتم فى إقليم بلاد النوبة مثلا من حفائر كشفت لنا عن نتائج استطعنا أن نكون — على ضوءها — صورة واضحة كاملة للسلاسل المختلفة التى ساهمت فى تكوين سكانه منذ أقدم العصور الى الآن . ومع ذلك فإن الدراسات التى قام بها العلماء فى النواحى الحضارية والاثنوجرافية واللغوية تؤكد كلها هذا الأثر الحامى القوى ، وتنفى عن السودان — تبعاً لهذا — تبعية أى جزء منه للنطاق الزنجى فى إفريقية، وها هو الأستاذ "سليجمان" ، أكبر ثقة إنجليزية فى النواحى الاثنولوجية للسودان ، يبرز هذه الحقيقة — التى يتفق معه فيها جميع النفاة فى الدراسات الافريقية — فى كل كتاباته منذ ١٩١٣ إلى أن مات منذ سنوات قليلة . ويكفى أن نقتبس هنا الفقرات التالية من مقال له عن "المشكلة الحامية فى السودان المصرى الإنجليزى" نشر بمجلة المعهد الملكى للعلوم الاثروبولوجية بالمجلد (الثالث والثلاثين من صفحة ٥٩٣ إلى ٧٠٤) وأن نحيل القارئ إلى محاضراته عن "مصر وافريقيا الزنجية" وإلى مؤلفه الضخم عن القبائل الوثنية فى أعالى النيل (١) :

"إن مقارنة المادة التى جمعت قادتنى إلى الاعتقاد بأنه فى الأساس الحضارى الذى تقوم عليه الحضارات الحالية لشرق وشمال شرق افريقيا بقايا حضارة تبعدى من أوجه الشبه الجوهريّة بحضارة مصر القديمة لا يمكن أن يشار معه اعتراض مقبول على أن نعتبرها حامية" . ثم يستطرد الكاتب فيقرر :

"وفكرة وجود أساس من الحضارة الحامية لا يؤخذ بها مرتبطة بالدلائل الطبيعية وحدها ، بل يؤيدها بطريقة بارزة البحوث الحديثة للاستاذ (وسترمان) فى لغات (الشلوك) وغيرها من اللغات (النيلوتية)" .

وستترك نحن الناحية الثقافية من الأثر الحامى إلى أن يبيىء موضوعها من الدراسة لنركز على الناحية الجنسية، ولنتأكد أن هناك من الدلائل ما يثبت وجود هذا الأثر الواضح حتى بين سكان السودان الجنوبى ، مما يتعارض تماماً مع إطلاق اسم السودان الزنجى على تلك الأقاليم الجنوبية من وادى النيل . وهنا أيضا يكفي أن نقتبس من (سليجمان) فى مقاله السابق الفقرات الآتية :

"وإذا التفتنا الآن الى القبائل شبه الزنجية التى يبدو فيها مظاهر الدم الحامى ، فإن الجماعات (النيلوتية) — وهى التى تسكن أعالى النيل — أول ما يستحق الاعتبار . فليس من شك فى وجود عنصر غريب غير زنجى بين (الشلوك) — أشد الجماعات النيلوتية تطرفاً نحو الشمال — وعلى الرغم من أن هذا العنصر الغريب لا يظهر بنفس الوضوح فى (الدنكا والنوير) فلا يمكن أن يكون هنالك شك فى وجوده فيهما أيضا ، وإن صلتهم الوثيقة بالشلوك فى صفاتهم الجنائية وفى حضارتهم ، لما قد يبين أن نفس العناصر — وإن كانت بنسب مختلفة نوعاً ما — قد تعلقّت فى القبائل الثلاثة كلها" .

(١) راجع بحوث الأستاذ (سليجمان) C. G. Seligman :

(أ) Hamitic Problem in Anglo-Egyptian Sudan.

(ب) Egypt and Negro Africa.

(ج) Pagan Tribes of the Nilotic Sudan.

وقد أشار الكاتب الى أن العالم الإيطالي (مونسي) قد لاحظ وجود العنصر الحامي بين جماعات الدنكا وفي الامكان أن نرجع الى الصور الملحقة بمقال (سليجان) لنرى أن بين الشلوك عنصرا يتميز بأن تقاطيع وجهه ملطفة ، بقلب أنه يمثل الارستقراطية ، ومثل هذا العنصر موجود أيضا بين (الأنواك) الذين يسكنون حوض نهر (بيبور) والذين يقربون جدا من (الشلوك) ، وفيما يلي اقتباس من خطاب الكاتبين (كومتز) ورد ضمن مقال (سليجان) :

”لقد استرعى (الأنواك) نظري لأول وهلة على أنهم شعب خليط جدا ، فهم متفاوتون بدرجة عظيمة في اللون والتقاطيع : فبعض وجوههم أوروبية تماما سواء في انتظام التقاطيع أو اتساع الجبهة ، والبعض منهم ذوو أنوف دقيقة جدا مع فتحات ضيقة وشفاه رقيقة“ .

ولا أدل على تعدد العناصر غير الزنجية في الجماعات النيلوتية من أن دائرة الاختلاف في المقامات الجثمانية دائرة متسعة جدا كما تدل الجداول الملحقة بالمقال . ، وإذا نحن أغفلنا المفارقات الشديدة فنستجد مثلا أن النسبة الرأسية للدنكا تتراوح بين ٦٦ و ٨٠ والنسبة الأنفية تتراوح بين ٨٤ و ١٠٢ ، ومثل هذا الاختلاط — الذي أوجد هذه الدائرة الواسعة في الاختلاف بين سكان هذه المنطقة — لاشك في أنه يرجع الى تلك العناصر غير الزنجية التي أثرت في هذه المناطق منذ أقدم العصور .

فليس من شك في أنه في فترة بعيدة نسبيا كان هنالك شعب — يمكن أن نطلق عليه اسم السابقين للحاميين — يتحرك أساسا نحو الجنوب والغرب ، فيختلط بسكان أفريقيا الذين سبقوه ، والذين كانوا أعرق منه لونا ، ومن هذا وجدت عدة شعوب تختلف اختلافا كبيرا في صفاتها الجثمانية ولكنها تتحد في أن لها تراثا لغويا مشتركا .

ولعل هذا هو الذي دنا إلى أن يطلق الكتاب على سكان هذا الجزء الجنوبي من السودان اسم ”أشباه الزوج“ ليتماشوا بهذا الخلط بين سكانه وبين الزوج الحقيقية ، لكننا لا نرى ضرورة لهذه التسمية التي تحمل في ثناياها تغايب الطابع الزنجي ، وتخلق في عقل غير المتخصص لونا من الخلط أدى إلى أن أصبحنا الآن نرى الساسة من رجال الاستعمار يتحلقون من هذا التعديل ليطلقوا على السودان الجنوبي اسم (السودان الزنجي) مع أن سكانه يسيدون عن صفات الزوج الحقيقيين . . . وإذا كان بعض العلماء قد تحلوا من هذه التسمية في جماعات تقرب في صفاتها من صفات سكان جنوب السودان ومتفق في كثير من تاريخها الجنسي مع هذه الجماعات ، فسموا سكان الهضبة الاستوائية مثلا (أنصاف الحاميين) ، وسموا سكان شرق إفريقيا باسم (البانتو) ، وأبعدوا الاصطلاح الزنجي فلم يجمعوا بينه وبين هذه التسمية الخاصة ، فإن الأوان قد أن للتخصص من إطلاق اسم السودان الزنجي على الجزء الجنوبي من حوض النيل ، سيما وأن هناك مؤثرات أخرى غير زنجية وغير حامية قد وصلت إلى سكان المنطقة ، فعدلت في صفاتهم ، ولطفت تقاطيع وجوههم ، إلى جانب ما أدخلناه على حضارتهم وثقافتهم من تغيير وتعديل .

فإذا نحن تركنا جنوب السودان فإن الأثر الحامى قوى جدا فى الجزء الشرقى من وادى النيل ، سيما فى ذلك الجزء الذى يحده من الغرب نهر العطبرة إلى نقطة اتصاله بنهر النيل ، ويحده من الشرق البحر الأحمر ، فهنا تسكن جماعات (البجاء) التى تتوزع قبائلها فى جنوب شرق مصر وشرق السودان ، وتمتد إلى الأترية وحدود الحبشة ، وهى بهذا لا ترتبط فى توزيعها بهذه الحدود التى اصطلح عليها الناسة ، ولم يراعوا فيها ما أكدته الطبيعة وأكده التاريخ من ربط واتصال .

هؤلاء "البجاء" يمثلون الصفات التى عرفت فى مصر منذ عهود ما قبل الأسرات أحسن تمثيل وهم يقسمون إلى أربعة أقسام رئيسية :

(أ) العباددة : الذين يسكنون صحراء مصر الشرقية :

(ب) البشاريون : الذين قسمتهم الحدود الإدارية بين مصر والسودان — كما سبق أن أشرنا — فترك جزء منهم داخل الحدود المصرية وترك جزءا آخر يسكن إقليما يمتد حوالى ٨٠ ميلا إلى الجنوب .

(ج) الهادندوه : الذين ينتشرون جنوب أرض البشاريين فى منطقة تصل إلى طوكر وخوربركه .

(د) بنوعاصر : يسكنون المنطقة جنوب خوربركه ، ممتدين إلى أرض الأترية ، بل وإلى الحبشة نفسها حيث يعرفون باسم آخر .

لكن على الرغم من أن هؤلاء (البجاء) يمثلون — أحسن من غيرهم — العناصر الحامية القديمة ، فإن هناك مؤثرات جنسية وثقافية قد وصلت إليهم ، فليس من شك فى أن الأثر السامى القديم قد أثر فيهم بطريق الموجات التى وصلت إلى شرق أفريقيا عبر البحر الأحمر ومضيق باب المندب ، وليس من شك فى أن بعض المؤثرات التى وصلت إلى مصر عبر شبه جزيرة سيناء قد وصل تأثيرها إلى أرض البجاء ، سيما هذا الأثر السامى الذى حملته القبائل العربية المختلفة التى وصلت إلى مصر منذ الفتح الإسلامى وتحركت جنوبا فى الصعيد ، وكان عليها أن تحتك بقبائل البجاء الذين كانوا يهددون سكان تلك الجهات ، وقد أدى هذا الاحتكاك إلى أون من الاختلاط والتأثير ، سيما عند ما تحالف العرب والبجاء على إسقاط المادكة المسيحية فى بلاد النوبة كما سئى .

ويمكن أن يتلمس الانسان مظاهر هذه المؤثرات السامية فيما طرأ على لغة العباددة مثلا ، فقد كان هؤلاء يتكلمون أولا لغة (البداءة) وهى اللغة التى لا يزال يتكلم بها البشاريون والهادندوه ، لكنهم الآن قد هجروها وأصبحوا يتكلمون اللغة العربية ، وكذلك الحال فى بنى عامر الذين يتكلمون (التيجرى) وهى لغة سامية ... ، والملاحظ أن غالبية (العباددة) قد طبعوا بالطابع المصرى السائد فى الأقاليم القريبة منهم ، ومع ذلك فلا تزال هناك جماعات تسكن الجبال المرتفعة المساحلة للبحر الأحمر ، تحتفظ بكثير من مظاهر ثقافتها القديمة وعاداتها السابقة .

فإذا نحن استثنينا أرض (البجاه) في شرق السودان ، وتركنا الأجزاء العليا للنيل التي ناقشنا عناصر سكانها القدماء ، فإن الجزء الباقي من السودان هو هذا الجزء الذي (استعرب) وصنع بالثقافة الإسلامية ، وسنرى أن الجماعات التي تسكنه مما يمكن ربطها بجماعات لا تزال تسكن إلى الآن جهات القطر المصري المختلفة . على أن اصطباح هذا الجزء الكبير من السكان بالصيغة العربية والثقافة الإسلامية لا ينفي نفيًا تامًا انعدام الأثر الحامي الذي لا شك في أنه كان يكون طبقة هامة ، سبقت وصول المؤثرات العربية ، وكانت جزءًا متصلًا بالطبقة الجنسية التي ربطنا بها السكان الأصليين في معظم شمال إفريقيا بما في ذلك سكان النوبة ونصر في أقدم العصور . . . ولا أدل على وجود هذا الأثر الحامي قويًا من أن نشير إلى أن تحليل أسماء القبائل التي يتكون منها (الكجايش) — وهم أشد سكان السودان تأثرًا بالعرب والثقافة الإسلامية — يدل على أن هنالك ٢٤ قسمًا من ٨٠ تبدأ كلها بالقطع (آب) ومعناه في لغة (البداوة) — لغة البجاه — ابن أو سليل ، مع إضافة أن عددًا من هذه الأسماء يتشابه مع أسماء شائعة ومعروفة عند (البجاه) في شرق النيل ، وهذا الأثر الجنسي الذي يمكن أن نرجعه إلى البجاه يتفق مع وجود عدد من العادات والخصائص الحضارية التي تتفق مع عادات البجاه وخصائصهم الحضارية .

والملاحظ في تحليل ثقافة هؤلاء الكجايش وحضارتهم أنها غير متأثرة إطلاقًا بالمؤثرات الزنجية، إذ أننا في الواقع أمام ثلاثة عناصر ثقافية ، أقدمها العنصر الحامي ، يعلوه عنصر يرجع إلى ثقافة العرب في الجاهلية التي لم يستطع الإسلام أن يخوها محوًا كليًا من تراث العرب الثقافي ، أما أحدث العناصر وأبرزها فهو الطابع الإسلامي . وما نريد أن نقطع برأى في طريقة وصول المؤثرات الحامية إلى الكجايش ، لكن يصح أن نشير إلى أنه لا يشترط أن تكون جماعات من البجاه قد هاجرت فعلاً إلى أرض الكجايش ، بل إن التفسير المعقول هو ما يشير إليه (ساليجان) في مقاله السابق إذ هو يميل إلى ترجيح أن الكجايش " قد وصلوا بعد أن أقاموا مع بعض القبائل الشرقية التي تنزل على ضفاف النيل ، وهي قبائل توجد بينها أسماء تبدأ بالقطع (آب) " .

وما يقال عن " الكجايش " يمكن أن يقال عن الجماعات العربية الأخرى المنتشرة في وربع السودان وبخاصة في جزئه الشمالي ، مع فارق واضح وهو أننا كلما تحركنا جنوباً كلما ظهرت بعض المؤثرات التي يمكن أن تربط بالموطن الزنجي في وسط أفريقيا وغربها ، وهو أثر لا يمكن إغفاله إذا تذكرنا العلاقات التجارية وغير التجارية التي كانت تربط بين سكان هذه الأقاليم جميعاً منذ أقدم العصور .

* *

هذا هو الأساس الجنسي الأول الذي اشتركت فيه كل الجماعات التي تسكن حوض النيل ، وهناك عنصر آخر كان له أثر قوي في ربط هذه الجماعات برباط الدم إلى جانب تلك الصلات الروحية والثقافية التي ارتبطت بانتشار هذا العنصر في إقليم وادي النيل ، هذا هو العنصر العربي

بخصائصه السامية وثقافته الإسلامية . ومن الضروري — قبل الدخول في تفاصيل هذه الناحية — أن نشير إلى ثلاث نقاط عامة لا بد منها لفهم انتشار العرب والإسلام في وادي النيل وأثر هذه الانتشار في تعديل التكوين الجغسي للسكان الذين تأثروا بذلك الانتشار :

أولاً — إن وصول المؤثرات السامية إلى حوض النيل أقدم بكثير من ظهور الإسلام وانتشاره خارج الجزيرة العربية ، فقد كان هنالك تجار من العرب يتقلون إلى أفريقيا بحثاً عن الذهب والعاج والعييد والبهار ، وقد عبروا البحر الأحمر وباب المندب وبرزخ السويس منذ عهود بعيدة ونشطت حركتهم بصفة خاصة أيام الرومان والبطالسة ، ولا شك في أن عدداً غير قليل من هؤلاء قد استقروا في مصر والسودان ، ولحق بهم عدد كبير من أقاربهم وأهلهم ... كذلك يلاحظ أنه في القرنين السابقين للعصر المسيحي — وفي القرون الأولى لظهور المسيحية — عبر عدد كبير من "الحجيريين" — وهم عرب الجنوب — مضيق باب المندب فاستقروا في الحبشة وتحرك عدد آخر متبعا لنيل الأزرق ونهر العطيرة ليصلوا عن هذا الطريق إلى بلاد النوبة ، بل لا يبعد أن يكون منهم من اتخذ طريقه غرباً إلى كردفان ودارفور ... وعلى هذا ففي الوقت الذي بدأت فيه القبائل العربية الإسلامية حركتها في مصر جنوباً بعد الفتح الإسلامي بعدة قرون ، لم يكن السودان قطراً يحمله العرب كل الجهل ، إذ كان النيل طريقاً تجارياً هاماً ، عرفه أسلافهم منذ أمد بعيد .

ثانياً — نظراً للتباين في سقوط المطر في جهات السودان المختلفة فإن الملاحظ أن الأقاليم النباتية — التي تؤثر في حياة الحيوان والإنسان — تسير متدرجة في اتجاه من جنوب الجنوب الغربي إلى شمال الشمال الشرقي . ففي أقصى الشمال إقليم صحراوي لا يوجد فيه النبات بصفة دائمة إلا قرب الآبار ، وهو لهذا قليل السكان بشكل واضح . وإلى الجنوب من ذلك منطقة من نوع السهوب التي تقل فيها الشجيرات ويتوافر العشب والمرعى الذي يكفي الإبل والماعز في بعض أشهر السنة ، ولهذا استطاع (الأنبالة) من العرب — وهم السكاجيش رعاة الإبل — أن يعيشوا بكثرة منتقلين في هذا الإقليم . وتوجد السافانا جنوب الخرطوم حيث تنمو الحشائش إلى ارتفاع واضح في زمن المطر كما يتأثر بعض الشجر في هذه المناطق ، والمطر هنا كاف لزراعة الذرة والدخن ، ولذلك كان هذا الإقليم صالحاً جداً لتربية الماشية وإنتاج الصمغ الذي يلعب دوراً هاماً في حياة السكان في وسط كردفان ، وهنا يسكن (البقارة) من العرب الذين يربون الماشية ، كما يعيش (السلوك) الرعاة . وإلى الجنوب من ذلك توجد السافانا المكشوفة التي تنمو بها الحشائش الطويلة ، والتي تتميز بالسهول المكشوفة التي لا تكاد الأشجار تنمو فيها ، وفي هذا الإقليم يعيش (الدنكا) و (النوير) الذين يسكنون أيضاً في إقليم السدود الذي يحده إقليم السافانا من الجنوب . وإلى الغرب والجنوب من هذه السهول نجد إقليماً مختلطاً فيه الحشائش بالأشجار ، وإن كانت الأشجار هنا تنمو إلى ارتفاع كبير ، وهنالك ترعى الماشية إلى أن يظهر الذباب المعروف فيجمل حياة الرعى مستحيلة ، وهذا الإقليم الأخير تقوم فيه مملكة (الزاندی) في جنوب بحر الغزال ، أما الغابات الاستوائية فما توجد في السودان إلا على جوانب مجارى المياه في أقصى الجنوب .

هذه الخصائص المناخية لعبت دورا هاما في انتشار القبائل العربية في جهات السودان المختلفة، فقد رأى العرب في أقاليم الإبل الشمالية بيئة مشابهة للبيئة التي عاشوا فيها في بلادهم بشبه الجزيرة، لكن انتشارهم في منطقة رعى الماشية سار أبطأ إلى أن اعتادوا هذه الحياة الجديدة وتركوا رعى الإبل ليرعوا البقر، ولعل هذا هو السر في تأخر انتشارهم في أرض (النيلوتين)، وهي أرض لا تختلف - إلا في الموقع - كثيرا عن المنطقة التي سكنوها واشتغلوا فيها برعى الماشية، لكن الأمور لو سارت طبيعية ولم تجذ ظروف خارجة لاستمر العرب في انتشارهم إلى الجنوب، ولصبغوا تلك الأراضي البعيدة بنفس الصبغة العربية الإسلامية التي صبغوا بها الجزء الأكبر من شمال السودان ووسطه، إذ ليس هنالك من العوائق الطبيعية ما يمكن أن يقف دون انتشارهم، أو يمنع من توغلهم الذي كان يسير باطراد صوب الجنوب، فهذه المناطق كلها مناطق رعى، والعرب أصلا أهل رعى، ولم يصعب عليهم في السودان أن يتحولوا من رعى الإبل إلى رعى البقر، الذي تمتد منطقتة إلى أن يظهر الدباب المعروف في أقصى أطراف السودان الجنوبية.

ثالثا - إن من الضروري أن نشير إلى أن الحاميين والساميين سلالات ترتبط في خصائصها الجنسية بالمجموعة القوقازية التي اصطلح على تسميتها بجنس البحر المتوسط، والتمييز بينهما إذن إنما يقوم أساسا على اختلاف الثقافة، بما في ذلك اللغة بطبيعة الحال، وإن كان هذا لا ينفي وجود بعض اختلافات تفرق بين مجموعة وأخرى، جاءت نتيجة للتأثرات التي خضعت لها كل مجموعة في الوطن الثاني الذي اتخذته لها موطنًا. ولعل هذه الفوارق الأخيرة هي التي حدثت بكثير من الكتاب إلى أن يميز بينهما من الناحية الجنسية، وأن يعتبرهما مجموعتين مستقلتين، تغلب أولاهما في أفريقيا الشمالية وتوزع الأخرى في الجنوب الغربي لقارة آسيا بوجه خاص.

وهذه النقطة هامة في دراسة الأثر الجنسي لدخول القبائل العربية في السودان، واختلاطها بالعناصر التي سبقتها في سكناه، فإنيما احتكوا بالحاميين وتزوجوا معهم فإن الأثر البارز لا يكون واضحا في الصفات الجثمانية - التي رأيناهم يشتركون معهم في الصفات الأساسية منها - وإنما يكون التأثير أقوى وأوضح في اللغة وغيرها من مظاهر الثقافة.

رابعا - على أن دخول العرب المسلمين إلى السودان بعد فتحهم لمصر لم يكن أمرا ميسرا أول الأمر، إذ حالت بين العرب وبين السودان (مملكة النوبة المسيحية) التي كانت (دققلة) عاصمتها، والتي كانت تمتد إلى أرض الجزيرة الحالية... وهذه المملكة المسيحية قامت على أبقاض (الأسرات المروية) منذ عام ٦٠٠ م، عند ما تم تحويل سكانها إلى هذه الديانة على يد قديس أرسلته (ثيودورا) زوجة (جستينيان). والغريب أن هذه المملكة المسيحية قد تقسمت إلى قسمين، في ظروف غامضة ولأسباب لم يكشف عنها إلى الآن، مملكة (طّوه) في الجنوب ومملكة (مُقره) في الشمال، وكانت بلدة (أبو حمد) هي الحد الفاصل بين القسمين، وقد قاومت مملكة (مقره) التوصل الإسلامي جنوبا إلى أن انهارت في القرن الثالث عشر، كما غلبت مملكة (طّوه)

على أمرها بواسطة (الفتح) الذين تحركوا شمالا من الجنوب، وتحالفوا مع المسلمين ضد المسيحيين. وتاريخ هؤلاء (الفتح) تاريخ غامض، ومعلوماتنا عن ماضيهم محدودة، وأول الحقائق الثابتة التي وصلتنا عنهم لم تعرف إلا بعد أن كانوا قد دافوا بالاسلام وتكلموا اللغة العربية. وهناك نظريتان في تحديد الأصول التي يرجعون إليها : فسلالة الفنج أنفسهم يرجعون بأنسابهم إلى بنى أمية، ويذهبون إلى أنهم قد جاءوا من بلاد العرب عبر بلاد الحبشة إلى سنار، وهناك من يرى أن الفنج يرجعون إلى نفس الأصول التي يرجع إليها (الشلوك)، مع اختلاطهم الكبير بالعرب، وأخذهم بكثير من مظاهر الحضارة والثقافة العربية. وأيا كانت حقيقة أصولهم فالرأيان متفقان على أن طابع العربية كان هو الطابع الغالب، مع احتمال وصول مؤثرات أخرى إليهم عن طريق التزاوج والاختلاط بالسكان الأصليين أو الجماعات المجاورة.

والثابت أن عملية "التعريب" التي حدثت في السودان قد تمت بطرق سلمية وكان الاختلاط والاندماج والانصهار وسيلتها في غالب الأحيان... وهذه نقطة يؤكد بها (ماكمايكل) الذي درس تاريخ العرب في السودان دراسة تفصيلية، إذ يقرر ما يأتي :

"إن كل الدلائل تشير إلى أن النصر — باستثناء أقاليم معينة كإقليم جبال (النوبا) حيث لا يزال العرب يتلون الموهول، على حين يسكن الزوج النلال — قد تم غالبا بالاتفاق والتزاوج أكثر مما اكتسب بالقوة والسلاح... ويمكن أن يقال باختصار إن الظاهرة الأساسية في التاريخ الجنسي لشمال السودان ووسطه — منذ أواخر القرن الثالث عشر — كانت ظاهرة الاندماج التدريجي بين العرب والسود" (١ !)

وهذه النقطة التي تؤكد الاندماج والانصهار بين العرب ومن سبقوهم في سكنى السودان نقطة منطقية تتفق وتعايم الاسلام، وتساير السياسة التي سار عليها المسلمون في جميع الأقطار التي سكنوها، فالاسلام لا يعرف تفرقة بين مسلم ومسلم على أساس من الجنس أو اللون، والمسلمون جميعا أخوة لكل منهم مالاخيه من حقوق، بغض النظر عن مستواه الاجتماعي ودرجته الحضارية، وبغض النظر عن عوامل القومية واختلاف البيئات، ولذا فليس بأظلم للعرب والمسلمين من أن يوصفوا بأنهم يكونون طبقات في مجتمعاتهم، أو أنهم يعرفون الانعزالية فيما بينهم، وعلى هذا فن التعسف البالغ أن يطعن في وحدة وادي النيل على هذا الأساس الذي لا يستند على أساس تاريخي، ولا يقيم للوقائع الحقيقية في مثل هذه الدعوى وزنا.

وليس هنالك إذن أبغ في الجحرة والمغالطة مما ورد في نشرة (الغابيين) عن السودان عن "الحاجز اللوني" Colour Bar وموقف الأوروبيين وغير الأوروبيين منه، فقد جاء بتلك النشرة التي طبعت أخيرا ما يأتي :

(١) راجع محاضرة :

”... إن السودان لم يكن مطلقاً قطراً موحداً ، وإنما كان جزءاً من إفريقيا ، أذاح العرب الفاتحون — منذ مئات السنين — سكانه الأصليين ، ... ولم تكن حدوده هي الحدود الحالية ، بل كانت هي الحدود الفاصلة بين العرب والسود ، وهي حدود لم يكن ليغيرها أحد إلى الشمال — رجلاً كان أو امرأة — إلا كعبد من الأرقاء ، ... إن ”الحاجز اللوني“ لم يخترعه الأوروبيون ، بل هو متغلغل كذلك في الطبيعة البشرية في الشرق الأوسط بقدر ما يتغلغل في أى جهة أخرى في العالم“ .^(١)

لا أظن أن التحيز في هذا الكلام يحتاج إلى توضيح ، ولا أظن أن المغالطة وقب الحقائق يمكن أن يصلأ إلى أسوأ من ذلك المنطق ، إذ كيف يتفق هذا مع ما نقلناه عن كاتب انجليزى — له بشئون السودان خبرة ليست للفابين — من أن تعريب السودان لم يكن عن طريق إزاحة العناصر الأصلية وطردهم أمام زحف العرب ، بل كان عن طريق الاختلاط والاندماج ، وكيف يتفق هذا مع ما يشير إليه كل كتاب الانجليز من أن هناك جماعات سودانية تدعى بالاسلام وتتكلم العربية وتأخذ من الحضارة الاسلامية والثقافة الاسلامية بنصيب كبير ، ومع ذلك فآثر الاختلاط بين العرب والعناصر الأصلية كبير جداً ، بدرجة أن الميزات الجنسية للعرب تتعدل بعدد يكاد يبعدها عن مميزاتها المعروفة ، ويكاد يقر بها جداً إلى صفات السكان الأصليين ؟ ؟

أو أن الأمر كان أمر إزاحة هؤلاء السكان أمام زحف العرب لوجدنا هنالك حدوداً جنسية فاصلة ، ولاستطعنا أن نقسم السودان إلى أقاليمه الأثنوبوغرافية التي يتميز كل منها بطابع لا يتعدى الدائرة المرسومة له ، مع أن هذا في رأى الأثنوبولوجيين الانجليز أنفسهم أمر مستحيل ! وفيما إلى ما كتبه الأستاذ (أفرترتشارد) — رئيس المدرسة الأثنوبولوجية باكسفورد الآن والذي دأب بين سكان السودان وخبرهم — نثبت هنا على علالة لدحض به منطق الفابين ومغالطاتهم :

”... إننا لن نقوم بأى مجهود لتقسيم سكان القطر (السودان) إلى أقسام جنسية فرعية ، فالاختلاط كان مستمرًا منذ زمن طويل جداً ، ويندر أن تصادف شيئاً يقرب من العناصر النقية ، وكثير من يسمون (عرباً) متأثرون قطعاً بالزواج ، كما هو الحال في قبائل (البقارة) والشعوب الاسلامية في دارفور ، على حين أنه بين الشعوب السوداء قد تصادف وجود أفراد يبدون مقاطع فوقازية كما هو الحال في (الشلوك) ، لهذا وجب أن ننظر إلى شعب السودان على أنه ”تشكيلات مختلفة“ .

”إن العادة لم تجر على أن نتكلم عن سكان السودان الجنوبي السود على أنهم زنوج ، بل يشار إليهم على أنهم متأثرون بالزنوج“ .^(٢)

(١) راجع نشرة (الفابين) عن السودان (صفحة ٩) :

The Sudan; The Road Ahead, (Report to the Fabian Colonial Bureau) Fabian Research Series, No. 92, 1945.

(٢) راجع مقال الأستاذ (رتشارد) صفحة ٨٠ من كتاب :

The Anglo-Egyptian Sudan from Within.

فاذا نحن تجاوزنا عن بعض ما جاء في كلام الأستاذ (برتشارد) من مفالاة ومغالطة — يتضح الآن على ضوء مناقشة الموضوع — فانا نرى الكاتب يناقض (الفابيين) على خط مستقيم ، ويوضح — باعتدال بطبيعة الحال — أن سكان السودان إنما كانوا في الواقع في طريق الانصهار الجنس ، وكان في الامكان أن يتكوّن لكل سكان السودان طابع جنسي خاص بهم جميعا ، لو تركت عملية التعمير والانتشار والخلط تسير على النحو الذي بدأت به ، ولم يحل الانجليز دون اتصال سكان الشمال بسكان الجنوب حيولة لا هوادة فيها ولا تساهل ... إن ما حدث في الشمال إنما كان في الواقع الحلقة الأولى في تكوين شخصية السكان الجنسية ووحدهم الاثنوجرافية ، وكان من الواجب لمصاحبة السودانين أن تترك الأمور تجري في مجراها الطبيعي ، فيتقارب سكان الجنوب وسكان الشمال ، وهو الوضع الطبيعي لمن يدرس ظروف السودان ومقوماته دراسة عادلة موضوعية .

أما موضوع "الحاجز اللوني" الذي أثاره (الفابيون) واتهموا العرب به في شرهم ، واتخذوه أساسا لتزيق وحدة السودان وتقسيم أجزائه ، فلانا نحب أن نناقشه في النواحي الآتية :

أولا — تبين من دراسة تاريخ العرب في جميع البلاد التي نشروا الإسلام فيها أنهم لم يقيموا بينهم وبين باقي الشعب الذي نزلوا بينه حواجز ، تحرم التزاوج معه ، أو تمنع الاختلاط به ، ولعل هذا من أكبر العوامل التي ساعدت على انتشار الإسلام والثقافة الإسلامية ، إذ أن الدخول في هذا الدين كانت يضمن للشخص المساواة في الحقوق والواجبات ، ويزيل من طريقه كل ما كان يفرق بينه وبين المسلمين قبل أن يعتنق دينهم ... وإذا كان قد حدث شيء من هذا التفريق في أول عهود الفتح فذلك لأن العرب كانوا لا يزالون في شبه "تجنيد عام" لإتمام رسالتهم في نشر الإسلام ، وكان من المنطقي إذن ألا يرتبطوا في ذلك الدور بما يقيدهم بأرض معينة أو يحدد لهم روابط خاصة ، وهذا هو الذي حدث أيضا في ذلك الدور من منع العرب الفاتحين من امتلاك الأرض أو الاشتغال بالزراعة ، فإن ذلك لم يكن — كما قد يبدو — ليقصد به خلق طبقة أرستقراطية منهم ترتفع عن مستوى الشعب ، وتقيم بينها وبينه حجابا . وإنما كان القصد من ذلك الاحتفاظ بهم لشئون الجندية ، مما يتطلب محالهم من الارتباط بالأرض ويستدعي عدم اشتغالهم بالزراعة ، فإذا قدم العهد بهم ، واستتب الأمر لهم ، صرف النظر عن كل هذا ، وتحلوا من هذه القيود ، فاختلطوا بالسكان وتزوجوا معهم ، واشتبكت أنسابهم وأصوبهم بأنساب الجماعات التي عاشوا بينها ، وإن كان منهم من ظل يتمسك بالصلة الرمزية بقبيلة من قبائل قريش التي منها بيت رسول الله .

(ثانيا) اسنا بحاجة الى أن نسهب هنا في أصول النظرية العنصرية ، التي نبتت في أوروبا ، واستمدت قوتها من فلسفة فكرية نادى بها بعض الكتاب الأوربيين ، ولازمت الحركة الاستعمارية في كل الأراضي التي وصل اليها نفوذ دول أوروبا المستعمرة ، باعتبار أنها الأساس النظري الذي يبرر

ما ارتكبه المستعمرون من مساوئ وسط الجماعات البدائية التي استعبدوها في أوروبا وأمريكا ، وباعتبار أن التفريق بين ما يتوارث من الخصائص العقلية والمواهب الفكرية بين الشعوب هو الذى يحلل لهم الاحتفاظ لأنفسهم في المستعمرات بمركز السادة والزعماء ، مع وضع العناصر الوطنية في مرتبة العبيد الذين ينبغي أن يتفانوا في خدمة السادة الزعماء . فإذا بذلت جهود لتعليم هذه الجماعات الوطنية أو رفع مستواها ، فما كان المقصود في الواقع مصلحتها هي وإنما كان ذلك وسيلة لزيادة قوة الأهالي الانتاجية والشرائية ، فيزداد بهذا دفع المستعمرين منهم ، كمنغوليين يسخرونهم في استخراج كنوز بلادهم ، وكمستهلكين يبيعون لهم السلع التي يصنعون . ومن هنا كانت تلك الصفحات السود التي تلتطخ تاريخ الاستعمار الأوروبي بامتصاص دم الشعوب البدائية ، واستنزاف حيويتها بكل الوسائل غير المشروعة ، ومثل هذا التاريخ الأسود لا تعرفه الامبراطورية الاسلامية في علاقتها بالشعوب التي دخلت فيها وحكمتها طوال عصور ازدهار الاسلام ، مهما كان مستوى تلك الشعوب ، ومهما بلغت بلادهم من الثروة والغنى . ولعل من الضروري أن نشير هنا الى أن المسيحية لم تستطع أن تقضى على هذه الظاهرة ، فدخلت تلك الجماعات في دين المسيح لم يكن ليغير من مرتبتها في المجتمع أو ليقربها من السادة المستعمرين ، وعلى هذا كانت رسالة المبشرين رسالة منفصلة عن مهمة الحكام والمستغلين ، ووصل الأمر الى أن يفرق بين الناس في العبادة ، فلم يسمح للوطنيين المسيحيين بأن يصلوا في الكنائس التي يصل فيها ساداتهم ، ومن يدرى فقد يكون هنالك اله للسادة واله للعبيد ! وعلى عكس هذا تماما كان الاسلام كما أشرنا ، فالمسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضا ، وإن أكرمكم عند الله أتقاكم ، ولا فضل لربي على أعجبي إلا بالتقوى ، وغير ذلك من الأحاديث التي تؤكد المساواة التامة بين المسلمين رغم اختلاف اللون والجنس والقومية ، وكانت وظيفة الدعاة الى الاسلام ووظيفة الحكام ووظيفة واحدة ، فالفكرة التي قام عليها الفتح الاسلامي ليست قائمة على الاستغلال والاستعمار ، بل كانت قائمة على نشر تعاليم الاسلام وإخراج الناس من الظلمات الى النور .

على ضوء تاريخ الاستعمار والفكرة العنصرية — التي لا تزال مهيمنة على أفكار الأوروبيين عامة والانجلوسكسونيين بوجه خاص — نستطيع أن نرد على (الفابيين) بأن فكرة الحابز اللوني لم تثبت في بلاد الشرق ، وإنما ثبتت في أوروبا وسأرت استعمار الأوروبيين في جميع مراحلها ومختلف جهاتها ، وسن من القوانين في بلاد بكنوب أفريقيا وغيره ما يجعلها أمرا شرعيا تقره القوانين والدساتير هناك ، بل لقد نضج من العلماء من كتبوا في ضرورة هذه الحواجز وأهميتها لسيادة الجنس الأبيض ، باعتبار أن الاختلاط بين هذا الجنس وغيره من الأجناس السوداء أو المولدة مما يضعف في مواهب هذا الجنس الأبيض ويخط بسلالته ، وهذا تنكب الحضارة الأوروبية ويتراجع العالم في مدنيته إلى الوراء ! ! ومثل هذا الكلام ليس في الواقع إلا تبريرا لإبقاء هذه العناصر المستعمرة والشعوب المستغلة في عزلتها ، حتى لا تتفتح أعينها إلى حقوقها ، وحتى لا تطالب بالتخلص من هذا الاستعباد الذي فرض عليها وهوى بها إلى الخضيض ، وإذا فهم "الحابز اللوني"

في ناحية الاختلاط الجنسي على أنه ضرورة فسيولوجية، يمكن أن يتعسف في تفسيرها بمغالطات في علم الوارثة ومقاييس الذكاء، فها حكمة هذا الحاجز اللوني في منع الشعوب غير البيضاء من أن تتراد ما يتراده البيض من الحدائق ودور التسلية، ومن أن تركب نفس العربات التي يركبها البيض، أو أن تنزل نفس الفتادق أو تسكن نفس الأحياء؟ قد يكون أساس هذا أن مثل هذه العناصر لا تخرج من صدورهم هواء وإنما تخرج غازات خائفة لا تقوى على احتلالها صدور البيض، وقد يلجئها السماح لتلك العناصر بأن تقترب منها إلى استخدام (الكمامات) التي لم يعرفوها إلا وقت الحروب !!

والانجليز — أكثر من غيرهم — أكبر دعاة الحاجز اللوني، وأشدّهم تمسكاً به ومغالاة في تطبيقه، وهم أشدّ المستعمرين ترفعا عن الشعوب التي يستعمرونها. لا يمتحنون بهم ولا يعامرونهم، ولا يسمحون بالتزاوج حتى مع الشعوب السمرات إلا في حالات وظروف شاذة، وهم مع ذلك يعتبرون هذا خروجاً على تقاليدهم وينظرون إليه نظرة كلها مخبط وازدراء، فأين من هذا موقف الجماعات العربية التي سكنت السودان، وعلى أي أساس تقوم دعوى (الفابيين) بإتهام العرب والمسلمين بصفة امتزجت بدماء الانجليز، وتةطة تعتبر من أشدّ النقط سواداً في صفحة الانجليز الاستعمارية؟ وعلى أي أساس أيضاً يرتب (الفابيون) على هذا المنطق الخاطئ مذهبوا إليه من تقسيم حوض النيل إلى ثلاثة أقسام: قسم في مصر ينظر سكانه إلى سكان القمم الثاني — وهو شمال السودان — نظرة الاحتمار والازدراء وما يعتبرونهم إلا عبيداً: "أعدكان الاسم الذي يطلق في شمال السودان — لوقت قريب — على العبد هو (سوداني) ومعناه الرجل الأسود في اللغة العربية".

"وكذلك الحال في سكان شمال السودان، فهم لا ينظرون إلى سكان الجنوب — في رأي الفابيين — إلا على أنهم رقيق لا يستحقون أن يعاملوا معاملة الآدميين ! (١)"

(ثالثاً) والظاهر أن هذا الموقف الذي حمل مثل هؤلاء الكتاب المغرضين على مسخ العلاقة بين سكان الوادي، إنما يعتمد على ما كان موجوداً فيما مضى من تجارة الرقيق وبيع الزوج في بعض الأسواق الشرقية. ونحن من جانبنا لا نود أن ننكر أن مثل هذه التجارة كانت قائمة، وأن العرب قد اشتركوا فيها، لكننا نود أن نؤكد أن دول العالم المتقدمين (!) كان لها أيضاً ضلع كبير فيها، وكان نشاط كثير من الدول الأوروبية أعظم من نشاط العرب، كما يشير إلى ذلك كتاب الانجليز أنفسهم (٢) كما يجب أن نؤكد أن نظام الرق هذا كان أمراً مرتبطاً بالنظام الاجتماعي الذي عرفته الجماعات الرعوية، ولم يكن ليقتضيه استعباد طائفة من الناس وتسخيرهم لمصاحبة طائفة أخرى، وإنما اعترف لهؤلاء الرقيق بحقوق كثيرة في ظل هذه المنظمة، على عكس ما تعرض له الرقيق الذين يسخرونهم البيض

(١) تراجع صفحة (٩) من النشرة التي سبقت الإشارة إليها ..

(٢) تراجع صفحة ٣٧ من كتاب :

في المزارع المدارية والاستوائية ، واستعبدهم استعباداً لم يقرنوا لهم فيه أبى حق ، ولم يعاملوهم معاملة انسانية في كثير من الأحيان . ويكفى أن تذكر المتعاملين بمأساة سكان (الكنتو) البلجيكية ، تلك المأساة التي أثارت نائرة العالم كله ، لكن بعد أن ذهب ضحيتها ملايين من سكان تلك البلاد ، ومع ذلك لانجد صوتاً يرتفع مطالباً هذه الدول بترك مستعمراتها على أساس هذا التاريخ القديم ، وعلى أساس أنها اتجرت في الرقيق وأسادت اليهم في قرون ماضية . . . ان تجارة الرقيق كانت عملاً لا تنكره القيم التي كانت قائمة وقتئذ بنفس الشدة التي تنكره بها في العصر الحديث ، ولم توصف وقتئذ بهذا الوصف الاجرامي ، بل إن (نابليون بونابرت) في حملته إلى مصر ، وكان قريب العهد بالثورة الفرنسية ، وبما أذاعته من مبادئ الحرية والاخاء والمساواة ، لم يرفى تجارة الرقيق يومئذ أمراً غريباً ، بدليل أن العبيد كانوا من الهدايا التي طلبها لنفسه من حكام بعض الإمارات السودانية ، وكان يشوق إلى أن تصل إليه على جناح السرعة . وفيما يلي خطاب من خطباته تقناه عن كتاب " تاريخ السودان " لنوم بك شقير :

" بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله . إلى السلطان عبد الرحمن سلطان دارفور . . . تناولت كتابكم وفهمت فحواه واهتموا أن قافلةكم قد وصلت في حين كنت متغيياً في بلاد الشام أعاقب أعداءنا وأدمرهم . والآن حلي إليكم أن تصلوا إلى مع أول قافلة ألقى عبد من العبيد الأشداء المتجاوزين السنة السادسة عشرة من العمر ، إذ مرادى أن أبتاعهم لنفسى والأمل أن نوعزوا إلى القافلة بسرعة القيام وواصله السير الحثيث وها أنا أمرت من يلزم بحمايتها ووقايتها حيث تكون " .

(الامضاء) يونا برت القائد العام للجيش الفرنسي (١)

ولم يكن الرقيق هو أقبح مظاهر العلاقات بين الشعوب البدائية ومن اتصل بها من الشعوب الأخرى . ويكفى أن نشير مجرد إشارة إلى أن الدول الأوروبية المستعمرة قد صوبت في كثير من جهات العالم أسلحتها المختلفة لإبادة هذه الشعوب البدائية ، كطريقة سهلة للتخلص منها وإفساح المجال للمستعمرين ، حدث هذا في تسمانيا وأستراليا وجزائر المحيط الهادى . . كما حدث في جنوب أفريقيا وفي بعض جهات أمريكا ، وكان للانجليز دورهم الخطر في هذا ونشاطهم الكبير في حركة الاستئصال وعمليّة الإبادة . . لكنهم قد نسوا كل هذا التاريخ الحافل ، ولم يحدوا في تسوية حكم العرب والمسلمين للسودان ، وفي إثارة عواطف الرأى العام ضد مطالب المصريين العادلة بوحدة وادى النيل ، إلا أن ينهشوا في قبور الماضى ليصوروا بالتفاسين وليصفوا هذه الوحدة المطلوبة بأنها لن تكون إلا من نوع ما كان جارياً في الماضى من تحكم الأحرار في رقاب العبيد . وقد نسوا أن ممر كانت أولى الأمم التي حاربت هذه التجارة ، وكانت لها جهود موفقة في ذلك الاتجاه . ولعل من أنصح حسنة الحكم المصرى في السودان أنه خلص أهله من

(١) راجع كتاب تاريخ السودان ، لنوم بك شقير ، المجلد الثانى ، صفحة ١٢٣ .

هذا الرباء الذي كان يتاح لهم وأنه ضرب على أيدي تجار الرقيق بيد من حديد^(١). وقد يكون من الضروري أن نذبه هنا إلى خطأ شائع في أذهان الغربيين الذين يربطون كثيرا بين الاسلام والرق مع أن الواقع أن روح الاسلام كانت دائما تعارض الرق وتشجع فك الرقاب ، وأذا لم تجب تعاليم الاسلام صريحة بتحريم الرقيق فذلك لأنه كان ظاهرة متعمقة في حياة العرب عند ظهور الإسلام، متأصلة في تفكيرهم، فكان من الحكمة إذن أن يتدرج في تحريمه ، وأن يزين للناس حسن التخلص من العبيد، وأن يتخذ ذلك كفارة عن الذنوب وزلفى إلى الله، هذا إلى جانب تلك الحقوق التي كفلها الإسلام للرقيق حتى لقد قرره حق الميراث والملكية ... وأغلب الظن أن ثورة الحضارة على الرق وتجارته، واعتبار هذا أمرا مكروها، إنما يرجع إلى هذا الاتجاه الذي اتجهت إليه تعاليم الاسلام، وإلى تلك النزعة الانسانية التي نزع إليها هذا الدين في عصر لم يعرف العالم فيه إلا التحكم والاستعباد.

الأسس الثقافية :

فإذا انتقلنا إلى الناحية الثقافية ، فنحن أمام روابط قوية لا ترجع إلى مؤثرات حديثة ، بل تعود إلى صلات متناهية في القدم ، وما يقف أمرها عند تلك الأقاليم القريبة من مصر ، بل يمتد إلى أبعد جهات الوادى في الجنوب ... وليس في هذا غرابة ، فقد رأينا الطبيعة نفسها تساعد على هذا الاتصال ، ورأينا الارتباط بين المجموعات المختلفة التي تعمّر الوادى مستمرا والاختلاط بينها دائما ... ودراسة هذا الاتصال الثقافي في مختلف عهود التاريخ يبين بوضوح أن مصر كانت دائما المصدر الذي انبعثت عنه كل تلك التيارات الثقافية في أشكالها المختلفة ، وأنها كانت عامل التحضير الذي أعطى لحضارات الوادى وثقافته مقوماتها المادية والروحية ، وأن من الصعب أن نرد كثيرا من هذه المقومات إلى غير حضارة مصر وثقافة الجزء الأدنى لحوض النيل . وإذا كانت هنالك مدرسة من علماء الحضارة تلعب لمصر ، باعتبارها المركز الذي انبعثت منه كل نواحي الحضارة ، وانتشرت عنه كل ألوان الثقافة ، فأولى بمصر أن تبعث بحضارتها إلى تلك الأقاليم التي ترتبط بها برابطة الحوار ، وأن تنشر ألوان ثقافتها بين مختلف الشعوب التي يصل بينها هذا النهر العظيم . بل إننا نستطيع أن نذهب إلى أبعد من ذلك فنقرر أن نواحي الحضارة المصرية التي وصلت إلى غربي أفريقيا ووسطها إنما اتخذت طريقها إلى تلك البلاد البعيدة عبر الأقاليم السودانية في الوسط والجنوب ، ومن هنا صدق قول الكاتب الانجليزي الذي أشار إلى أن "تاريخ السودان كان دائما مرتبطا بتاريخ مصر".

أما شمال السودان قديما فقد ارتبط تاريخه وحضارته ارتباطا تاما بتاريخ مصر وحضارتها القديمة ، وكانت النوبة وما يتصل بها من الأقاليم السودانية جزءا لا يكاد ينفصل عن مصر طوال التاريخ . بل وفيما قبل التاريخ ... فالوثائق القديمة تشير دائما إلى كثرة القوافل التجارية التي كانت تسير بين مصر والسودان ، وهي قوافل وصدلت جنوبا -- أيام الدولة الوسطى -- حتى (كرمة)

(١) نجيل القارى إلى صفحة ٣٩٥ وما بعدها من كتاب (جوليان هكسل) عن افريقيا ، ليكنز نفسه صورة عن فطام الاستعمار في كثير من المستعمرات ، وهي فطام لا تفارن بها فطام تجارة الرقيق .

وأدت العلاقات في عهد الدولة الحديثة إلى ما عرّفه (أديسون) في استعراضه للنواحي الأركيولوجية في السودان بأنه: "... تمصير تام لمنطقة التي تُضم الآن إلى مديرتي حلفا ودققله" (١)، بل إن هنالك ما يؤكد وصول مثل هذه القوافل التجارية المستمرة إلى كردفان من ناحية وإلى حدود الحبشة وشمال منطقة السدود في الجنوب من ناحية أخرى. وإذا كان ذكر القوافل التجارية قد ارتبط دائما بالحمولات الحربية، فمن الضروري أن نتذكر أن مثل هذا كان أمرا لازما لتأمين التجار وهم يقطعون الصحارى الشاسعة بما معهم من سلع ومناجر.

ولسنا بحاجة إلى أن ندخل في تفاصيل أثر مصر في "تحضير" الأقسام الشمالية للسودان، فهذا أمر أسهب فيه الأركيولوجيون والمؤرخون وكشفت عنه الحفائر والبحوث، وإنما يكفي أن نشير إلى أن مصر في صلاتها بهذه المناطق كانت ترمي — ضمن ما ترمى إليه — إلى أن تؤدي رسالة ثقافية، استطاعت في عهد الدولة الوسطى أن تخلق حضارة مصرية معدلة بطابع النوبة المحلي في الفترة حوالي (٢٠٠٠ و ١٦٠٠ ق. م)، وأن تصنع (أثيوبيا) — وكانت تمتد في وادي النيل جنوب مصر إلى الخرطوم وإلى شرق النيل حتى حدود الحبشة الحالية — بالصيغة الحضارية المصرية حوالي (١١٠٠ و ١٠٩٠ ق. م)، وقد كان لهذا الأثر من القوة ما أدى إلى قيام الدولة الأثيوبية (٧٥٠ — ٣٠٠ ق. م)، وما مكّنها من أن تسترد الجزء الشمالي في عهد "بعشي" وغيره من ملوك الجنوب. وفي الامكان أن ننظر إلى ظهور تلك القوة في الجنوب على أنه لون من البعث القومي، تزعمه إقليم — كان يحكم موقعه المتطرف — بعيدا عن عوامل الضعف والانحلال التي أصابت حكومة مصر المركزية وقتئذ، وإذن فهي ظاهرة من تلك الظواهر التي ارتبط بها البعث القومي في مصر بعد عهود الانحلال، وقد كان يتم غالبا بزعامة إقليم متطرف، كما حدث في زعامة (طيبة) أحيانا وغربي الدلتا أحيانا أخرى.

والواقع أن هذه الفترة لا يمكن أن نتبرها من الناحية الحضارية منتملة — بحال من الأحوال — عن الحضارة المصرية، إذ أنه لا يبدو فيها أي مظهر لحضارة محلية أو ثقافية قومية، فقد كان الطابع المصري غالبا منذ مدة طويلة، وقد أصبح ملوك (أثيوبيا) في عهد ازدهار دولتهم فراعنة لمصر، فاستطاعوا أن يفيلوا من رجال الفن والبناء فائدة كبيرة، ولهذا تميز عهدهم بتدفق المؤثرات الثقافية واتجاه التيارات الحضارية من الشمال إلى الجنوب. وليس أدل على هذا الارتباط القوي بين حضارة مصر وحضارة شمال السودان، من أنه بعد تراجع ملوك (أثيوبيا) وردهم إلى بلادهم حوالي ٦٦١ ق. م، وما أدى إليه ذلك من قطع الصلة بين مصر وأثيوبيا، أصيب الجنوب بالخلل التدريجي في نواحي حضارته التي كان يغذيها ويقويها حضارة مصر وثقافتها، وقد عاد الأثر الشمالي فظهرت قوته أيام البطالسة والرومان، وبدأ الطابع الخاص بثقافتهم يبرز في (الفترة المروية) التي تبعث (الفترة الأثيوبية) إلى دخول انسجحية في القرن السادس للميلاد. والملاحظ أنه

(١) يراجع مقال (أديسون) صفحة ٢١ من كتاب: 'The Anglo-Egyptian Sudan from Within'.

عندما حاول سكان هذه الأقاليم اختراع كتابة خاصة بهم — بعد أن ضعفت اللغة المصرية والكتابة المصرية نتيجة لحكم الآثيوبيين — لم يستطيعوا أن يتخلصوا من الأثر الشمالى أو يتحللوا تماما من الطابع المصرى، بل اضطروا الى أن يقتبسوا من الكتابة الهيروغليفية ، وأن يأخذوا منها كثيرا .

هذا عن شمال السودان، فما أثر الحضارة المصرية وثقافة أهل الشمال فى حضارة أعالى النيل وثقافة أهل الجنوب ؟؟ لقد أضربنا ونحن نستعرض الروابط الجنسية لسكان وادى النيل إلى أن الحضارة الحالية فى شمال شرق أفريقيا وشمالها إنما ترتكز على أساس حضارى مشترك ، يمت بصلة قوية جدا إلى حضارة مصر القديمة، وهذا الأساس المشترك هو الذى يميل غالبية الاثروبولوجيين إلى أن يطلقوا عليه اسم ” الثقافة الحامية “، وهى ثقافة ربطناها بتلك العناصر الجنسية التى عمرت كل هذا الجزء من أفريقيا فى أدوار التعمير الأولى .

لقد أثار هذا الموضوع بشكل قوى الأستاذ (سليمان) — المحجة العالمى فى أثنوجرافية الشعوب الأفريقية عامة وشعوب حوض النيل بوجه خاص — فبدأ بما كتبه عن (المشكلة الحامية) فى ١٩١٣ ، ثم عاد فتوسع فى الموضوع فى محاضرة له ألقاها فى ١٩١٥ ، ورجع فأكد نظريته فى محاضرته التى ألقاها فى ١٩٣٣ عن ” مصر وأفريقيا الزنجية “ . وقد استطاع هذا الكاتب أن يصنف نواحى التشابه بين حضارة مصر القديمة وحضارة ما يسمى بتجاوزا أفريقيا الزنجية الحالية (يدخل فى هذا جماعات أعالى النيل ، وقد فتدنا لإطلاق هذه التسمية عليهم فى مناقشتنا السابقة) تحت واحد وستين قسما ، يمكن أن نهمل عددا منها لكن ”...هناك عددا من الوقائع التى توحى بذلك ، فإذا أضيف إليها طبائع وعادات مشتركة فى مصر القديمة وأفريقيا الزنجية ، أصبح هنالك عدد كبير من الشواهد التى تشير بكل تأكيد إلى أثر مصرى “.

” ... وعندما ندرس الشواهد الاثنولوجية ، فلن يكون فى إمكاننا إلا أن ننتهى إلى أن الأفكار المصرية ، والوسائل الفنية المصرية قد وصلت إلى أفريقيا الاستوائية وأفريقيا الغربية، وربما كان الجدل أقل فى الجانب الفنى ، كما هو الحال مثلا فى الأدوات الموسيقية وغيرها “ (١) وفى موضع آخر من محاضرته يشير صراحة إلى تأثير قبائل وادى النيل وجماعته الجنوبية بالثقافة المصرية القديمة إذ يقول :

” إن من الصعب علينا أن نشك فى أن عددا من مظاهر الحضارة المشتركة بين مصر القديمة والمنطقة الشرقية (من إفريقيا) قد ظهر فى مصر ، ثم انتقل إلى القبائل شبه الزنجية التى تسكن النيل ، وإلى القبائل الزنجية التى تعيش فى الكونغو “ (٢)

(١) تراجع صفحة ٩ من محاضرة الأستاذ (سليمان) : Egypt and Negro Africa

(٢) تراجع صفحة ٦٣ من المحاضرة السابقة .

وما يتفرد الأستاذ (سليجمان) بتقرير هذه الحقائق ، فهناك علماء آخرون لا يقلون عنه تمسسا لهذا الرأي ، ويكفى أن نذكر بصفة خاصة (سير هاري جونسون) ، الذي عاش في إفريقيا زمنا طويلا ، والذي كتب عدة مؤلفات في الموضوعات الإفريقية ، وأن نقبس بعض فقرات من كتابه " تاريخ استعمار إفريقيا بأجناس أجنبية " كنماذج توضح لنا فكرته في هذه الناحية .. لقد أشار هذا الكاتب إلى أن نشر المصريين القدماء لثقافتهم عن طريق البحر كان محدودا ، فلم يتعملوا خليج عدن في الجنوب ، لكن أثرهم الحضارى في أفريقيا الزنجية كان رغم هذا عظيما :

"لقد كانت تجارة مصر — منذ ٣٠٠٠ أو ٤٠٠٠ ق.م. تنوغل بطريق النوبة إما إلى كردفان ودارفور وبورنو وتبسى وأغادس والنيجر ، وإما إلى بحر الغزال وأقاليم النيل المرتفعة حيث يعيش الأقزام

"لقد ظهر المخاطرون المصريون في أراضى الزنوج المتوحشين قرب منابع النيل ، وكان ينظر إليهم كأنهم (أنصاف آلهة) ، ولا يزال يطلق على سلالتهم الحالية — بما تبديه من صفات كمصافات الفراعنة الجثمانية — اسم "أرواح" أو "آلهة" .

"وقد أتوا معهم من مصر بالحوانات المستأنسة والنباتات المزروعة ، بالإضافة إلى صناعة المعادن .

" إن من المحقق بوجه عام أن أفريقيا الزنجية كلها قد حصلت على أول حيواناتها الرئيسية المستأنسة من مصر ، ومن مصر وحدها (١) " .

لا جدال إذن في أثر مصر في تحضير شعوب وادى النيل منذ أقدم العصور ، ولا شك في أن أسس الثقافة المنتشرة في أرجاء الوادى إنما هي مستمدة أصلا من هذا المصدر الشمالى الذى سنراه مستمرا في امدادها وتنفيذها في أدوار التطور الحضارى التالية ، بل وسنرى أن التقدم الحضارى للجماعات التى تعيش في أعلى النيل لن يتحقق بشكل جدى سريع على أيدي الأوروبيين الذين تفصل بينهم وبينها هوة عميقة جدا لا يمكن معها تفاهم أو تفاعل .

وقد كان لمصر الفضل في دخول المسيحية الى الحبشة والسودان ؛ أما الحبشة فما يعنينا أمرها في هذا البحث ، لكن يكفى — للدلالة على هذا الارتباط الدينى القوي بينها وبين مصر — أن الكنيسة الحبشية تتبع الكنيسة القبطية في مصر ، وأن مسيحي الحبشة يتجهون في زعامتهم الروحية الى بطارقة مصر ورجال الكنيسة فيها . ولم يحد في إضمار هذه الصلة بين القطرين ما قام به الإيطاليون أثناء احتلالهم الأخير للحبشة من جهود ، كان هدفها فصل الكنيسة الحبشية عن الكنيسة المصرية ،

(١) تراجع صفحتا ٢٠١ و ٢٠٢ من كتاب :

Sir Harry H. Johnston — A History of the Colonization of Africa by Alien Races.

وإزاله معالم الزعامة الروحية التي تتمتع بها مصر بين الأحباش ، بتعيين رئيس ديني مستقل لا يعينه بطريق الأقباط ولا يستمد سلطته منه .

أما السودان فقد دخاته المسيحية من مصر ، عن طريق مبشرين من النصارى ، بدأوا دعوتهم في حوالى منتصف القرن السادس ، وتم لهم تنصير بلاد النوبة كلها في حوالى سنة ٦٠٠ لليلاد . وتاريخ هذه الفترة يكتنفه شيء من الغموض ، فلما نعرف مثلاً كيف ومتى تقسمت النوبة الى قسميها ، النوبة السفلى وكانت (للقره) والنوبة العليا وكانت فيها مملكة (ملوه) التي امتدت من الشلال الرابع الى أعلى سنار . لكن كتابات المؤرخين من العرب تشير الى أن مسيحيي النوبة كانوا يتجهون في زعامتهم الروحية الى الكنيسة المصرية ، فكان (مطارنة) النوبة يرسلون اليها من قبل بطريق الأقباط الى أن زالت النصرانية منها ، والمقرزى في كلامه عن اليعاقبة في مصر في خلافة هشام ابن عبد الملك (٧١٤-٧٤٣ م) يقول :

”وبعث إليهم أهل النوبة في طلب أساقفة فبعثوا إليهم من أساقفة اليعاقبة فصارت النوبة من ذلك الوقت يعاقبة“ . والغالب أن لغة كنائس النوبة بقسميها كانت كلغة الكأس في مصر ، القبطية واليونانية .

ولم يخف العهد المسيحي في شمال السودان حضارة مادية مقيمة ، إذ لا يرجع إليه إلا بعض آثار لكانس وأديرة ، معظمها في الواقع من بقايا العهد السابق للمسيحية ثم حوله أهل النوبة — بعد اعتناقهم للمسيحية — إلى كائس ، وطلوا النقوش الهيروغليفية والنقوش القديمة بالطين ورسموا على الطلاء صور المسيح والقديسين .

ومع هذا استطاعت النوبة أن تصمد أمام المسلمين في الشمال قروناً طويلة كما قدمنا ، لكن لم يمنع ذلك من تسرب المسلمين وثقافتهم إلى النوبة وأهلها ، فالمعروف أن عدداً كبيراً من العرب المسلمين قد أخذوا يهاجرون منذ الفتح إلى بلاد النوبة ، وكان أكثرهم من جهة بني العباس ، إلى أن كانت الغلبة للمسلمين ، فضمف طابع النوبة واضطبغت البلاد وسكانها بالصيغة العربية الإسلامية ، فكان هذا إيذاناً بانقلاب ثقافي ، سراه يربط السودان بالعالم العربي وثقافته الإسلامية ، وسراه يتزع السودان وأهله من طابع الثقافة الإفريقي إلى هذا الطابع الآسيوي ، لكنه سيظل يولى وجهه في زعامته الثقافية والروحية إلى نفس القبلية الشمالية التي اتجه إليها دائماً باعتبار أن هذا هو المدخل الطبيعي لتلك المؤثرات ، وباعتبار أن مصر الآن زعيمة العالم العربي كله ، والمركز الذي يشع منه نور الثقافة الإسلامية إلى الشعوب الإسلامية جميعاً .

دخل الإسلام أفريقيا مع الفتح العربي لمصر في القرن السابع الميلادي ، وأصبحت مصر القاعدة التي ارتكز عليها المسلمون في نشر الدعوة الإسلامية في الشمال والجنوب ، وقد رأينا كيف تسربت الجماعات الإسلامية إلى بلاد النوبة منذ دخول المسلمين مصر ، ثم كيف تدفقت القبائل العربية إلى السودان منذ القرن الثالث عشر ، حاملة معها ثقافتها وحضارتها التي أصبحت بمرور الوقت حضارة اغالبية الكبرى من السكان وثقافة الجزء الأكبر من أقاليم السودان ، كما يظهر في اللغة التي يتكلمون بها والدين الذي يعتقدون ، وكما يبدو في نواح كثيرة من مظاهر حياتهم الروحية والمادية .

والكتاب كلهم مجمعون على أن شمال السودان وحدة ثقافية منسجمة تتصل اتصالا تاما بالعالم الإسلامي وثقافته ، وتكون جزءا لا يتجزأ من هذه الكتلة الحضارية التي تجاورها في شمال أفريقيا وغربها وفي الغرب والجنوب الغربي للأقاليم الأميوية : فالأستاذ (نادر) — وهو من موظفي الحكومة السودانية — يشير إلى شمال السودان وإلى ما قد يلمس فيه من بعض الاختلافات بين سكانه ، لكنه يعقب على هذا بقوله :

” . . . لكن هذه اختلافات سطحية في معظمها ، فقد صهر الشمال في كُلى واحد ، وأساس مشترك من جنس عربي (!) ومن لغة ومن دين هو الإسلام ، مع ما ترتب على ذلك من وحدة في الأفكار الاجتماعية والسياسية .

” وعلى الرغم من أن شمال السودان واقع في أفريقيا ، فإن في الامكان أن ننظر إليه من الناحية الثقافية على أنه جزء من آسيا ، فالسكان تظهر فيهم نسبة غالبية من دم أسيوي ، يتكلمون لسانا أسيويا ، ويدينون بعقيدة سامية ، وهم يتصلون بالعالم الحديث عن طريق الكتابة والمصحافة في مصر وسوريا والعراق “ (١) .

والاستاذ (برتشارد) — الذي أشرنا إليه في سياق المناقشة — يشير إلى شمال السودان على أنه وحدة ثقافية منسجمة ، ” تتكلم العربية ، وتدين بالإسلام ، ولهذا كانت — لحد كبير — منسجمة من الناحية الثقافية . ذلك لأن الإسلام ثقافة كما هو عقيدة “ (٢) .

لكن ما لحد الجنوبي لهذه الوحدة الثقافية المنسجمة ، وإلى أى مدى أثر الإسلام وحضارة المسلمين بين الجماعات التي تسكن أعلى النيل ؟ ؟ لقد بينا — عند الكلام على انتشار الجماعات العربية في السودان — أنها سكنت غالب السودان الغربي والسودان الشرق (مع استثناء أرض لبجاء المحدودة على ساحل البحر الأحمر) كما استقرت على جانبي النيل حتى أرض (النيلوتين)

(١) تراجع صفحا ٩٥ و ٩٦ من كتاب :

The Anglo-Egyptian Sudan from Within.

(٢) تراجع صفحة ٨٢ من الكتاب السابق .

التي تبدأ من أعلى النيل الأبيض . وهذا التوزيع للأثر الجنسي للعرب يرينا أن تقسيم السودان إلى شمالي وجنوبي فيه لون من التعمية المكشوفة والمغالطة المقصودة ، لأن الدائرة التي لم يصل إليها الأثر العربي دائرة لا تشغل إلا جزءا محدودا من جنوب السودان ، ومن التعسف إذن أن ننظر إلى السودان والسودانيين على أنهم مقسمون مناصفة بين المؤثرات العربية والمؤثرات غير العربية .

بل إن انتشار الثقافة الإسلامية في جنوب اسودان إنما يتجاوز الحد الذي وصل إليه الأثر الجنسي للقبائل العربية ، فلا اتصال مستمر في الناحية الطبيعية ، ووصول التجار وغيرهم من أهل الشمال إلى أقصى الجنوب قد حمل معه دين الشمال ولغة الشمال وحضارة الشمال ، كما أن الاتصال المستمر بين جماعات رعوية كالشلوك وغيرهم من سكان أعالي النيل ، وجماعات رعوية أخرى كالبقارة في غربي النيل أو الفنج في شرق النيل لا بد وأن يؤدي إلى مؤثرات إسلامية في الثقافات القائمة في أقصى جنوب وادي النيل ، حتى أن بعض الكتاب الحديثين يرى أن هذه العملية استمرت تحت الإدارة الحالية في السودان " حيث انتشرت الثقافة الإسلامية ببطء — لكنه كان انتشارا مؤكدا — وكانت واسطة ذلك الموظفين والتجار " (١) .

والواقع أن عملية صيغ السودان بالثقافة الإسلامية كانت عملية مستمرة ، وكان وصول مؤثراتها إلى الجنوب يسير متظما ومطردا ، وما كان يقيد به إلا عامل الزمن الذي كان وحده يعين الحد الذي يستطيع أن يصل إليه الإسلام في انتشاره ، ما دمتنا قد أكدنا انعدام الحواجز الطبيعية التي كان يمكن أن تلعب دورا في وقف تقدم المسلمين ، ووضع حدود لا يستطيعون أن يمتدوها جنوبا مهما طالبت بهم السنون .

وهذا الذي نقرره هنا ، يمكن أن نحققه على ضوء انتشار المسلمين في كل شمال أفريقيا ، وتحركهم جنوبا من سواحل البحر المتوسط إلى إقليم الغابات ، إذ لم يحل بينهم وبين الانتشار إلا هذه العقبة التي لا تعرف الجماعات الرعوية كيف تغلب عليها ، نظرا لصعوبة انتقال الإبل والماشية في الأقاليم التي تتكاثف أشجارها وتنتشر فيها المستنقعات وما يعيش فيها من حشرات ويتسبب عنها من أمراض ، وأيضا خفت كثافة هذه الأشجار — لغزوف محلية خاصة — استطاع المسلمون أن يأخذوا طريقهم عبر الغابات متبعين هذه (الدهاليز) التي هيأتها الطبيعة ، ومتفادين المناطق الأخرى المجاورة ، وأمثلة هذا واضحة في غربي أفريقيا ، حيث استطاع الأثر الإسلامي أن يتجاوز الصحراء جنوبا ليصل إلى ساحل غانة عبر إقليم الغابات .

وإذا كنا نرى أن هذه الحركة الطبيعية لانتشار الإسلام بين باقي الجماعات السودانية التي لم تدن به قد ضعفت ووقفت ، فمرجع هذا إلى تلك السياسة التي تتبعها إنجلترا في حكمها المنفرد في السودان ، توطئة لإبقاء أقليات شاذة في ثقافتها ، تستطيع أن تشجع باسمها تقسيم اسودان

(١) تراجع صفحة ٩٣ من الكتاب السابق .

وتقطيع أوصال وحدته ، باسم حماية الأقليات ، والمحافظة على حقوق الجماعات ، وقد انتهى بها الأمر قريبا فتعان هذه الخطة المستترة ، وتمسك بمبدأ تقرير المصير لما يحلو لها أن تسميه السودان الزنجي ، وما ذلك المصير إلا ما تعمل له بكافة الطرق من خلق كتلة أفريقية (زنجية !!) ، تضم إليها ما تشاء من أراض ، ومن تريد من شعوب الله ، الذين قد لا يرتبطون بالعناصر الزنجية إلا في عقول هؤلاء السادة المستعمرين من الإنجليز !! لا لأن لهذه الجماعات مصالحة في ذلك ، ولا لأن هنالك من الدواعي ما يبرر اتباع هذه الخطة (وستعرض لهذا فيما بعد) ، بل الحاجة في نفس الإنجليز يمكن أن يتيئها الإنسان دون كبير عناء .

أما مظاهر هذه الخطة المقررة في أذهان الساسة الإنجليز لمنع وصول المؤثرات الشمالية الإسلامية إلى الجماعات التي تعيش في مديريات أعالي النيل فواضحة في :

(أ) تلك القيود الشديدة التي تقيد بها الحركة والانتقال بين الشمال والجنوب ، وهذه العقبات التي تهاجم في طريق السودانيين أنفسهم إذا ما طلبوا حتى مجرد زيارة هذه الأقاليم الجنوبية من بلادهم . وليس لهذا من داع اقتصادي أو صحي أو اجتماعي ، وإنما الدافع إليه الرغبة في عزل هذه الجماعات الجنوبية عن لا ينسبها صلاتها بالشمال ، ويقضي بمرور الوقت على هذا القدر من الثقافة الإسلامية الذي استطاع أن ينفذ إلى الجنوب قبل أن تتقرر هذه السياسة الانفصالية الكريمة .

(ب) عدم السماح بنشر الدعوة الإسلامية بين سكان الجنوب مع تشجيع الحركة التبشيرية المسيحية بينهم ، بل إن حكام الجنوب لا يسمحون للجاليات الإسلامية هنالك بحرية العبادة ، إذ هم يقيدونهم حتى في طريقة الآذان (!) ، ويعملون ما استطاعوا على الحيلولة دون أن تتعدى دعوتهم تلك الدائرة الضيقة التي يعيشون داخلها ، ذلك أنهم يعلمون — كما سنرى — كيف تستمرى الدعوة الإسلامية قلوب السكان ، وكيف يتنوقون تعاليمها ويستسيغون بادئها ، ويسارعون — حتى بمد تنصيرهم — إلى الذين يستطيعون الاتصال بهم من رجال الدين المسلمين .

(ج) التباطؤ الشديد في تسهيل سبل الاتصال ، وعدم إنشاء الطرق والخطوط الحديدية ، لتضعف بهذا الصلة بين سكان الوادي ، ويستحيل تحقيق الانصهار بين الجماعات المختلفة ، ولو أن الإنجليز عنوا بالمواصلات هنا عنايتهم بها في بعض جهات شرق السودان إذن لحدث في الجنوب لون من الانقلاب في أفكارهم وثقافتهم ، ولقربت حضارات الجماعات النيلية من حضارة باقي السودان ، ولأصبحنا الآن أمام وحدة منسجمة تماما ، تشكل لغتواحدة وتدين بدين واحد ، لكنها السياسة الإنجليزية المقررة ، كان همها إبقاء هذا الفصل وتشجيحه ، دون أن تهتم بما يقع هذا من ضرر محقق بمصالح السودان الحيوية مادية كانت أم روحية .

لكن الغريب أن الانجليز يبررون سياستهم هذه بمبررات يتمسحون بها في المصلحة العامة ، والمحافظة على كيان السودان الجنوبي (!) ويقضون على هذا الفضل الكبير لمصر التي حققت بفتحها وحدة السودان لأول مرة في التاريخ ... إذ علام يعارض الانجليز في أن يصل الإسلام إلى هذه الجماعات الوثنية ليعلمها مبادئ دين هو أحد الأديان الثلاثة التي لا مرء في أنها رفعت قيم الحضارة وسمت بالناس فوق ما كانوا يعيشون فيه من جهل وضلالة ! ... وما نريد نحن أن نصور المدى الذي كان يمكن أن يصل إليه السكان الوثنيون من تقدم لو أن الإسلام قد بلغهم ، وإنما نكتفى بأن ننقل هنا ما كتبه (سير هارى جونسون) وكرره في مؤلفاته الكثيرة ، عن أثر الإسلام في رفع مستوى الشعوب الإفريقية التي انتشر فيها ، وعن فضل المسلمين على العالم كله بما تركوه من أثر كبير في الأقطار الإفريقية التي فتحوها :

”لقد كان الاستعمار الاسلامي لافريقيا هو الحادث الأول الذى أوصل ذلك الجزء من القارة — فيما وراء الصحراء ومصر العليا — إلى علم العالم ذى الحضارة والتاريخ ...

” لقد نشر العرب في ثلث القارة الشمالى لغة مشتركة — هى اللغة العربية — ... وعلموا القرآن ، وهو ما أدخل الشعوب البربرية والزنجية في دائرة تلك الأمم المتحضرة التى بنت آمالها وثقافتها وفلسفتها على الكتب الدينية السامية ...

”كان العرب هم الواسطة في زيادة الموارد الغذائية، وترقية وسائل النقل بين الزوج والجماعات المتأثرة بهم ... كما وسعوا دائرة الحيوانات المستأنسة في أفريقيا الزنجية كالحصان والحمار والماعز والغنم والدواجن ... الخ“ (١) .

والواقع أن مصلحة السودان عامة — والجماعات الجنوبية من سكانه بوجه خاص — هى في أن يعمم الإسلام فيه ، وأن يترك هذا الجزء من أطلال النيل ليصبح بالصبغة الاسلامية، وأمام الجماعات التبشيرية المسيحية ملايين عديدة من الوثنيين في أفريقيا وآسيا وأمريكا يمكن أن تركز جهودها فيها بعيدا عن هذا الجزء الوثني المحدود من السودان، إلى جانب هذه الملايين من الأوروبيين والأمريكيين الذين تشكو الكنيسة المسيحية من ضعف عقيدتهم وإهمالهم شعائر الدين ... وإذا كان هنالك رأى في تقسيم أفريقيا إلى مناطق نفوذ يختص بكل منطقة منها مذهب من المذاهب المسيحية ، فإذا يمنع من أن يترك للإسلام منطقة نفوذ تشمل هذا الجزء من الأراضي السودانية، فيحرم التبشير المسيحي فيها كما يحرم في بعض جهات في أفريقيا الغربية ؟ ؟ إننا ندعو إلى هذا لأن المصلحة تقتضيه ، ولأن هنالك أسبابا قوية تدعو إليه، ويكفى أن تقتصر من هذه الأسباب الكثيرة على ما يأتى :

(١) تراجع صفحتنا ٧٤ و ٧٥ من كتاب (سرهارى جونسون) :

أولاً — إن الاتجاه المنطقي هو إلى أن نعمل على توفير الانسجام الثقافي من الناحيتين اللغوية والدينية بين سكان الوحدات السياسية المختلفة ، كضمان لحسن التفاهم وقوة التعاون ، وكوسيلة لإزالة ما قد يسبب الاحتكاك والتنافر إذا قامت أقلية — أو أقليات — تمسذ في لغتها وثقافتها عن الغالبية الكبرى للسكان . وما دمتنا قد رأينا أن المقومات الطبيعية والعوامل الجغرافية توحى كلها بوحدة وادى النيل ، وكانت الأغلبية العظمى من السكان تتكلم العربية وتدين بالاسلام ، فالأمر الطبيعي هو توجيه الجهود إلى تقريب ثقافة الجنوب من ثقافة الشمال ، وإلى أن يكون الاتجاه نحو إتمام عملية التعريب ، التي بدأت منذ القرن الثالث عشر في شمال السودان ، لنعلم الشمال والجنوب ، سيما وأن حضارة الجنوب لا يمكن أن يكتفى بها ، أو يترك الناس عند مستواها ، بل لابد من عملية بعث ثقافي تخلص سكان أعالي النيل من كثير من عاداتهم ومعتقداتهم ، وترفعهم إلى مستوى يستطيعون معه أن يسايروا العالم في اتجاهاته وأفكاره .

ثانياً — إن الجماعات التي تعيش في أقصى الجنوب لا تكون بأي حال من الأحوال وحدة ثقافية ، يمكن أن نغذيها وننقحها ، ونحافظ على خصائصها ، بل إنها على العكس من ذلك جماعات تتميز بأنها لا تنسجم مطلقاً في ثقافتها ، ولا يتفق بعضها مع بعض في كثير من خصائص تلك الثقافات . وها هو الأستاذ (برتشارد) يؤكد هذه الحقيقة تأكيداً قائماً على دراساته الاثنولوجية العميقة في جنوب السودان ، فهو يصرح بأنه من الصعب جداً في الوقت الحاضر أن نضع تقسيماً مقبولا لحضارات السودان الوثني . ثم هو يقسم هذا السودان الوثني إلى المجموعات الرئيسية الآتية :

- (١) النيليون ويضمون أربعة أقسام فرعية .
 - (ب) الحاميون النيليون ويضمون خمسة أقسام فرعية .
 - (ج) قبائل تسكن الهضبة وتضم سبعة أقسام فرعية .
 - (د) الزاندي .
 - (هـ) الجماعات الوثنية في كردفان وتضم عشرة أقسام فرعية .
 - (و) دارفنج وتضم ستة أقسام فرعية .
- ولكنه يلفت الأنظار إلى أن أسس التقسيم فيها متباينة ، فإلى هي دائماً بالثقافية ولا الجنسية ولا اللغوية^(١) .

فإذا كان هذا هو الموقف ، وكان هذا هو التعقد الثقافي في تلك المنطقة المحدودة ، فكيف يمكن أن يرتفع المستوى الثقافي أو يوجد الانسجام الفكري ، الذي لابد منه لجماعات تريد أن تعيش .

(١) تراجع صفحات ٨٥ — ٨٧ من مقال لأستاذ (برتشارد) ضمن خصول قَاب :

متجاورة متعاونة ؟؟ لابد إذن من وسيلة مشتركة ، توحد بين هذه الجماعات المختلفة ، وتكون هي العامل الموحد بينها ، ولستنا نقول هذا لندعم به وجهة نظر معينة لنا ، بل إن كل الذين درسوا هذه الناحية يشيرون هذه المشكلة ويعتبرونها نقطة على جانب كبير من الأهمية ، وفيما يلي ما كتبه (نادر) الذي أشرنا إليه سابقا :

”.. لن يكون هناك تقدم ما دامت هذه اللغات المتعددة قائمة تجعل التفاهم أمرا مستحيلا .
إن من الواجب وجود لغة مشتركة ، كالغة السواحيل التي أصبحت لغة عامة في الشرق الأوسط بقارة أفريقيا (١)“ .

ومثل هذه المشكلة واجهت العرب في انتشارهم في أفريقيا ، وفي بث تعاليم الدين والثقافة الإسلامية بين سكانها ، فقد كانت هنالك لغات متعددة ، وكان لابد من وجود لغة مشتركة تكون لغة الثقافة بين الجميع ، وقد أدت العربية هذه المهمة على أحسن وجه ، وكانت الوسيلة في انخراط الشعوب الأفريقية من عزلتها وتحقيق اتصالها بالعالم الخارجي ، فلم لا تكون العربية هي اللغة المشتركة التي توحد بين هذه الجماعات الجنوبية من الناحية الثقافية ، فتكون هذه خطوة أولى لرفع مستواهم ، والقضاء على ركودهم الفكري وتأخرهم في نواحي الحضارة ، سيما وأن اللغة العربية ليست بمجهولة تماما في الجنوب ، بل إن هنالك لونا من اللغة العربية الدارجة هي بمثابة اللغة المشتركة في جنوب السودان .

وإذن فمن الواجب أن تنتشر هنالك ، وأن تكون أساس التعليم في كل جهات السودان الجنوبي ، سيما وأن التقدم الاقتصادي لهذه الأقاليم مرتبط — كما سنرى — بالأقاليم الشمالية ، وسيحتاج التبادل التجاري إلى مثل هذه اللغة المشتركة بين سكان السودان جميعا .

ثالثا — إن الدين الإسلامي والثقافة الإسلامية ، كانا دائما أقرب إلى عقلية الجماعات البدائية ، وأسهل انتشارا بينها من الديانات والثقافات الأخرى . وليس الأمر هنا أمر تفضيل أو تحيز ، بل الأمر أمر تقارب وتباعد بين الثقافات التي تتقابل وتتفاعل ، فالمعروف أن العقائد الإسلامية عقائد غاية في البساطة ، والذين يدعون إليها عناصر لا تحترف التبشير ، ولا تحاول أن تدخل في تفاصيل معنوية عميقة يستحيل على كثير من الناس أن يهضموها . ومن هنا كان سر انتشار الإسلام السريع وسبب قوته في التأثير على الجماعات البدائية والشعوب البسيطة . وهذا أيضا ليس رأى المسلمين حتى لا يفسر بالتحيز والتعصب ، وإنما هو رأى كثير من الغربيين فيما يشير (هكسلي) في كتابه عن أفريقيا :

(١) تراجع صفحة ١٠٤ من الكتاب السابق .

”... هنالك عدد كبير من الناس يعتقدون أن الإسلام هو أحسن الأديان للرجل الأفريقي، لأنه يشجع على استقرار أعظم، ويفرس فيه احتراماً أكثر لنفسه وللسلطة الحاكمة، كما أنه لا يشجع على القلق والمراءاة بقدر ما يشجع التحول إلى المسيحية (١).“

وإذا كان (هكسلي) لا يوافق على وجهة النظر هذه موافقة تامة، فهو يسلم بها لحد كبير، ثم يتعرض لبعض نواحي الإسلام تعرضاً لا يدل على أنه يدرك روح هذا الدين، أو يفهمه على وجهه الصحيح.

إن المسيحية تستطيع أن تؤدي رسالة جليلة بين هذه الشعوب البدائية الأفريقية، لكن بشكل آخر غير الشكل الذي يشر به الآن، والذي يجعلها أبطاً في الانتشار وأقل زيوفاً بين هذه الشعوب، ولسنا هنا نناظر بين دينين عظيمين قدسهما وتحترم تعاليمهما، بل كل ما في الأمر أننا ندرس الموقف في جماعات أعلى النيل، على ضوء الظروف المحيطة، والملايسات القائمة، وكلها تشير إلى أن الاحتمال في نجاح نشر الثقافة الإسلامية أقوى في هذه البيئة بالذات، لتلك العوامل الكثيرة التي أشرنا إلى أهمها في إيجاز.

رابعا — وربما اتصل بهذه النقطة السابقة، كل ما يثار ضد التبشير المسيحي بالشكل الذي يمارس به الآن، وبالطريقة التي يدعى بها إلى تعاليم السيد المسيح، وكل هذه المآخذ التي يأخذها الكتاب عليه لا تعرف أنها ارتبطت بنشر الدعوة الإسلامية وأذاعة ثقافة الإسلام، وما يعتينا أن ندخل في تفاصيل هذا، بل يكفي أن نشير إلى الفصل المتع الذي كتبه (هكسلي) في كتابه السابق (صفحات ٣١٩، ٣٤٦) عن ”المبشرين والحياة في أفريقيا“، فهو يثير ناحية الاحتراف في التبشير وما يؤدي إليه هذا الاحتراف من ضعف في محس عدد كبير من المبشرين، وهو يشير هذا الصراع القائم بين المذاهب والكائس المسيحية وما يرتبط بهذا من صراع محلي، كثيراً ما يكون له رد فعل سيئ على تلك الشعوب البدائية، وهو يتناول كيف يعمل المبشرون غالباً بعيدين عن مطالب البيئة التي يبشرون فيها، غير مكترئين بما تؤدي إليه تعاليمهم من نزع الأفراد من بين المجتمعات التي يعيشون فيها، وتحللهم من التقاليد التي تربطهم ببنى جندهم، دون أن يستطيعوا الوصول إلى ذلك المستوى الذي يجعل الحضارة المسيحية ناجحة تسمو بالفرد وترقى بالمجتمعات، وهو كذلك يشير — ضمن ما يشير إليه — إلى هذه الانعزالية التي يعيش فيها عدد كبير من المبشرين؛ انعزالية عن الحكام الإداريين الذين لا يرون في أعمال المبشرين ما يساير روح العصر، وانعزالية عن الأهالي الوطنيين، لأن الذين ينصرون لا يرتفعون إلى هذا المستوى الذي يتساوون فيه مع المسيحيين المستعمرين، بل إن المبشرين أنفسهم ليتخذون من يملوهم خدماً وأشباه عبيد، يهملون لهم، وينقطعون لخدمتهم، وفي هذا ما فيه من تناقض مع رسالة المسيح الذي دعا أول ما دعا إلى الحب والمساواة والاخاء في الله (٢).

(١) تراجع صفحات ٣٤١ و ٣٤٢ من كتاب هكسلي : Africa View

(٢) تراجع صفحات ٣١٩ — ٣٤٦ من الكتاب السابق .

وقد سبق أن أشرنا الى أن أكبر ما يميز بين المسيحية والاسلام في علاقتهما بالشعوب ، أن الاسلام - نظريا وعمليا - لا يعرف النعرة الحنسية ولا يبيع النظرة العنصرية ، والمسلمون في تاريخهم الطويل واحشكاكهم بالجماعات البدئية لم يعرفوا الفارق اللون ولا نظام الطبقات ، وكانت الشعوب التي يفترقها المسلمون ويفتخون ديارها تسارع الى الدخول في دين الاسلام ، لتضمن بذلك المساواة مع هؤلاء الفاتحين ، ولتقضى على كل الفوارق الاجتماعية وغير الاجتماعية التي تحول بين غير المسلم وبين الاندماج في الأسرة الاسلامية الكبرى .

خامسا - ثم يبقى أن نبرز هنا نقطة على جانب كبير من الخطورة في مستقبل هذه الجماعات الوثنية التي تعيش في أعالي النيل ، إن نجحت إنجلترا في أن تفصل شمال السودان عن جنوبه ، وتمكنت من أن تضم بعض أراضيها الى الكتلة الزنجية التي تريد أن تخلقها في جنوب افريقيا ووسطها ، تحقيقا لأغراض استعمارية تجمع بين الاستراتيجية والاستغلال . . .

إن هنالك اتجاها قويا بين كثير من حكام المستعمرات وبعض الاثروبولوجيين ، يرمي الى التشكيك في قيمة الحضارة الغربية للشعوب البدئية ، وينادى بأن هذه القيم التي تقوم عليها حضارة الغرب وثقافته ليست قيما صالحة لهذه الجماعات المختلفة في تاريخها وراثتها وعقليتها (!) ولهذا فهم يذهبون الى ضرورة (تحضير) هذه الجماعات البدئية بقدر . حتى لا تنتزع "روحهم" وحتى لا تهدم نظمهم وتضعف تقاليدهم . . . ولقد رأينا بعض المغالين في هذه الناحية يتندب حظ الافريقى الذي بدأ يستخدم الملابس ويقيده نفسه بمضايقات الحضارة بعد أن كان حرا طليقا متعللا حتى من أبسط القبود ! !

والذي نخشاه أن تكون هذه الدعوة دعوة غير خالصة ، لا يقصد بها مصلحة الافريقيين بقدر ما يقصد بها مصلحة المستعمر المستغل ، ذلك لأن هذه السياسة إن صلتحت فانما تصلح في تلك الجماعات التي بلغت في سلم الحضارة والرفق مرتبة مقبولة ، يمكن أن تساعد على استغلال بيئتها والاستفادة المعقولة من مواردها ، ويمكن أن تجارى بها روح العصر ومفتضيات الحال الى حد مقبول ، لكن ما معنى هذا الاتجاه إن أريد الأخذ به في مثل حالة تلك الجماعات الوثنية في أعالي النيل ؟ ! إنه لن يؤدي إلا الى لون من الركود الذي يبقى هذه الجماعات في عزلتها ، ولن يفعل أكثر من أن يمكن لتلك العوامل المعطلة من أن تشط في عرقلة سير المجتمع والوقوف به عند هذا المستوى المنحط الذي يتردى فيه منذ أمد بعيد ، وسيثبت أقدام هذا النظام القبلى الذي لا يؤدي الى وحدة ، ولا يخلق تعاونا ، ويستظل تلك الجماعات تعيش مفككة ، يتحكم فيها شيوخها الذين لا يتسع لهم أفق ، ولا يرحى على أيديهم إصلاح جوهرى في شؤون الحياة . . . ولو أن العالم قد سار على هذه السياسة في أدوار تطوره المختلفة ، ما رأينا هذا التقدم الذى نلمسه ، وما استفادت المجتمعات بعضها من بعض ، وظلت حضارات العالم وثقافته منمذلة لا تأخذ إحداها عن الأخرى ، ولا تعتمد واحدة منها على التراث الاجتماعى الذى لم تعرفه هي من قبل .

إن روح العصر الحاضر - بما فيه من سرعة الاتصال وتشابك المصالح - لا يلائمها هذا الاتجاه الذى يدعو إليه بعض المستعمرين ، ولا يتفق معها أن نحفظ في العالم "بتلك المتاحف الاثنوجرافية" التى يريد بعض الأوروبيين الاحتفاظ بها بين الجماعات الافريقية (١) واسنا نفهم لم يندفع الأوروبيون في الأخذ بكل ما وصلت إليه حضارة الغرب وتقدمه العلمى عندما يكون هنالك استغلال للوارد واستتراف للثروة من مجاهل افريقيا ، فاذا هم واجهوا الناحية الروحية والاجتماعية نادوا بأن الشرق شرق والغرب غرب فما يلتقيان !! . ان الدراسة العلمية الصحيحة لا تقر هذا التفريق بين الجانب المادى والجانب الروحى فى الحضارة ، بل تراهما متفاعلين متداخلين ، بحيث يصعب الفصل بينهما أو تجاهل أحدهما دون حدوث كثير من الفوضى والارتباك ، وهو ما نتوقعه ان نجحت انجلترا فى فصل جنوب السودان ، واستمرت فى تطبيق هذه السياسة الخطيرة على الجماعات السودانية التى تعيش فيه .

حقيقة إن فرض حضارة غريبة كل الغرابة على مجتمع آخر لا يتصل بها بسبب من الأسباب ، لن يؤدي إلا إلى زلزلة أركان المجتمع ، ولن ينتج عنه إلا الفوضى الاجتماعية ، ولهذا فان خير ألوان "التحضر" والتقدم ما أتى على يد جماعات لا تبتاين فى حضارتها وتقدمها تباينا تاما عن حضارة المجتمع الذى نريد أن نؤثر فيه ، وكانت أنجح السياسات فى هذا ما اعتمدت على عناصر تمت حضارتها وثقافتها بصلابة إلى الحضارة التى بنى أحداث شئ من التعديل والتحويل فى مفرداتها ، وفى هذا ما يضيف قوة إلى مذهبنا إليه من أن تثقيف جنوب السودان وتحضير الجماعات التى تعيش فيه ، لا يمكن أن يتم بطريقة ناجحة سليمة ، وبشكل لا يشيع الفوضى الاجتماعية بين السكان ، ان ترك الأمر فيه لدولة كإنجلترا ، لم تتصل حضارتها فى وقت من الأوقات بحضارة هذه الجماعات ، ولم ترتبط ثقافتها بالثقافات السودانية أدنى ارتباط . انما يقضى المنطق السليم بأن يكون (عملاء) الثقافة (ووسطاء) الحضارة هم السودانيون أنفسهم ، متعاونين مع اخوانهم سكان الشمال ، فهذا تصل التيارات الثقافية المختلفة معدلة محورة ، ويستفيد جنوب الوادى من الاتجاهات الخارجية ، دون أن يصيب كيانه تصدع لا يرجى له النشأ . . هذا مع ملاحظة أن مصر قد استطاعت أن تسير روح العصر ، وان تأخذ عن الغرب كثيرا من نواحي رقيه وتقدمه ، وتمكنت عندما ضمت السودان إليها أن تنقل إلى سكانه - ضمن ما نقلت إليهم - كثيرا من نواحي الحضارة الغربية معدلة تعديلا يجعلها ملائمة لسكان السودان ملائمة تامة ، وتستطيع أحسن من غيرها ان تقوم بهذه المهمة مستقبلا على خير الوجوه .

الخلاصة من كل هذا أن الروابط الثقافية ظلت مستمرة بين سكان حوض النيل كله طوال عهود التاريخ ، وأن هنالك أسسا كثيرة مشتركة فى التراث الحضارى لهذه الوحدة الطبيعية ، وأن مصر كانت دائما العامل المحضر لأقسام الحوض المختلفة ، وأن الجزء الذى يشذ عن هذا الانسجام الثقافى محدود فى أقصى أعالي النيل ، ومع ذلك فهو فى شذوذه لم يخلص تماما من

مؤثرات الشمال وثقافته حامية كانت أم سامية ، وأخيرا فإن مصلحة هذا الجزء الشاذ المحدود في أن يصطبغ بنفس الصبغة التي اصطبغ بها غالبية سكان الوادى من حيث اللغة والدين ، وقد كان هذا هو الاتجاه الطبيعى الذى يقجه إليه أولا تلك العوامل الطارئة التى لا تريد هذا الاتصال ، ولولا ما جرت عليه سياسة أنجلترا الاستعمارية من وضع الصعوبات وإقامة العراقيل بين شمال السودان وجنوبه ، ومن دعواها بأنها تحفظ للجنوب بطابعه وتبقى لأهله شخصيتهم ، والله يعلم أنها لا ترمى من وراء هذا كله إلا إلى التفرقة بين السكان وهدم وحدة وادى النيل .

الأسس الاقتصادية :

والآن وقد انتهينا من دراسة المقومات الطبيعية والأشوجرافية والثقافية لوحدة وادى النيل ، ينبغى أن ندرس الأسس الاقتصادية لهذه الوحدة ، لنرى كيف تتداخل مصالح شطرى الوادى تتأخلا شديدا ، ولتلمس الضرورة القصوى لتوحيد الجهود فيهما ، توحيدا يوجه الاقتصاد القومى فى كل منهما نحو غاية مشتركة ، هى رفاهية السكان ورفع مستواهم المعيشى . وسيظهر لنا بوضوح أن تضارب المصالح الاقتصادية ، والافراد يرسم سياسة محلية فى حدود ضيقة ، والتحلل من سياسة التعاون التام التى توحى بها ظروف البيئة ، كل هذا لن يؤدي إلا الى عرقلة الجهود ، وتأخير الإصلاح ، وانقال كاهل الجماهير بتكاليف وأعباء قد لا يستطيعون تحملها طويلا ، وإذن فالتخير كل الخير فى أن تضم القطرين وحدة اقتصادية مندمجة ، تدرس الموارد ، وترسم الخطة المثل لاستغلالها ، وتستفيد من القوى الكامنة ، فهذا وحده يستطيع وادى النيل أن يرتفع بمستوى سكانه ، وأن يتخلص من هذا الاستغلال الاقتصادى الشنيع الذى يعانيه الآن .

وستعالج هذه الناحية الهامة من دراسة وحدة وادى النيل بالشكل الآتى :

(أولا) الناحية الزراعية والثروة الحيوانية :

(ثانيا) الناحية الصناعية والتجارية .

(ثالثا) المصالح المشتركة فى ماء النيل .

أولا — الناحية الزراعية :

إن امتداد حوض النيل من حوالى خط عرض ٤° شمالا إلى حوالى خط عرض ٣١° شمالا يؤدي إلى لون من التباين فى الظروف المناخية والأحوال النباتية ، ويوجد هذا التنوع الكبير فى الفلات والمحاصيل وكذلك تختلف النظم الاقتصادية والمستوى الإنتاجى الذى وصل إليه سكان هذه الأقاليم المتباينة ، فكانت هناك جماعات تعيش على الزراعة البدائية ، بينما تعيش جماعات أخرى على نوع من الزراعة الكثيفة التى ارتقت طرقها وتقدمت أساليبها تقدما

ملموسا ... كما كانت هنالك قبائل تعيش على رعى الإبل ، بينما تعيش قبائل أخرى على رعى الماشية ... وكل هذا يجعل من أقاليم وادى النيل وحدات يكمل بعضها بعضا فى الإنتاج الزراعى ، كما هى وحدة متكاملة فى نواحى الإنتاج الأخرى .

كذلك يلاحظ أن المستوى الفنى فى الإنتاج الزراعى مختلف اختلافا بينا فى جهات الوادى المختلفة ، وعلى الرغم من أن مصر لم تبلغ بعد أقصى ما تستطيع أن تبغ فى استثمار مواردها الزراعية ، فإنها خلت فى ذلك خطوات كبيرة جدا ، ولا يزال أمام السودان — فى كل جهاته تقريبا — أن يبذل جهودا هائلة إلى أن يصل إلى ما وصلت إليه مصر فى تطورها الزراعى الطويل ... ولا بد لكى يصل السودان إلى هذا ، ولكى يستثمر موارده الزراعية استثمارا كاملا ، من أن يتغلب على عدة عقبات منرى أنه لا غنى له عن مساعدة مصر فيها ، وأهم هذه العقبات ما يأتى :

١ — الأيدى العاملة : فالمعروف أن كثافة السكان فى جهات السودان المختلفة كثافة قليلة ، ولا بد من مرور وقت طويل إلى أن ينتقل عدد كبير من الجماعات الرعوية إلى حياة الزراعة والاستقرار ، . فالملاحظ أن غالبية السكان تمارس حياة الرعى إذا نحن ابتعدنا عن النهر وروافده ، بل أن من تلك الجماعات التى تعيش على ضفاف النهر ، ما لم يتخذ الزراعة حتى الآن حرفة رئيسية يعتمد عليها كل الاعتماد .. ولو أن السودان ظل بهذه الكثافة المحدودة — والدلائل كلها تدل على أن نمو السكان فيه لا يسير بتلك السرعة التى يمكن أن يواجه بها حاجات الاستغلال — لظل إنتاجه الزراعى قليلا ، ولعلقت كثير من موارده الطبيعية التى لا تزال بكرا ، . وعلى عكس هذا يحتفظ الجزء الأدنى من الوادى اكتظاظا شديدا ، ويتكاثف السكان فى غالبية جهات القطر المصرى تكاثفا لا نراه فى أشد جهات العالم ازدحاما بالسكان ، والأمل قليل فى أن تستطيع مصر التخفيف عن أراضيها باستصلاح أراض كافية ينقلون إليها ويتوزعون فيها ، ومن هنا كان تقسيم الملكية الزراعية إلى تلك الأقسام "اللزمية" ، وكان هذا الدخل المحدود الذى هو بمستوى المعيشة بين الفلاحين إلى الحضيض ، . وما نظن أن هناك بلادا مستعدة لقبول هذه الملايين المتزايدة من سكان مصر ، كما لا نظن أن الفلاح المصرى نفسه مستعد لأن يهاجر إلى تلك الأقطار البعيدة إن كان لها وجود ... كل هذا يوضح المصلحة المشتركة فى هذه الناحية بالذات ، وبين كيف أن فى الامكان تنظيم هجرة المصريين إلى السودان بشكل لا تضجى فيه مصلحة جانب لحساب الجانب الآخر .

حقيقة إن الاتفاقيات القائمة لاقيد هجرة المصريين إلى السودان ، وأنه قد نص صراحة فى معاهدة (١٩٣٦) على أن المصريين أن يدخلوا السودان من غير حاجة إلى أن يحصلوا على تصريح خاص بذلك ، لكن الواقع أن هناك من المضايقات الإدارية ما يصد كثيرين من راضى الهجرة ويهدم فى الانتقال ، كما أن الأمر ليس أمر نصوص ومواد ، فهجرة الأعداد الكبيرة تحتاج إلى تنظيم كبير وخطة مرسومة ، منها ما هو مرتبط بالقل ، ومنها ما هو مرتبط بأعداد المساكن وتهيئة

الأرض تهيئة مبدئية ، وإمداد المهاجرين برعوس أموال في الفترات الأولى للاستغلال . . . وكل هذا لا يمكن أن يتم إلا في جو من التفاهم الكامل بين شطرى الوادى ، وتحت ظل الوحدة التى تنظر الى المصلحة العامة لسكان الودى على أنهم جميعا متساوون فى الحقوق والواجبات . ويصح هنا أن ننفي عن الفلاح المصرى كراهيته الطبيعية للهجرة كما يذهب بعض الكتاب السطحيين ، ذلك أن تلك الظاهرة إنما ترجع الى أسباب طارئة ترتبط كلها بسوء الحالة فى المناطق التى أريد إلى الفلاحين أن ينتقلوا إليها ، وبعدم توافر أسباب الراحة أو ضمان أرباح معقولة فى هذه البيئة الجديدة ، فإذا روعيت هذه الأمور فى رسم خطة تعمير بعض جهات السودان بعدد من المصريين ، وتذكرنا أنه ليس هنالك فوارق لغوية أو دينية تفرق بين السودانين والمصريين ، فإن نجاح هذه الخطة أمر مؤكد ، وفائدة الطرفين من ذلك فائدة محقة .

٢ — المهارة الفنية : فتجارب السودانين فى الزراعة تجارب محدودة ، ووسائلهم فيها وسائل بدائية ، ولم يبلغوا — حتى فى أراضي الجزيرة — مستوى يرتاح إليه ، . . . وسيكون الفلاحون المصريون بتقاليدهم العربية فى الزراعة وباندماجهم اندماجا تاما فى اخوانهم السودانين خير العناصر التى يمكن أن ترتفع بمستوى الانتاج فى السودان ، وسيأخذ الفلاح السودانى عنهم كثيرا مما لا يستطيع الارشاد النظرى أن يثبته فيه ، وسيخلق هؤلاء المهاجرون فى هذا القطر الجديد بيئة زراعية ناجحة ، تسع دائرتها بالتدريج الى أن تعم الأقاليم السودانية كلها . . . وما يمكن أن يقال هنا إن مهارة الفلاح المصرى لا تزال أقل مما ينبغي ، لأن الارتفاع بالمستوى الانتاجى للفلاح فى السودان سوف يتم تدريجيا ، حتى اذا بلغ مستوى الفلاح المصرى أمكن عندئذ أن يؤدى التعليم ، ونشر الثقافة الزراعية ، والافادة من البحوث العلمية ، الى تحقيق ما نطمح فيه من أهداف بعيدة .

٣ — رأس المال : فاستغلال الموارد ، ونقل المهاجرين ، وإعداد الأرض للزراعة ، كل هذا سيتطلب صرف أموال طائلة ، واقامة منشآت ومشروعات كثيرة ، منها ما يتصل بالرى ومنها ما يرتبط بالمواصلات والبناء ، والسودان فقير جدا فى هذا ، ولا غنى له عن رأس المال الخارجى ، وفى مصر أموال كثيرة غير مستغلة ، واستعداد كبير من جانب أصحابها الى أن يوجهوا جهودهم الى السودان باعتباره قطرا بكرا ، وقد خرج المصريون عن تقاليدهم القديمة ، وشجعهم نجاح المشروعات التى قاموا بها على أن يحاطروا بأموالهم وعلى أن يكتبوا بسخاء فى أسهم الشركات المختلفة ، وستكون المشروعات العمرانية فى السودان — فى ظل الوحدة — أسبغة على كثير من المشروعات الأخرى . . . وإذا كانت مصر قد قدست — عن طيب خاطر — كل ما احتاج إليه السودان من أموال ، وسدت برضاها كل عجز فى ميزانيته ، وأنفقت بسخاء على كل نواحى التعمير فيه ، فستكون فى وحدتها معه أكثر استعدادا لهذا ، وسيكون السودان منها بمثابة الوجه البحرى أو الوجه القبلى ، إن لم يقدم فى بعض المشروعات على كثير من المشروعات اللازمة للأرضى المصرية بعناها المحدود . ونحن — على خلاف الكتاب الانجليز — نرى السودان قطرا غنى الموارد الزراعية ، وما ننظر إليه تلك النظرة الاستغلالية التى ينظر بها أصحاب الامم الى المشروعات التى يستخدمون أموالهم فيها ،

ولن يكون استثمارنا لموارده الزراعية بتلك الطريقة التي تراعى مصالح أصحاب الأسهم وما تاتى مصلحة الناس إلا في المرتبة الثانوية ، بل سيكون الهدف الأساسى خلق طبقة من صغار الملاك — سواء من السودانيين أم من المصريين المهاجرين — تقدم إليهم كل المساعدات التي تمكنهم من أن ينهضوا بأنفسهم وأن يعيشوا في مستوى اقتصادى معقول ، وغالب الظن أن السياسة التي ستببع في ذلك هي نفس السياسة التي أخذت بها الحكومة المصرية أخيراً في تعمير أراضي شمال الدلتا ، عن طريق نقل عائلات معدمة من المناطق المكتظة ، بعد تهيئة جميع الوسائل التي تشجع على البقاء والاستقرار .

وإذا كان الانجليز يدعون أنهم قد أخذوا خطوات في هذا الاتجاه ، بما زرعوا في أرض الجزيرة من آلاف الأفدنة ، فانا نكتفى في بيان الفرق بين الحالتين بأن نقبس الفقرات التالية من إحدى النشرات التي أصدرها قسم أبحاث لحزب العمال في ١٩٢٨ بعنوان (الاستثمار البريطانى في مصر ، للؤلفة "الينور برز") ، وهي فقرات سبقتها إشارات طويلة الى استخدام رءوس الأموال الانجليزية في السودان ثم انتهت بما يأتى :

"إن حكومة السودان قد سَّحَّرت في كل هذه المشروعات لتجعل أرباح رءوس الأموال البريطانية أمهل وأمن ، ... لكن أوضح مثل لهذا هو النقابة الزراعية التي تستغل أرض الجزيرة"

"لقد استطاعت هذه النقابة أن تنظم استغلال إقليم الجزيرة في ضوء التجارب التي عملت في أراضي المستعمرات الأخرى ، ... وكانت مطالبها واضحة صريحة هي :

أولاً — امتلاك الأرض .

ثانياً — ضمان الأيدي العاملة الرخيصة .

ثالثاً — الحصول على رأس مال بفائدة منخفضة .

وقد ضمنت الشركة كل هذا عن طريق حكومة السودان . (١)

فالامر هنا أمر استغلال من ذلك النوع المعروف في المزارع التي تدار بالعمال الوطنيين لمصلحة رءوس الأموال الأجنبية ، وهو استغلال تتبرع فيه أراضي الملاك منهم رغم إرادتهم ، ويفرض عليهم نظام خاص لا يراعى فيه إلا زيادة أرباح المساهمين ، بغض النظر عما يصيب الملاك الوطنيين من ظلم ، وما ينقلهم من نظام الانتاج المحلي ، إلى نظام إنتاج يربطهم بأسواق العالم وتذبذباتها ، وهو أمر لم يجدوا لمواجهة مفاجآته ، ولم يعرفوا بهد كيف يحمون مصالحهم إذا طرأ

(١) تراجع صفحات ٤١ — ٤٢ من كتاب : Elinor Burns—British Imperialism in Egypt .

ما يهددها ، وعلى الرغم من عناية الشركة بزيادة أرباحها ، فالمعروف أنها فاشلة ، وأن غلة القطن من القطن منخفضة ، وأنه لا يرجى للزراعة في ظل سياستها مستقبل كبير في هذه المنطقة . وقد يتساءل الانسان عن مدى التوسع الزراعى الذى يستطيع السودان أن يصل اليه في ظل الوحدة مع مصر ؟ والاجابة الدقيقة على هذا غير ممكنة الآن - نظرا لأن البحوث التى تمت لاتزال محدودة ، وهناك أراض يمكن الاستفادة منها كثيرا لو نفذت المشروعات وتطلب القطن (مصر والسودان) متعاونين على الصعوبات التى أشرنا إليها - ولكن يكفى أن نشير بإيجاز إلى أهم المناطق التى تقوم بها الزراعة فعلا ، والتى يمكن التوسع فى المساحة المزروعة منها إذا هيئت لذلك الأسباب . (اعتمدنا فى هذا على دراسة لجنة السودان الدائمة ضمن تقرير مصلحة التجارة ١٩٣٨ صفحات ٣٣١ الى ٣٣٣) .

(١) مديرية الشمال : وتشمل الأراضى الواقعة حول العطبرة وبربر ودقلة ووادى حلفا ، وهى واقعة على ضفتى النيل ، وتروى بالآلات الرافعة ، وأهم حاصلاتها الحبوب والذواكه وتشغل زراعة القطن فيه مساحات هائلة .

(ب) منطقة الخرطوم : وتمتاز بحقولها التجريبية ، ويوجد فيها زرع أصناف القطن المصرى بأنواعه ، وكذلك القطن الأمريكى ، وقد لوحظ ازدهار زراعة هذا النوع الأخير (٧ قناطير للقطن على الأقل) ، أما الفواكه فلا تعطى إنتاجا على الوجه المرغوب فيه نظرا لشدة الحرارة التى تعمل على سرعة إنضاجها وما يترتب على هذا من مرارة ، على أن هذه المنطقة صالحة لزراعة الموز الجيد ، بشرط أن تتبع الوسائل العلمية المستخدمة فى مصر لمكافحة الآفات .

(ج) أرض الجزيرة : لاتقل مساحة أراضيها عن أربعة ملايين فدانا ، منها ثلاثة ملايين قابلة للزراعة ، إلا أنه قد لوحظ أن الأراضى المزروعة منها لا تتجاوز ١٧٦,٠٠٠ فدان يزرع أكثرها قطنًا ، وإذا كانت الاتفاقيات قد حددت المساحة التى يمكن أن تزرع من هذه المساحة الكبيرة ، فإننا نعتقد أن وحدة القطنين ستزيل كل مواضع الخوف من تهديد مصالح مصر فى ماء النيل (كما سنرى فيما بعد) ، وسيكون فى الإمكان التوسع فى مشروعات الري توسعا يؤدي الى زيادة المساحة المزروعة من أرض الجزيرة ، سيما وأن العوامل المعطلة لن يكون لها وقتئذ وجود إذا سارت خطوات الإصلاح فى طريقها المرسوم .

(د) منطقة الجاش : تبلغ المساحة القابلة للزراعة هنا حوالى ربع مليون فداناً ، يزرع منها قطننا حوالى ٥٠,٠٠٠ فدان ينتج القذات بين قنطارين وأربعة قناطير ، وهذا محصول قليل بالنسبة إلى جودة التربة المزروعة ، وترجع قلة الانتاج إلى طريقة الري المتبعة هنالك وإلى التقلبات الجوية وقلة الأيدى العاملة ، أما صغر المساحة المزروعة فيرجع إلى أن نهر الجاش يغير مجراه سنوياً ، ولا يمكن أن يزرع الآن غير الأراضي الواقعة على ضفتيه .

(هـ) منطقة طوكر : وهذه أرض تقدر مساحتها بحوالى ٣٥٠,٠٠٠ فدان لا يزرع منها أكثر من ٦٠,٠٠٠ فدان ، يرويها (خور بركه) الذى يفيض في شهرى يوليو وأغسطس ، ويزرع فيها القطن الذى ترواح غلة الفدان منه بين قنطارين وثلاثة قناطير .

(و) منطقة النيل الأبيض وبحر الغزال : وهذه هى الأراضي التى تكثر فيها زراعة السمسم وال فول السودانى والدخن ، لكن مساحتها المزروعة أو القابلة للزراعة لا تعرف على وجه الدقة .

وظاهر من هذا كله أن هنالك مجالا متسعاً لشر الزراعة وتنمية مواردها ، إذا أمكن التغلب على الصعوبات المختلفة ، وهى صعوبات عجز الانجيزمدة انفرادهم بالحكم عن أن يتغلبوا عليها ، ولم يبذلوا فى الواقع جهوداً تذكر فى هذا الاتجاه ، اللهم إلا فى تلك الأراضي المحدودة التى يزرع قطننا لحساب المساهمين الانجيز ، دون أن يعود على الزراع السودانين ربح يعادل ما يبذلون من جهود . على أن أشد جهات السودان المهمله هى أقاليمه الجنوبية التى يمكن أن يتوسع فى زراعة أراضيها حبو باوقطناً وبنياً ، إلى جانب ما يمكن الانتفاع به من الثروة الغابية التى لا تستغل الآن إلا فى نطاق ضيق جداً لا يتجاوز مطالب الحكومة المحدودة ، . ويكفى للدلالة على اهمال هذا الجزء الجنوبي فى الانتاج الزراعى اهمالاً واضحاً أن نقفيس هنا من نشرة الفابين (صفحة ٢٠) الفقرات الآتية :

” ان السودان الجنوبي - رغم عظم خصوبته فى بعض الجهات - قد بقى دون تقدم فى الناحية الاقتصادية ، ... حتى تتجاوز المصروفات الادارية ما يحصل هناك من إيرادات “ ولن يخفى المسئولين من تبعات هذا التقصير ما تورده النشرة تبريراً لهذه الحالة :

” لقد كان عدم التقدم الاقتصادى ميزة من بعض النواحي ، لأن خطورة تعرية التربة - التى تتبع التعجل فى الاستغلال - هنا ، تشبه خطورتها فى كينيا وأوغنده “ .

إذ أن مهمة الحكومة الصالحة أن تنمى الإنتاج وتستغل الموارد ، مع أخذ جميع الخطوات التى تضمن المحافظة على الخصوبة ، وتقلل من إزالة التربة بقدر الامكان .



ومن الضروري أن نضيف إلى الإنتاج الزراعى ، وارتباط مصالح شطرى الوادى فيه ، تلك الثروة الحيوانية التى تعتمد على الحالة النباتية اعتمادا تاما : أما مصر فالمعروف أن انتاجها من الثروة الحيوانية محدود ، لا يكتفى حاجة سكانها ، رغم تلك الجهود التى تبذلها الهيئات المختلفة فى تنمية هذه الثروة . . ، ولذا فهى تستورد من الخارج كميات من الحيوانات ، وسيزداد هذا الاستيراد مع زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة لهم عاما بعد عام . . وأما السودان فمستقبل الثروة الحيوانية فيه مستقبل عظيم ، وإذا كان جزء كبير من واردات مصر من الحيوانات يأتى من السودان نفسه ، فإن فى الإمكان أن تنمى هذا المورد فى جهات السودان المختلفة تنمية تسد الجزء الأكبر من حاجة مصر ، وتغنيها بهذا عن أن تنجبه إلى مصادر الانتاج الأخرى ... فهناك :

أولا — الاقليم شبه الصحراوى فى شمال السودان ، وهو اقليم ان لم يصبه من المطر ما يكتفى للزراعة ، فإن فيه الكفاية لنمو الحشائش التى تنمو كذلك فى بطون الجارى فى مواسم المطر القليل ، والتى يمكن أن تستفيد من ماء الآبار فى فصول الجفاف (وهنا تعيش الجماعات الرعوية التى تربي الابل بشكل خاص) .

ثانيا — أما فى المنطقة الوسطى من السودان ، فانا نرى الجماعات المستقرة فيها تعيش فى الشمال ، وتمتلك قطعانا كبيرة من الغنم والماعز والابل ، كما نرى (عرب البقارة) منتشرين بين النيل الأبيض وبين كردفان ودارفور ، وهذه فى الواقع هى منطقة الإنتاج الحيوانى الذى يتجرف فيه على نطاق واسع .

ثالثا — فإذا انتقلنا إلى الجنوب فتحسن تقرب من منطقة الذباب فتصبح تربية الحيوانات أمرا صعبا فى كثير من أجزائها، لكن هناك مع ذلك قطعانا كبيرة جدا من الماشية ، تمتلكها القبائل التى تعيش فى شمال بحر الغزال وفى مديريات أعلى النيل...، وإذا كانت القيمة الاقتصادية لهذه القطعان محدودة — نظرا لأن القبائل التى تمتلكها تنظر إليها كأنها المنبع الوحيد للثروة التى يرتبط بها المركز الاجتماعى للسكان ، واذن فهى لا تبيعها — فإن فى الإمكان أن تتغير هذه النظرة بالتدريج ، وأن يصبح لتلك الحيوانات قيمتها فى تجارة هذا الجزء من السودان .

ومثل هذا الاستعراض السريع للإنتاج الحيوانى فى أقاليم السودان المختلفة ، يرينا كيف يمكن الاستفادة منه فى تولى شمال الوادى ، وكيف يمكن أن يستفيد القطر منه استفادة مشتركة لو كانت هنالك سياسة مرسومة ، تهدف إلى تنمية وسائل الإنتاج ، وتحسين أصناف الحيوانات ووقايتها مما يفتك بها من أمراض ، فليس هنالك سوق مجاور يحتاج إلى تلك الحيوانات السودانية غير السوق المصرى ، وما يحتاج الأمر — إلى جانب العناية بأشكال الإنتاج وتحسين نوعه — إلا إلى تسهيل وسائل المواصلات بين القطرين ، وهى ناحية كان إهمالها مسئولا عن تأخير استغلال موارد السودان ، وتيسير حركة المبادلة بينه وبين الشمال .

ثانياً — التجارة والصناعة :

تسير الحكومات الانجليزية كلها الى فقر السودان في كثير من المواد الأولية اللازمة لقيام الصناعة ، وإلى عدم وجود ثروة معدنية يمكن أن تستغل بطريقة اقتصادية مثمرة ، وإلى أن الوقود سيظل معتمداً على مصادر الأخشاب المحدودة . ويستخلصون من هذا كله أن مستقبل السودان سيستمر معتمداً على الزراعة التي يتصدّر القطن حاصلاتها ، ثم يأتي في المرتبة الثانوية غلات كالصمغ العربي والسمسم والدخن والفلفل والفول وما إلى ذلك . وعلى الرغم مما قد يكون هناك من أساس لهذا التفكير إلا أن من الضروري أن نتذكر أن السودان لم يسمح بعد مسحاً جيولوجياً دقيقاً حتى يمكن القطع بقيمة ثروته المعدنية ، ولم تجر في أرضه كل التجارب حتى يمكن الجزم بمدى فقره في إنتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة ، ولم يعد يفهم من الصناعة أن يكون إنتاجها مما يقصده حتماً التصدير ، إذ أصبح الإنتاج الصناعي لسد الحاجة المحلية ضرورة تقتضيها الأوضاع الاقتصادية السليمة ، سيما في تلك الأقطار التي يتزايد سكانها ويرتفع بينهم مستوى الحياة . . . والكلام في موضوع الصناعة والتجارة كحاجة مرتبطة بوحدة وادى النيل يجب أن يفهم على ضوء ما يمكن أن تحققه تلك الوحدة من تنشيط الإنتاج الصناعي والتبادل التجاري بين القطرين ، تنشيطاً لا يمكن أن يتحقق في ظل الانفصال وتوجيه الاقتصاد القومي في كل من مصر والسودان توجيهها محلياً ضيقاً .

وقد اختلف موقف الانجليز عن موقف المصريين اختلافًا بينا ، فالسياسة الانجليزية تعمل جادة على تشجيع الشركات الانجليزية في شتى المشروعات السودانية ، وعلى اخضاع الاقتصاد السوداني لمطالب الصناعة البريطانية (كما هو واضح من التوسع في زراعة القطن ، وتركيز كل الاهتمام فيه) ، وفي الوقت نفسه تتخذ من السودان سوقاً لبضائعها ، وما تتورع مطلقاً عن أن تضحي بمصلحة مصر الاقتصادية التي كان ينبغي أن تنظر إليها نظرة خاصة وهي تحكم السودان نيابة عن المصريين ! ! أما مصر فكان موقفاً دائماً أن المصالح الاقتصادية للقطرين واحدة ، وأن تأخر الإنتاج — أي كان نوعه — في واحد منهما إنما يؤدي حتماً إلى المساس برفاهية السكان جميعاً . وقد روعيت هذه الرابطة المشتركة عند ما وضعت اتفاقية (١٨٩٩) ، ونظمت وقتئذ العلاقات التجارية بين مصر والسودان ، إذ نص في المادة السابعة على ما يأتي :

” لا تحصل رسوم الوارد عن البضائع الواردة من القطر المصري عند دخولها الى السودان ؛ ومع ذلك فيجوز تقرير رسوم الوارد على البضائع الواردة من غير الأراضي المصرية ، ولكن في حالة دخول البضائع الى السودان من طريق أى ميناء آخر من موانئ البحر الأحمر فلا يجوز أن تحصل عليها رسوم أكثر مما هو مقرر الآن بالقطر المصري على البضائع الواردة اليه من الخارج . والبضائع المصدرة من السودان يجوز أن تحصل عليها الرسوم من واقع الفئات التي تقرر من وقت لآخر “ .

وظاهر من روح هذه المادة — رغم ما فيها من بعض الغموض — أن المقصود مراعاة المصلحة المصرية والسودانية على السواء ، فلما تجبى ضرائب على ما يدخل السودان عن طريق مصر حتى لا يؤدي هذا إلى ارتفاع الأسعار وإرهاق المستهلك الفقير ، وإن يضر السودان هذا ما دام انتاجه إنتاجاً زراعياً ، وما لم تقم به صناعة تحتاج إلى شيء من الحماية ... كذلك كان المقصود ألا تتخذ موانئ السودان سبيلاً إلى دخول البضائع الأجنبية دون أن يحصل عليها نفس الضريبة التي تفرضها مصر على ما يدخل عن طريق موانئها من سلع مماثلة ، وكان المفروض بالطبع أن تراعى حكومة السودان تغيير القيم التي تفرض على الوارد بطريق البحر الأحمر لتساير التطور الجمركي في مصر ، وتحقيق الغرض الذي يقصد إليه من وضع المادة السابعة من الاتفاقية . لكن سوء النية كان واضحاً من تمسك حكومة السودان بحرفية ما جاء في المادة من أنه " لا يجوز أن تحصل رسوم أكثر مما هو مقرر الآن بالقطر المصري " ، وعدم مجازاة التغير الذي حدث في التعريف الجمركية المصرية في سنة ١٩٣٠ ، عند ما عدلت مصر عن نظام الرسم النوعي بما يتفق مع صالح الإنتاج الأهلي وتدعيمه ... " وبقي النظام القديم في السودان على حاله فذشاً من ذلك تفاوت كبير في الرسوم الجمركية وقواعد تحصيلها ، وبقيت الرسوم في السودان على الواردات الأجنبية — وأخصها المنسوجات والأحذية — مخفضة إلى درجة جعلت البضائع اليابانية الرخيصة تغمر السوق ولا تترك مجالاً للنتجات المصرية هناك ... بل إن هذا التفاوت في الرسوم الجمركية في البلدين مع عدم تحصيل رسوم على البضائع المتداولة بينهما ترتب عليه أن أصبح الكثير من البضائع الأجنبية يتسرب إلى مصر عن طريق السودان ، دون تحصيل رسوم جمركية مماثلة للرسوم المفروضة في مصر عند دخولها السودان ... وكان من نتيجة ذلك تهديد المنتجات المصرية في مصر نفسها بمنافستها بمثلاتها الأجنبية الواردة من الخارج عن طريق السودان تهريباً ... ومن هذا يتبين مبلغ الأضرار التي حاققت بالتجارة المتبادلة بين شطري الوادي بسبب التفرقة في النظام الجمركي المتبع فيهما ، واعتبارهما منفصلين دون أي مبرر اللهم إلا السياسة " (١) .

وسنحاول الآن أن نعطي شيئاً من التفاصيل والاحصاءات التي تؤيد الحقائق السابقة ، وكلها مستمد من تقارير وزارة التجارة والصناعة ومن تقرير الخبير الاقتصادي المصري الأول في السودان في السنوات السابقة للحرب الأخيرة :

١ — الأسمت : زاد المستورد من الأسمت المصري بما قيمته ١٥٩,٥ جنيه ، فأصبح ٢١٤,١٥ جنيه في سنة ١٩٣٩ ، وبالرغم من هذه الزيادة فإن نصيب مصر بالنسبة إلى جملة واردات الأسمت أصبح ٣٦,٧٪ وكان ٣٩,٨٪ في عام ١٩٣٨ ، ويرجع هذا النقص إلى زيادة

(١) تراجع بحوث المؤتمر الاقتصادي الأول بالقاهرة عام ١٩٤٦ في موضوع (الروابط الاقتصادية بالسودان) .

المستورد من الأسمت من البلاد الأخرى بنسبة أكبر من نسبة الزيادة التي طرأت على نصيب مصر، وسبب هذا في الواقع رخص الوارد من البلاد الأجنبية رخصا لا يستطيع الأسمت المصري معه أن يزاحمه .

٢ — الدقيق : استورد السودان في سنة ١٩٣٦ ما قيمته ١٠٤,٨٦٧ جنيها خص مصر منها ٦٩٨ جنيها ، وهي قيمة لا تذكر بجانب قيمة ما يستورده السودان من المالك الأخرى . وسبب هذا أن الدقيق الاسترالي يزاحم الدقيق المصري مزاحمة قاتلة ، فقد استوردت منه حكومة السودان في تلك السنة ما قيمته ٧٠,٣٧١ جنيها لرخص أسعاره .

٣ — الأحذية : استورد السودان في سنة ١٩٣٥ ما قيمته ٥٠,٩٤٠ جنيها كان نصيب مصر منها ٣,٤٧٦ جنيها فقط وهي قيمة ضئيلة تسترعى الأنظار ، وكان سر هذا في الواقع هو مزاحمة الأصناف اليابانية الرخيصة التي اصبحت تفرق السوق السودانية حتى سنة ١٩٤٠ .

٤ — الصابون : انخفض مقدار الصابون المصدر من مصر الى السودان في سنة ١٩٣٩ انخفاضا ملموسا ، فبلغ ٨١١ طنا قيمتها ١٥,٠٨٤ جنيها بنقص قدره ٣٩٥ طنا قيمتها ٣,٧٦٦ جنيها ، ويرجع هذا الى منافسة الصابون الفرنسي منافسة شديدة ، تعزى الى أنه يصنع من بعض أنواع الزيوت المنخفضة الدرجة التي لم تعتمد المصانع المصرية على استعمالها في هذه الصناعة ، كما يلاحظ أن مصانع الصابون الفرنسية كانت تمنع في تخفيض الأسعار كلما لاحظت شيئا من قدرة الصابون المصري على المنافسة .



كذلك كان الحال في معظم الصادرات من الانتاج المصري الى السودان ، الذي أصبح يواجه منافسة خطيرة ، وطريقا مرسوما الى تضيق دائرته حتى انجبه نصيب مصر من تجارة الوارد الى اسودان نحو المبوط ، وأصبح الميزان التجاري في غير مصلحة مصر ، كما يتبين من دراسة جداول الصادرات والواردات .

على أننا نود — قبل أن نترك موضوع صادرات مصر الى السودان — أن نلفت النظر الى نقطتين هامتين متصلتين بموضوع الميزان التجاري وأثر السياسة القائمة في اختلاله :

الأولى : إن جزءا كبيرا من البضائع التي تصدرها مصر الى السودان (٧٠٠,٠٠٠ جنيه من ١,٧٠٠,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٩) ما هو إلا بضائع أجنبية تقتصر مهمة مصر على مجرد تمريرها الى السودان .

الثانية : إن من بين ما يرسل الى السودان ويعتبر من البضائع المصرية (ما قيمته ٩٠٠,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٩) من السجائر والسكر ، ولما كان جزء كبير من خام السكر ومن الدخان لم يزرع في مصر وإنما استورد من الخارج ، فقد اقتصرتم مهمة مصر على مجرد لف الأول وتكرير الثاني .

فإذا أخرجنا هذا من الحساب ، تبين بوضوح أن نصيب المنتجات المصرية التي أرسلت إلى السودان كان ضئيلا ، لا يتعدى أنواعا معينة من المنسوجات التي لم تتمكن اليابان من القضاء عليها ، لأنها تتمتع بطابع خاص يجعل لها ميزة على سائر الواردات المماثلة ، وفي هذا إضرار واضح بالصناعة المصرية الناشئة التي لا بد لها من أن تعتمد على أقرب الأسواق إليها ، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق في غير ظل الوحدة التي تحسب لمثل هذا التداخل في المصالح حسابها ، والتي تكيف السياسة الجمركية للقطرين تكيفا يلائم مقتضيات التطور الاقتصادي الذي يمر به شعب وادي النيل .

ويمكن أن نصيف إلى هذا ملاحظة توضح تماما كيف يستحيل مراعاة تلك المصالح إذا نجح الانجليز في سياستهم الانفصالية ، ذلك أنه فيما يختص بمشتريات حكومة السودان — حتى في ظل الحكم الثنائي — فإن أولى الأمور هناك قد دأبوا على طلب معظم حاجيات الحكومة من إنجلترا مباشرة ، حيث كان للحكومة السودانية وكل هناك يقوم بنشر العطاءات أو بالمشتري في كثير من الأحيان بغير مناقصات ، ولا شك أنه كان من مصلحة السودان وصالح الخزنة العامة أن يعطى المشتجون في مصر فرصة التقدم بعطاءاتهم ، وبذلك كان في المستطاع تحقيق كثير من الاقتصاد إذا وجه الالتفات إلى شراء المنتجات المصرية ^(١) .

على أن هذه الأضرار التي لحقت بمصالح مصر الاقتصادية في السودان وأضعفت مركزها كدولة مصدرة إليه ، لا يجب أن ننظر إليها من وجهة النظر المصرية وحدها ، بل من الضروري أن نناقش ما كان لهذه السياسة من أثر سئ في مصلحة السودانيين أنفسهم ... إن مصر سوق هام لإنتاج السودان ، بحكم الجوار من جهة ، واختلاف الحاصلات في جزء كبير منها من جهة أخرى ، ولو أننا استبعدنا القطن والصمغ العربي من بين السلع التي يصدرها السودان ، — باعتبار أن هاتك ظروفًا خاصة تحيط بزراعة القطن ، وباعتبار أنه في الواقع إنتاج مفروض على السودان لمصلحة شركات استغلالية خاصة — لكادت مصر تكون — في الظروف العادية طبعًا — هي السوق الوحيدة لتصرف كل منتجاته وحاصلاته الأخرى ، فقد باءت حصة مصر في كثير من السنوات ٧٥٪ من جملة تلك الصادرات ، كالأغنام والماشية وما تنتج من سمن ، وكالأسمك المملحة والذرة المويجة والسمسم والفول السوداني والفاصوليا والحمص والبسلة والتمر واللب والبلح والشطة و ... الخ . وكان إجماع الرأي أن العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان لا تنطوي على تبادل تجاري بين مملكتين مختلفتين تسمى كل منهما إلى زيادة صادراتها للأخرى والإقلال من وارداتها منها ، وتظهر كل منهما لصالح ميزانها التجاري دون تقييد بمصلحة الأخرى ، وإنما يعتبر القطران وحدة اقتصادية لانفصالهما حواجز جمركية بحكم الموقع والطبيعة الجغرافية ^(٢) .

(١) راجع موضوع (الروابط الاقتصادية بالسودان) في بحوث المؤتمر الاقتصادي الأول عام ١٩٤٦ .

(٢) راجع محاضرة الخبير الاقتصادي المصري الأول عن (العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان) .

لكن هذا الاتجاه من جانب الحكومة السودانية إلى الاضرار بالمصالح المصرية ، قد أدى — لسوء الحظ — إلى شيء من الأنانية وتقليب المصلحة المصرية ، وتوجيه الاقتصاد المصرى توجيهاً أضر بعض الشيء بواردات مصر من السودان ، بزيادة انتاجها من السلع التى كانت تعتمد فيها على السودان فى معظم الحالات ، أو بفرض رسم عن بعض السلع السودانية التى كانت معفاة منها فيما مضى . . . ، وفيما يلى استعراض سريع يوضح هذه الظاهرة ، ويبين بجملاء مدى ما يمكن أن يصيب الانتاج السودانى من ركود ، ان سارت الأمور على النحو الذى يريده الإنجليز من إضعاف الروابط بين مصر والسودان .

١ — السمسم : نقصت واردات السمسم السودانى إلى مصر بمقدار ٥,٤٠٩ أطنان قيمتها ٥٣,١١٥ جنيهًا ، وبذا أصبحت ١٠,٦١٩ طنًا قيمتها ١٢٤,٢٧٠ جنيهًا فى ١٩٣٩ مقابل ١٦,٠٢٨ طنًا قيمتها ١٧٧,٢٨٥ جنيهًا فى عام ١٩٣٨ . . . ويعزى هذا النقص إلى أن مصر قد استعاضت عن بعض ما كانت تستورده من السودان بالانتاج المحلى .

٢ — الفول السودانى : استوردت مصر من السودان ٤,١٣٩ طنًا قيمتها ٢١,٢٣٣ جنيهًا فى سنة ١٩٣٩ مقابل ٥,٧٠١ طنًا قيمتها ٤٢,٦٩١ جنيهًا عام ١٩٣٨ ، . . . ويعزى النقص الذى أصاب نصيب مصر من صادرات السودان من الفول السودانى إلى أن مصر قد استعاضت عن بعض ما كانت تستورده من السودان بالانتاج المحلى .

٣ — الذرة العويجة : نقص المستورد إلى مصر من الأذرة العويجة فى عام ١٩٣٩ نقصاً كبيراً ، فقد أصبح ثمنه ٢٧,٥٤٧ جنيهًا مقابل ١٨٤,٧٥٤ جنيهًا عام ١٩٣٨ ، وسبب هذا ما عمدت إليه مصر من زيادة انتاجها من الذرة زيادة أغنتها عن جزء كبير من الذرة المستوردة من السودان .

٤ — البن : يدفع البن الأجنبى عن كل طن ثلاثة جنيهات كرسوم جمركية ونحوه وثلاثين جنيهًا ضريبة انتاج ، بينما كان البن السودانى معفى من الضريبتين ، فعدلت الحكومة هذا النظام ، وأشركت البن السودانى فى دفع ضريبة الإنتاج ، وبذلك لم يعد يتميز عن البن الأجنبى بغير إعفائه من الرسوم الجمركية ، وهو أمر كان موضع شكوى من الغرفة التجارية بالخرطوم .

لكن رغم هذا لم تتوان مصر مطلقاً عن تقديم كل مساعدة ممكنة ، من مد السودان بحاجاته ، وتسهيل تصدير مشجانه ، وقد اتضح هذا أثناء الحرب العالمية الأخيرة : فعلى الرغم مما استوجبه تلك الحرب من تشريعات قاسية خاصة بالتصدير والاستيراد ، فإن صادرات مصر إلى السودان ظلت كما كانت فى الظروف العادية لا يحدها تشريع ولا يقيد بها قانون ، لا لشيء إلا لما تشعر به مصر من وحدة المصلحة وما تحس به من روابط تستدعى كل هذه التضحية ، فى وقت عز فيه توافر كثير من السلع التى كنا نصدرها إلى السودان . ويمكنى لبيان ذلك أن تشير إلى سلعتين كالأرز والسكر مثلاً : أما الأرز ، فقد استورد السودان أرزاً مصرى عام ١٩٣٨ بما قيمته ٥,٥٦٩ جنيهًا ، ثم ارتفع هذا الرقم إلى ١٠,٧٦٥ فى عام ١٩٣٩ أى أن هنالك زيادة تفوق كثيراً الزيادة التى حدثت

في إحصائى واردات الأرز إلى السودان فى سنة ١٩٣٩ وهى ٣,٣٦٥ جنيها فقط ، . . ومن هذا يتضح كيف ولى السودان وجهه شطر مصر إثر قيام الحرب للحصول على حاجاته من الأرز إذ بلغت واردات الأرز المصرى فى المدة ما بين سبتمبر وديسمبر ١٩٣٩ ما يقدر بمبلغ ٨,٩١٩ جنيها أى بزيادة ٦,٥٩١ جنيها عن نظيرتها عام ١٩٣٨ . . وأما السكر فقد بلغت قيمة ما استورده السودان من السكر المصرى ٨٠١,١٩٢ جنيها فى سنة ١٩٣٩ بزيادة قدرها ١٦٤,٨٤٢ جنيها عن سنة ١٩٣٨ كما زادت واردات السكر المصرى إلى السودان فى الأربعة أشهر الأولى للحرب عن نظيرتها فى نفس المدة من عام ١٩٣٨ بمقدار ٨٣,٣٠٣ جنيهات . . وظلت شركة السكر المصرية وحدها تقريبا تمون السودان بالسكر اللازم لاستهلاكه طوال مدة الحرب ، رغم ما قاساه المستهلك المصرى من صعوبة الحصول على حاجته من هذه السلعة بالذات .

وعلى حين كانت مصر تقوم بكل هذه الخدمات ، وتسهل على السودانين أمور تمولهم ، " كانت حكومة السودان تتبع سياسة تقييد تجاه صادرات السودان إلى مصر ، كانت تصل إلى حد المنع والحظر فى كثير من الأحيان ، فضلا عن حصرها حركة التصدير فى يد هيئة بريطانية معينة (١) تنفيذاً لسياستها التى ترتب عليها صعوبات شديدة فى التموين فى مصر ، إذ حرمت البلاد من حقها فى أولوية الحصول على الفائض عن حاجات السودان من منتجاته ومحصولاته ، بيد أن كان الاعتماد عليها اعتمادا كلياً فى تصريفها ، وكانت تلك الهيئة المحتكرة تشتري حاصلات السودان بأسعار مخفضة ثم تباعها فى مصر بأضعاف ما اشترت ، وكان هذا التصرف محل تذمر السودانين والمصريين على السواء (٢) " .

لقد أثبتت الحرب الماسغية ، ودراسة جداول الصادرات والوارد ، وملابسات الإنتاج فى مختلف نواحيه ، اشتباك المصالح الاقتصادية بين شطرى الوادى وتداخلها تداخلا لا يمكن فصله أو المساس به دون تهديد لها ، ولن يستطيع الاقتصادى المحايد أن يجادل فى أن كلا منهما مكمل للآخر ، باعتبار أن السودان منطقة زراعية بحتة ، ومصر إلى جانب صفتها الزراعية الممتازة تتجه اتجاها سريعا نحو الصناعة . وإذا دلت المقدمات على النتائج فإن الشوط الذى قطعته مصر فى السنوات الأخيرة فى ناحية الاتجاه نحو الصناعة — (وهو اتجاه أصبحت حاجات مصر الاقتصادية وضرورة مواجهة مطالب دلد السكان المتزايدى الذين لا تستطيع موارد الزراعة مهما اتسعت وارتفع مستواها أن تفي بحاجاتهم) — يبعث على الاعتقاد بأنها فى مدى العشر السنوات المقبلة ستقطع شوطا أبعد مدى فى التقدم الصناعى وزيادة إنتاجه ، ولا بد من العمل على إيجاد أسواق جديدة ، وتوسيع نطاق التوزيع لتلك المنتجات فى البلاد المجاورة وفى مقدمتها أسواق السودان ، كما أن ذلك التطور الصناعى سيتطلب بطبيعة الحال توسعا فى استهلاك المواد الخام الزراعية التى يمكن أن يركن إلى السودان

(١) هذه الهيئة هى الـ (U.K.C.C.) :

(٢) تراجع بحوث المؤتمر الاقتصادى الأول عام ١٩٤٦ عن (الروابط الاقتصادية بالسودان) .

في تكوين صناعة مصر بالكثير منها ، كالصمغ العربي والكاوتشوك الخلام والدوم والجلود والأخشاب والسمسم والفول وورق البردى وغيرها (١) .

وإذا كان (مستر كريج) — توميسير الحكومة المصرية للجمارك — في بحث له عن ” براجم مصر الاقتصادية لبعده الحرب ” يلفت النظر الى احتمال تصدير المنسوجات القطنية للخلول محل البضائع القطنية الرخيصة التي كانت تصدرها اليابان قبل الحرب الى أفريقيا الشرقية ، فانا نرى هذا الاحتمال أقوى جدا في السودان ، لا في حالة المنسوجات القطنية الرخيصة وحدها بل في غير هذا من المنتجات المصرية الصناعية . وليس هذا لأن السودان كان ولا يزال يعتمد على مصر في تصريف أغلب منتجاته ، بل لأن الانتاج المصرى بلغ حدا من المتانة والاتقان ومراعاة الأنواق المحلية في كثير من الصناعات (٢) .

ولسنا وحدنا الذين نقول بالتوجيه الاقتصادى للسودان نحو الشمال ، وارتباط مصالحه الاقتصادية ببلاد الشرق الأدنى ، فالقايون في نشرتهم عن السودان يؤكدون هذه الحقيقة إذ يقررون ما يأتى :

” ويظهر أن المستقبل الطبيعى للسودان هو أن يكون قطرا زراعيا مكثا لهذا الشرق الأدنى الذى يتقدم كثيرا في الصناعة ، إذا أمكن تصريف منتجاته هناك ” (٣) .

ولو أنصف القايون لأبانوا عن هذا الارتباط الوثيق بمصر بصفة خاصة ، على اعتبار أنها أشد جهات الشرق الأدنى انجاسا نحو الصناعة ، وأسواقها كانت دائما المجال الطبيعى الوحيد لتصريف أغلب حاصلات السودان كما وضحنا ذلك بالتفصيل .

أما (ديشيز) ففى مقال له عن ” اقتصاديات السودان وتجارته ” يقرر ” أن السودان يحد من الشمال بمصر ، ويحد بالارترية والحبشة والبحر الأحمر من الشرق ، أما من الجنوب فتحده كينيا وأوغنده والكنغو البلجيكية ، على حين أن أفريقيا الاستوائية تحده من الغرب ، وكل هذه الأقاليم — فيما عدا مصر — يقتصر انتاجها على خامات تشبه في كثير تلك الخامات التى ينتجها السودان ، ولهذا كان هنالك مجال ضيق للتجارة معها ، مع استثناء الوارد من بن الحبشة . وفوق هذا فليس هناك طرق تجارية تعبر الحدود الجنوبية والغربية لتربط السودان بأسواق بعيدة ، وعلى ذلك فتوجيه السودان — في مسائل التجارة الخارجية — هو ناحية مصر والبحر الأحمر ” (٤) .

(١) تراجع محاضرة الخبير الاقتصادى المصرى للسودان عن (تأملات الاقتصادية بين مصر والسودان) .

(٢) تراجع صفحة ١٣ من بحث :

J. L. Craig — Egypt in the Post — War World Economy.

(٣) تراجع نشره (القايون) عن السودان ، صفحة ٢١ .

(٤) راجع مقاله صفحة ٢٩٥ من كتاب السودان المصرى الانجليزى من الداخل .

وإذا كانت مصر قد تلبت الى هذه الحقائق كلها ، وتحينت كل فرصة لتحقيق هذه الوحدة الاقتصادية ، فإن انفراد الانجليز بحكم السودان كان عقبة كاداء في سبيل كل الجهود ، وكادت السياسة البريطانية منذ سنة ١٩٢٤ تقتل كل أمل في التعاون الاقتصادي ، لولا يقظة المصريين وتنبههم الى خطورة هذا الاتجاه ، ثم كان من آثار النشاط المحمود الذي بدأته الجمعية الزراعية الملكية بتوجيه المغفور له الأمير (عمر طوسون) أن تألفت في سنة ١٩٣٥ بعثة مصرية من المسالين والتجار والزراع ، زارت السودان ودرست أحواله الاقتصادية ، وقد تفرع عن هذه اللجنة لجنة أخرى زراعية ، كانت مهمتها معاينة الأراضي الزراعية في السودان والنظر في أمر شراء بعضها لزراعتها واستغلالها ، وكان من نتائج هذا كله تأليف لجنة دائمة أهلية للسودان ، تهتم بكل ما يقوى العلاقات الاقتصادية ، وينجي الانتاج في وادي النيل ، ومن هنا كانت تلك الجهود التي بذلت لتنفيذ كل ما ينفي عمية التبادل ، ويزيل شكايات المصدرين والمنتجين ، ويمكن أن تلخص أهم اتجاهات الإصلاح في النقاط الآتية :

أولاً تسهيل المواصلات ، بربط السكك الحديدية المصرية بالسكك الحديدية السودانية بين الشلال وحلفا ، وبإنشاء طريق السيارات ، مع تخفيض أجور نقل الحاصلات بين مصر والسودان سواء بالنقل البري أو النقل البحري .

ثانياً — اتصال السودان بمصر تليفونيا ، مع تخفيض أجور المخابرات التلغرافية والتليفونية .
ثالثاً العمل على تفضيل المنتجات السودانية في العطاءات الحكومية .

رابعاً — العمل على حماية المنتجات السودانية في السوق المصرية ، بفرض ضرائب عالية على الواردات المصرية المماثلة لها ، وتشجيع المنتجات المصرية تشجيعاً يمكنها من منافسة المنتجات الخارجية في أسواق السودان .

وقد وفقت اللجنة في بعض هذه الجهود ، واستمرت تسعى لتحقيق أهدافها الأخرى ، ثم اتسع نشاطها ، وتمددت نواحي العمل في محيط العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية بشكل روى معه أن تصبغ بالصبغة الحكومية ليكون لها أثر أقوى ، ولتستطيع تنفيذ كثير من المشروعات دون كبير إبطاء ، وقد تم هذا في ١٩٣٨ ، حيث ضمت اللجنة الى وزارة التجارة والصناعة ، التي أنشئ بها كذلك ادارة خاصة بشؤون السودان .

كل هذا يبين الخطوات الإيجابية السريعة التي أخذتها مصر في سبيل تحقيق الوحدة الاقتصادية ، ولكنها في الواقع كانت تصطدم دائماً بسياسة الانحياز المقررة ، ونواياهم المبيتة على عرقلة هذه الجهود وتعطيل تلك الجهود ، وقد استغلوا حكمهم المنفرد في السودان ، فلم يتقيدوا بنصوص المعاهدات (كما كان موافقهم في النظام الجمركي بين مصر والسودان) ، ولم يسهلوا مهمة الخير

الاقتصادى المصرى للسودان — الذى نصت الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ على إنشاء وظيفته ليكون حلقة الاتصال بين القطرين فى الشؤون الاقتصادية، وليضمن توطيد العلاقات التجارية بينهما على أساس المنفعة المتبادلة والمصالح المتداخلة فى كل نواحى الإنتاج، بل هم على العكس قد جعلوا منها وظيفة معطلة، لم يحقق شأغلوها شيئا كثيرا مما أنشئت هذه الوظيفة لتحقيقه، وسيكون الحال كذلك فى أى خطة ترسم مع وجود الانجليز فى السودان، ولهذا فلا مناص من هذه الوحدة بين القطرين، حتى تستطيع الأمور أن تسير فى مجراها الطبيعى — لمصلحة سكان الوادى جميعا — وأن توضع قواعد تلك السياسة الاقتصادية الموحدة التى يمكن بمقتضاها أن تنتج مصر من الأصناف ما يحتاج إليه السودان، وأن ينتج السودان من الحاصلات ما يلزم لمصر، وأن يتم التبادل بينهما بطريقة سهلة ميسرة، لا تقوم فيها عقبات وصعوبات مفتعلة، لا تنفق مع مصلحة البلدين بحال من الأحوال.

وقد يقتضى هذا التنظيم الموحد تشجيع قيام عدد من الصناعات المحلية التى تتوافر لها عوامل النجاح فى السودان، وستكون كلها فى الغالب صناعات زراعية، أو صناعات تستفيد من التوسع فى تربية الحيوانات، وقد بدأ شئ من صناعة الزيوت وعمل الصابون ودخ الجلود والنسيج اليدوى وصناعة الفخار، لكن هذه كلها خطوات أولية، لا يرجى لها تقدم إلا بمساعدة خارجية، لن تبخل بها مصر فى ظل الوحدة، وستستطيع وقتئذ أن تساهم فى توفير الصناعة اللازمة لإنجاح مثل هذه الصناعات، وفى مقدمة تلك العناصر الخبرة والأيدى العاملة ورءوس الأموال، بل قد يستدعى الأمر إنشاء فروع فى السودان لتلك الصناعة المصرية الناجحة، توفيراً لأجور النقل، واستفادة من الظروف المحلية المهيئة لنجاح مثل هذه الصناعات.

ثالثا — المصالح المشتركة فى مياه النيل :

أشرنا فى مقدمة هذا البحث الى الأهمية الحيوية لنهر النيل بالنسبة للأراضى التى يمر بها، وأكدنا أن أهميته لمصر تنوق بكثير أهميته لأقاليم الحوض الأخرى، ثم بينا كيف أن تحول أراضى مصر من نظام رى الحياض الى نظام الرى الدائم قد زاد فى هذه الأهمية، وجعل أمر الهيمنة على تنظيم تصريف ماء النهر ضرورة ماسة، وأضفنا الى هذا أن مصر قد انتهت تقريبا من اقامة جميع المنشآت التى تمكنها من تنظيم ماء النيل داخل أراضىها، وبدأت تقيم المنشآت المتصلة بهذا التنظيم فى أراضى السودان، وبهذا دخلت علاقاتها بهذا الشطر الجنوبى من وادى النيل فى دور جديد يتطلب

اطمئنانا تماماً الى رعاية هذه المصالح الحيوية ، وتمكين مصر من أن تنفذ كل تلك المشروعات الى
يتطلبها تطورها الاقتصادي مستقبلاً .

ولا بد لفهم هذه المصالح الحيوية لمصر — من تنفيذ مشروعات النيل — من أن نستعرض استعراضاً
سريعاً نمو السكان في مصر، ومدى التوسع الزراعي الذي يمكن أن يتم لمواجهة شيء من هذا النمو،
والتغير الذي يمكن أن يطرأ على بعض أسس الفلاحة المصرية ليزيد في إنتاجية الأراضي، وارتباط
هذا كله بضرورة توفير الماء الذي تحتاج إليه كل هذه الاتجاهات .

أما عدد سكان مصر في التعدادات المختلفة واتجاه نموهم ومتوسط زيادتهم فواضح في الجدول
الآتي :

متوسط الزيادة المئوية في السنة	الزيادة المئوية	الزيادة العددية	عدد السكان	سنة التعداد
—	—	—	٦,٨٠٤,٠٢١	١٨٨٢
٢,٩	٤٢,٧	٢,٩١٠,٥٠٤	٩,٧١٤,٥٢٥	١٨٩٧
١,٦	١٦,٢	١,٥٧٢,٨٣٤	١١,٢٨٧,٣٥٩	١٩٠٧
١,٣	١٣,٠	١,٤٦٣,٥٥٩	١٢,٧٥٠,٩١٨	١٩١٧
١,٢	١١,٥	١,٤٦٦,٩٤٦	١٤,٢١٧,٨٦٤	١٩٢٧
١,٢	١٢,١	١,٧١٤,٨٣٠	١٥,٩٣٢,٦٩٤	١٩٣٧
١,٩ تقريباً	١٩,٥	٣,١٠٧,٧٥٤	١٩,٠٤٠,٤٤٨	١٩٤٧

وهذه الأرقام تبين بجلء كيف يزداد السكان في مصر زيادة مطردة سريعة، رغم ارتفاع نسبة
الوفيات بشكل لا يعرف في أقطار العالم الأخرى . وإذا كان من الصعب أن نتنبأ بمستقبل هذه
الزيادة بالدقة ، فإن هنالك تقديرات يمكن أن تعطينا فكرة تقريبية عما ينتظر أن يصل إليه عدد
سكان مصر في المستقبل القريب .

سنة ١٩٦٠ ٢٠,٥ مليوناً

» ١٩٨٠ ٢٦ »

» ٢٠٠٠ ٣٢,٥ »

ونظرا لأن غالبية سكان مصر تعتمد بطريقة ما على الزراعة فإن من المهم أن نركز اهتمامنا في المساحة المزروعة حاليا ومستقبلا ، وأن نربط ذلك بهذا النمو السريع للسكان :

١٩٤٠	١٩٣٧	١٩٣٧	١٩١٧	١٩٠٧	
١٦,٨	١٥,٩	١٤,٢	١٢,٨	١١,٣	عدد السكان (بالمليون)
٨,٥	٨,٥	٨,٦	٧,٨	٧,٣	مساحة الزراعة (ملايين الأفدنة)
٠,٥٠	٠,٥٣	٠,٦١	٠,٦١	٠,٦٧	متوسط ما يخص الفرد (بالفدان)
٥,٢	٥,٣	٥,٥	٥,٣	٥,٤	مساحة الأرض (ملايين الأفدنة)
٠,٣١	٠,٣٣	٠,٣٩	٠,٤١	٠,٤٨	متوسط ما يخص الفرد (بالفدان)

ومن هذا الجدول تبدو ضالة ما يخص الفرد من الأراضي الزراعية ، مع ملاحظة أن الذين يملكون فعلا لا يتجاوز عددهم في الإحصائيات الأخيرة مليونين ونصفا من السكان ، وأن توزيع الأراضي بين هذا العدد المحدود من الملاك ليس فيه شيء من التوازن والتناسب ، إذ تحتكر ملكية غالبية لأرض نسبة ضئيلة جدا من الملاك ، على حين أن الغالبية العظمى من الملاك تقل ملكيتهم عن الفدان .

وقد دعا هذا الموقف إلى التفكير الجدى في أخذ خطوات لتوسيع المساحة المزروعة ، بحيث يتم استصلاح الأراضي التي يمكن أن تستغل استغلالا زراعيا مكسبا ، وإذا نحن اعتمدنا على الأرقام التي وردت بكتاب "حوض النيل" الذى ألفه (هرست وبلاك وميمكة) في سنة ١٩٤٦ ، فإن أقصى ما تستطيع مصر أن تصل في توسعها الزراعى إليه في المستقبل البعيد هو ^(١) :

أقصى ما يمكن الوصول إليه	المساحة في سنة ١٩٤٠	
٤,٦٠٠,٠٠٠ فدان	٣,٥١٢,٠٠٠ فدان	الوجه البحرى
» ٢,٥٠٠,٠٠٠	» ٢,٤٦١,٠٠٠	» القبلى
(تروى كلها ريا دائما)	(منها ١,٠١٧,٠٠٠ تروى رى حياض)	

(١) يراجع كتاب Hurst, Black & Samsika — The Nile Basin.

وقد قدر مؤلفو الكتاب المشار اليه (صفحة ٢٠) أن الوصول إلى زراعة كل هذه المساحة (٧,١٠٠,٠٠٠ فدان) سوف يحتاج إلى المقادير الآتية من الماء :

أول فبراير إلى ٣١ يولي	٢٨ مليارا عند أسوان .
أول أغسطس إلى ٣١ يناير	٣٠ مليارا عند أسوان .
الجملة	٥٨ مليارا .

وكان تقدير (لجنة النيل Nile Commission) في سنة ١٩٢٠ هو ٦٠ مليارا ، والمؤلفون يرون أن من الضروري — لكفاية حاجة مصر من الماء — إقامة المنشآت وتنفيذ المشروعات التالية، وهي مشروعات يتفق معهم في معظمها كل من طالع هذا الموضوع من الاختصاصيين :

- ١ — خزان جديد في الاقليم بين الاسطربة ووادي حلفا .
- ٢ — خزان بحيرة البرت مع تنظيم صرف مياه بحيرة نكتوريا .
- ٣ — قناة في منطقة السدود .
- ٤ — خزان بحيرة طانا .

والواقع أن مشروعات الري التي يفكر فيها لا يقصد منها مجرد تحويل أراضي الخياض الى ري دائم ، واستصلاح الأراضي البور التي يمكن زراعتها ، بل إن هناك من الدواعي الأخرى ما يتطلب زيادة الماء المخزون وتنظيم تصريف التهر في شهور السنة المختلفة ، وربما كان من أهم هذه الدواعي ما يأتي :

(أ) توفير الماء الصيفي اللازم لتوسيع المساحة التي تزرع أرزا كل عام ، إذ أن زراعة الأرز — على الرغم من مسيس الحاجة إلى التوسيع فيها — زمقيدة بالكيفية التي يمكن توفيرها من الماء الصيفي وعرضة لتذبذبات شديدة بين عام وآخر .

(ب) توفير الماء لتقريب المناوبات الصيفية التي يقامى الفلاحون كثيرا من طول الفترات التي تفصل بين مناوبة وأخرى .

(ج) توفير الماء الذي يكفي للوصول إلى الأراضي الواقعة على نهبات الترع والتي يصعب ردها في بعض أيام السنة ، نظرا لقلة الماء واستنفادها في الأراضي التي تمر بها الترع أولا .

(د) امكان التبكير في زراعة المحاصيل النيلية التي تُضر كثيرا من تأخير زراعتها .

فإذا أضفنا الى كل ما سبق ما يمكن أن تفيد مصر من بعض هذه المشروعات في انتفاء ضرر الفيضانات العالية التي تهددها بين آونة وأخرى ، أمكن أن ندرك طبيعة المصالح المصرية في السودان ، وأن نلمس توقف التقدم الزراعى في مصر على ضمان حصول مصر على الكميات اللازمة لها من ماء النيل .

والملاحظ أن الكتابات الانجليزية تجمع كلها على حق مصر في الماء وضرورة تمتعها بكل الضمانات التي تؤكد لها هذا الحق ، حتى ليؤخذ عن (لورد كرومر) — فيما يكتب (كرايستس) في كتابه عن السودان — أنه كان ينظر الى النيل على أنه نهر مصر ، وأن السودان في نظره إنما هو مجرد طريق يهمل الى أراضي الدلتا الخصب والحياة . وقد أعلن مستر (رمزي مكداولد) هذا الحق الذي تتمسك به مصر اعلاناً صريحاً في مجلس العموم البريطانى في جلسة ١٠ يولييه ١٩٢٤ بتصرُّحه الآتى :

”إن على الفلاح المصرى أن يظل مقتنعا تماما بأن استقلال السودان — نتيجة للاتفاقية التي نحن مستعدون لانعقادها — لن يكون معناه أن نصيبه من الماء سوف يقل شيئاً عما كان يمكن أن يتمتع به لو كان هو الذى يحكم السودان وينظمه“.

لكن اذا كانت مثل هذه التأكيدات تكفى لضمان ثبوت أهمية الشعوب على أمور تأتي أهميتها في المرتبة الثانوية فإن من الصعب أن يركن المصريون اليها في مسألة تتوقف عليها حياة الملايين منهم ، سيما وأنهم يعرفون تماماً أن الخلق السياسى لم — ولن — يرتفع مستواه الى الدرجة التي يمكن الاطمئنان اليها كثيراً ، وعند المصريين من الأدلة ومن السوابق ما يجعلهم متمسكين بوحدة وادى النيل ، وحدة تبعه الانجليز عن وادى النيل ، وتكف أيديهم عن التدخل في أى شأن من شؤونه ، ففى هذا وحده الضمان الأكيد لحفظ مصالحهم الحيوية في السودان ، ولاطمئنانهم الى رعاية حقوقهم الشرعية في ماء النيل . وكفى لنا بياناً لقوة حجة المصريين وسلامة موقفهم في هذا الأمر الخطير أن نشير الى النقط الآتية :

١ — إن كتاب الانجليز أنفسهم لم يخفوا أهمية السيطرة على الجزء الجنوبي من وادى النيل للتحكم في مصر ان دعت الحاجة الى ذلك ، فقد جاء مثلاً في كتاب (قلشين تشيرون) عن المشكلة المصرية (ما يلى :

”إن مشروعات تخزين مياه النيل الأزرق والأبيض في السودان قد أعدت تحت الارشاد الشخصى للورد (كتشندر) ، الذى كان له اهتمام شديد بها ، لا لأنها فقط تفتح مجالاً للحصول على امداد لاحد له من الماء لمصر والسودان ، بل لأنه — فوق ذلك — كان يرى النتائج السياسية الكبيرة التي ترتبط بالتحكم الدائم — من السودان — في مياه النيل التي تعتمد عليها كل حياة مصر“ (١)

(١) تراجع صفحة ١٠١ من كتاب — Sir Valentias Gairdner — The Egyptian Problem.

كما جاء في كتاب (ميدنى پيل عن السودان) ما يأتى :

”لا يستطيع أحد أن يملك حكمه في مصر إلا إذا سيطر كذلك على وادى النيل..“ وأضاف الكاتب ،
”إن وجود منابع النيل الأبيض في أرض بريطانية بحثة ، ووجود العلم البريطانى في السودان نفسه
يرفرف الى جانب العلم المصرى ، ثمما يعطى لمركز بريطانيا في مصر مظهرا أكثر دواء“ (١).

٢ — إن افراد الانجليز بحكم السودان ، ونجاحهم في تحقيق فصل شطرى الوادى ، أحدهما
عن الآخر ، سوف يمكنهم من أن ينفذوا سياستهم التقليدية التى يرمون بها الى التوسع في زراعة القطن
في أقاليم السودان الشرقية ، خدمة للطامع الاستغلاية التى أشرنا اليها من قبل ، وهى سياسة
بدأت محدودة في أرض الجزيرة ، لكن ليس هنا لك في الواقع ما يحى مصالح مصر منها إلا واحدة
وادى النيل ، وانهاء تداخل الانجليز في حكم السودان . . . إن (لورد كرومر) عندما انتهى
من دراسة تقرير (سيروليم جارستن) عن مشروعات النيل أشار الى أن الخطة كلها قائمة على
مبدأ انتفاع مصر بمياه (النيل الأبيض) ، وانتفاع السودان بمياه (النيل الأزرق) (٢) ، وليس
من شك في أن هذه هى النية المستترة التى يخفيها الانجليز في سياستهم لزاء مشروعات النيل المختلفة ،
وقد تجلى هذا في إسرارهم في تنفيذ خزان سنار ، ودفع مصر الى تنفيذ خزان جبل الأولياء ، فان
شركة الجزيرة كانت تريد أن تكون مطلقة الحرية في الانتفاع من مشروع خزان مكوار الذى كلف
حكومة السودان ما لا يقل عن ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات ، وكانت تريد — هى وحكومة
السودان — أن تزيد الأرض المزروعة زيادة تتكافأ مع ما أنفق من الأموال . . . وقد رؤى وقتئذ
أنه لا يمكن تحقيق هذا من غير الحاق أذى بمصالح مصر . . . واذن فبقاء خزان جبل الأولياء
مما يمكن مصر من أن تستغنى عن جزء آخر من حقوقها في مياه النيل الأزرق . . . فإذا صح أن هذا
هو السبب الحقيقى — أو السبب الأكبر — الذى دعا الحكومة الانجليزية الى تحريض حكومة
مصر وقتئذ على المضى في ذلك المشروع ، فان مصر قد خسرت خسارة مزدوجة :

(١) فى أولا التى تمحلت كل نفقات المشروع الطائلة ، مع أن شركة استغلال الجزيرة هى التى
تستفيد منه الفائدة الكبرى ، من حيث إنها تستطيع التوسع في الزراعة ، ومن حيث
إن الاهالى الذين يقيم الخزان أراضيهم سيضطرون الى الهجرة الى أرض الجزيرة وغيرها
بعد أن تدفع الحكومة المصرية من التعويض ما يكفى لنقلهم واعداد المساكن لهم الخ.

(ب) وعدا هذا فقد كان المقصود من هذا المشروع هو اكتفاء مصر — الى حد ما — بمياه
النيل الأبيض عن مياه النيل الأزرق ، مع أن مياه الأزرق هى التى بنت القطر المصرى
وأوجدته من العدم ، وفقدان شطر منها فقدان للشطر الأكبر من موارد مصر

(١) تراجع صفحات ١١٢ — ١١٤ من كتاب . Sidney Peel — The Binding of the Nile and the

New Sudan.

(٢) تراجع صفحات ١٩٨ و ١٩٩ من كتاب . Pierre Grabites — The Winning of the Sudan.

الطبيعية... فإذا قيل ما حاجة مصر الى كل مياه النيل الأزرق في الوقت الذي يذهب أكثرها الى البحر فية قد دون أن ينتفع به أحد ، وما ضر مصر لو أن جزءا من هذه المياه حول الى أرض الجزيرة لينتفع به ؟ هذه حجة قد تبدو لأول وهلة من القوة بحيث لا سييل الى دحضها ، اسكن قليلا من التفكير سيرينا أنها حجة واهية ، فإن الوقت الذي تذهب فيه مياه النيل في البحر هو الزمن الذي يعلو فيه مستوى النهر حتى يغمر الحياض في أقصى الصعيد ، فإذا أنقص الفيضان بحيث لا يذهب ماء النهر في البحر هباء فان مستوى النهر ان يرتفع بحيث يمكن رى الحياض في بعض بلاد الصعيد ، وبذلك تضحي مصالح الفلاحين في جزء من الصعيد من أجل صالح شركة الجزيرة .

وما تستطيع حكومة السودان أن تمن علينا بأن تنفيذ خزان جبل الأولياء كان فيه تضحية لمصالح السودانيين ، لأن أرض الجزيرة نظرا لارتفاع مستواها ونظرا لانخفاض مستوى النيل الأبيض لا يمكن لها أن تنتفع من ماء هذا النهر بشئ ، وهذه الحقيقة ظاهرة حتى في كتاب السير مردخ ماكدونالد (صفحة ٩٠ من النسخة الانجليزية) ، فالقطر الوحيد الذي يمكنه أن يستفيد من الماء المخزون في النيل الأبيض هو بحكم الطبيعة القطر المصري... وعلى هذا لما كان ينبغي أن تسامو مصر في حقوقها في مياه النيل الأزرق بالتوسع في المخزون لها من مياه النيل الأبيض ، وما يجب مطلقا أن تسم مصر بأى نقص في حصتها ، إلا اذا بنى خزان (طانا) بعد بحث دقيق يثبت أن مصر لن تؤدي به في أى حال من الأحوال (١) .

٣ — على أن مخاوف مصر من شطر وادى النيل وفصل شماله عن جنوبه ، وتوطيد السيادة الانجليزية في ربوع السودان ، لا تقوم على مجرد الشكوك والظنون ، فقد بدت السياسة الانجليزية سافرة وقتا ما ، وصرحت بما كانت تحاول أن تسفرة ، وتحالت من قيود المعاهدات التي كانت قائمة بينها وبين مصر على ضمان حقوق مصر في ماء النيل . لقد صرح رئيس الحكومة البريطانية تصريحه ، الذي أشرنا إليه بمجلس العموم في ١٠ يولييه ١٩٢٤ ، وهو الذي يؤكد فيه حرص بريطانيا على حقوق مصر في مياه النيل ، حرصا لا تستطيع مصر أن تقوم بخير منه لو تركت لها مة لا يد الأمور في السودان (!) ، ثم كانت الحادثة الفردية التي أودت بمياة (سيرلى ستاك) — مردار الجيش — في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (أى بعد خمسة شهور فقط من التصريح) ، فأرسلت بريطانيا إنذارها المشهور الى الحكومة المصرية ، متعالة تماما من القيود التي كانت تقيدتها في زراعة أرض الجزيرة ، ومهددة بإطلاق يدها في التوسع في استغلالها كما تريد ، فقد نص البند السادس من الانذار على أن " حكومة السودان مستريده المساحة التي تروى من أرض الجزيرة ، من ٣٠٠.٠٠٠ فدان الى رقم غير محدد حسبما تدعو الحاجة ! ! " .

(١) يراجع كتاب (نهر النيل) للدكتور محمد عوض محمد ، صفحات ٢٨٩ — ٢٩٢ .

حقيقة إن حكومة السودان لم تنفذ هذا الاتفاق ، وإن رأى العام قد ثار ضده وعارضه ، لكن هذا قد أكد للمصريين أن مجرد الاتفاق على توزيع ماء النيل لن يطمئن مصر على حقوقها ، ما دام الإنجليز مسيطرين على شؤون السودان ، وما دامت وحدة وادى النيل غير محققة .

وقد تجلّى هذا التشكك بمظهر عملي في المعارضة القوية التي وجهتها مصر إلى مشروع جبل الأولياء ، تلك المعارضة التي قامت أساساً على الخوف من أن تستغل إنجلترا وجودها في السودان فتوجه هذا المشروع — الذى أنفقت مصر عليه ملايين الإخنيات — ضد مصالح المصريين . وقد كان هذا واضحاً تماماً في مذكرة عثمان محرم باشا ومجد زغول باشا التي نشرت في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٨ والتي تقتطف منها ما يلي :

” الآن وقد ظهر أن بناء خزان جبل الأولياء حسب المشروع المراد تنفيذه يمكن من يتحكم فيه من حجز المياه به لغاية منسوب ٣٨٠ متراً . . . فمن يتسلط على خزان جبل الأولياء وتسلو له نفسه أن يضر القطر المصرى ، يمكنه أن يتحكم في إيراد المياه الصيفية الآتية للقطر المصرى من النيل الأبيض الذى عليه المعول مدة التعاريف بإحدى الطريقتين الآتيتين :

الأولى — إذا كان خزان جبل الأولياء قد تم ملؤه مدة الفيضان ، على أن يتسدىء تفريغه من يناير لغاية مارس ، ففي هذه الحالة يمكن قفله وملؤه ثانية ، بأن تحجز فيه كل المياه الآتية من النيل الأبيض لمدة أربعة شهور من أبريل لغاية يولييه ، لأن مجموع تصرف النهر في الأشهر الأربعة المذكورة أحد عشر مليارات وكسور أى أقل من الاثنى عشر مليارات التي يمكن تخزينها به .

الثانية — إذا تعمد من بيده أمر التحكم في هذا الخزان عدم ملئه مدة الفيضان يمكنه حينئذ أن يقفل هذا الخزان قفلاً محكماً في أوائل فبراير ويستمر هذا القفل حتى أواخر يولييه وبذلك يتم له حرمان مصر من كل إيرادها الصيفى الآتى من النيل الأبيض“ (١)

وإذا كان خزان جبل الأولياء قد تم ، واستفادت مصر من تخزين المياه خلفه فائدة محققة ، فإن ذلك لا ينفى أن في استطاعة من بيده الأمر في السودان أن يلحق ضرراً بليفاً بالزراعة المصرية ان تعمد اساءة استعمال هذا الخزان .. وما يقال عن جبل الأولياء يمكن أن يقال عن المشروعات الأخرى التي تقتضى مصلحة مصر أن تقام على جهات مختلفة في أعلى النيل ، ومن هنا أكد الكتاب جميعاً — فنيين كانوا أو سياسيين — ضرورة التريث في البدء بها ، حتى تستقر العلاقات السياسية بين مصر والسودان ، وتنتهى تلك الحالة القائمة في وادى النيل إلى نهاية تبعده تلك المصادر التي تثار الشكوك ضدها ، وتزيل تلك المواضع التي يأتى لمصر منها التهديد ، وكان هذا التحذير صريحاً في دراسة لجان ما بعد الحرب ، إذ أوصى المختصون ببحث مشروعات الرى مستقبلاً بالألا تجازف

(١) تراجع المذكرة المنشورة بجريدة الأهرام بتاريخ ١٦ نوفمبر عام ١٩٢٨ .

الحكومة المصرية بصرف ما تتطلبه مثل تلك المشروعات من ملايين الجنيهات (خمسين مليوناً في العشرين سنة القادمة)، إلا إذا كان لها كل السلطة في الهيمنة عليها، حتى لا تتعرض حياة مصر الاقتصادية لمفاجآت لا تستطيع لها دفعا .

وقد عبر (سندني بيل) عن وحدة هذه المصالح أحسن تعبير ؛ إذ قرر " أن الصيغة التي تنادى بأن السودان للسودانيين صيغة ليس هنالك أنخف منها ، لأن قصة ربط النيل تجعل هنالك أمرا واحدا غاية في الوضوح ، هو أن حوض النيل قطر واحد ، وقيام سلطات موزعة فيه أمر مستحيل ، إذ يجب أن تقوم فيه سلطة قوية تسيطر على كل أراضيه " (١) .



وما يستطيع منصف لم بما بذلته مصر من جهود في السودان ، علم بما صرفته فيه من أموال أن يتهم مصر بالأناثية لتمسكها بحقوقها في السودان ، أو يرميها بأنها تضحى مصالح السودانيين استئثار هي بمياه النيل ، فمصر — كما عبر رئيس وزارتها في ملحق اتفاقية ٧ مايو ١٩٢٩ بينها وبين الانجليز — كانت دائما شديدة الاهتمام بعمران السودان وستواصل هذه الخطة وهي لذلك مستعدة للاتفاق على زيادة ذلك المقدار (من الماء) بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل ، ولا بما تحتاج إليه مصر في توسعها الزراعي ، وبشرط الاستيثاق بكيفية مرضية من المحافظة على المصالح المصرية ... وهي تعلم تمام العلم ألا تضارب بين مصلحة القبط إن تركت مقاليد الأمور لشعبهما ، وتخلت تلك القوة الدخيلة التي تسعى للتفرقة بينهما ، وتصوير مصالحهما بصورة التعارض والتنافر . . . عندئذ يبدأ الوادي دورا جديدا من أدوار بشته : يحدد أهدافه وينظم شؤونه ، ويحدد كفاءاته ويعين موارده ، ويخلق من سكان وادي النيل أمة فنية موحدة ، تلعب دورها الرئيسي في العالم الجديد الذي يُحدث الآن عنه ، وتقوم بمهمتها الخطيرة كقوة محضرة للشعوب الأفريقية الأخرى .

(١) تراجع صفحتي ١٢٤ و ١٣٥ من كتابه الذي سبقته الإشارة إليه .

أغراض الإنجليز الحقيقية من احتفاظهم بالسودان

هذه هي مقومات وحدة وادى النيل في نواحيها الطبيعية والاثنو جرافية والثقافية والاقتصادية لا يلمس الباحث فيها ضعفا ولا يقين في منطقها عوجاً ، فما حجة الإنجليز في استمرار نفوذهم في السودان ، وما غرضهم الذي يسعون إليه من العمل على هدم وحدة الوادى ، وفصل الجنوب عن الشمال ؟ ... إن الإنجليز يتظاهرون بأن رسالتهم في السودان رسالة إنسانية قبل كل شيء ، فما يقصدون في الواقع الا تحضير سكانه ، وتهيئة أسباب التقدم لهم ، والسير بهم سريعا نحو الاستقلال . . وهذه دعوى سمعناها من كل مستعمر لم يعرف عن استعماره الا ما يسيء اليه وما يصفه بأشنع التهم وأسوأ ألوان الاستغلال ، ولو أن الأمر كان مجرد رسالة إنسانية ما رأينا كل هذا الحرص على الاحتفاظ بالمستعمرات ، وما كان هنالك ذلك الصراع الشديد بين الدول المختلفة على حكم الشعوب وتوسيع مناطق النفوذ ... الواقع أن للإنجليز مصالح اقتصادية واستراتيجية في هذا الجزء من أفريقيا ، هي العامل الحقيقي في تمسك الإنجليز بحكم السودان ، والانفراد بالسلطة فيه ، والسعى الى ابعاد المصريين عنه ابعادا تاما ، وأهم هذه المصالح ما يأتي :

أولا — استغلال السودان من حيث موارده الطبيعية ، والأيدى العاملة الرخيصة ، ومن حيث امكان الاستفادة منه مستقبلا كسوق من الأسواق التي يستغل بها الإنجليز ... وقد رأينا أن العناية تكاد تكون مركزة الآن في انتاج القطن ، الذي تريد المصانع البريطانية أن تضمن الحصول عليه من أراض خاضعة لحكم البريطانى ، ومرتبطة بالاقتصاد البريطانى كل الارتباط .

” كان الدافع الى زراعة القطن في السودان هو الخوف من نقص القطن الذي يمكن لبريطانيا الحصول عليه من مصادر أخرى “ (١) .

ولسنا بحاجة الى أن ندخل في تفاصيل استغلال الإنجليز للسودان عن طريق استخدام رءوس الأموال الإنجليزية في المشروعات المختلفة ، بل يكفي أن نحيل القارئ الى الفصل الذى كتب عن السودان في الكتاب الذى ألفته (الينور برنز) في ١٩٢٨ عن (الاستعمار البريطانى في مصر) ، ففي هذا الكتاب بيانات عن تغفل رءوس الأموال الإنجليزية في السودان واحتكار الشركات البريطانية للشروعات العامة ، نتيجة لمالأة حكومة السودان لها ، وتسخير سلطتها لخدمة مصالح المساهمين في هذه الشركات .

ثانيا — الاستفادة من السودان من الوجهة الحربية ، باعتباره واقعا على طرق مواصلات الامبراطورية في أفريقيا وغيرها ، وعلى أساس أن وجود إنجلترا في بلده كمصر وغيرها من بلاد الشرق الأدنى أمر مؤقت ، لا يرجى له بقاء في ظل الحركات القومية العنيفة التي تسود هذه البلاد ،

(١) تراجع صفحات ٥٢ — ٥٥ من كتاب . Alexander Campbell — Empire in Africa.

وتزداد تأججا وعداء للاستعمار الانجليزى عاما بعد عام . وهذه الأهمية الجربية للسودان يصرح بها الكتاب الانجليزى فى كثير من الكتابات : " فالقائون " فى نشرتهم عن السودان يقررون هذا بصراحة :

" إن البريطانيين يهتمون بالسودان بسبب أهميته الاستراتيجية ، بصفته واقعا على ساحل البحر الأحمر ، وعلى طرق العالم الجوية مستقبلا ، وعلى منابع النيل الخ . . " (١)

والكاتبة (المينور برنز) تؤكد هذا أيضا بكل وضوح :

" وإلى جانب الاحتمال الكبير لاستغلال السودان داخليا ، فإن التحكم فى السودان مهم للاستعمار البريطانى لأسباب أخرى ، فساخله يمتد امتدادا طويلا على البحر الأحمر الذى لا يقل أهمية عن قناة السويس كحلقة رئيسية فى مواصلات الامبراطورية " .

بل إن هذه الكاتبة تصرح بأكثر من هذا ، حين تشير إلى أهداف الانجليز المستقبلية ، وإلى النية المبيتة للسودان وسكانه :

" إن السودان يحد أراضى أوغندة التى لا تقل أهميتها عنه ، ومن المحتمل جدا أن تضمه انجلترا إلى ذلك الاتحاد الذى يفكر فى تكوينه ، ليشمل كل الممالك البريطانية فى شرق أفريقيا ، كشرط لأى تنازل لمصر يسلم به الانجليز مستقبلا " (٢) .

وإذا كانت فى الماضى ما يبرر تمسك الانجليز بالبقاء فى السودان لحماية طرق مواصلات امبراطوريتهم ، فتحزن نرى أن ظروف العالم الآن ، ونتائج الحرب الأخيرة ، والاتجاهات الدولية فى تنظيم السلام العالمى ، كل هذا يضاعف من حجة الانجليز ، ويجعل بقاءهم فى السودان أمرا لا تبرره المقتضيات الاستراتيجية :

١ — فالدول التى كانت تخشاها انجلترا ، وتخاف تهديدها لمصالحها فى أفريقيا والشرق الأدنى (كإيطاليا وألمانيا واليابان) قد هزمت هزيمة منكرة ، وليس هنالك أمل فى قيامها كقوى يخشى بأسها حتى فى المستقبل البعيد ، وهذا أصبح فى الامكان أن تطعن انجلترا من هذه الناحية ، وألا تسخر السودان لمصالحها الجربية ، تسخيرا يربطه بعجلة الامبراطورية البريطانية ويواعد بينه وبين الأمم التى تصله بها كل العوامل الطبيعية والبشرية .

٢ — واحتفاظ انجلترا بالسودان — كقاعدة جربية لها — أمر يتنافى مع دستور هيئة الأمم المتحدة الذى لا يقر اتخاذ بعض دول العالم قواعد يمكن أن تهدد السلام العالمى فى ظرف من الظروف ، ومن حق مصر — بصفة خاصة — أن ترى فى وجود الانجليز فى السودان عامل تهديد لسلامتها ،

(١) تراجع صفحة ٣ من نشر القايين .

(٢) تراجع صفحة ٤٥ من كتاب الاستعمار البريطانى فى مصر .

ووسيلة ضغط عليها ، سيما وأن وجود الإنجليز في السودان هو في حد ذاته أمر لا يستند على أساس شرعى ، وليس له مبرر من القانون الدولى .

٣ — وإذا كان الإنجليز يمارضون في وجود المصريين في السودان ، وينكرون على مصر مطالبتها بأن يكون لها وحدها حق ضمان مصالحها الحيوية فيه ، وسعيها إلى تحقيق وحدة وادى النيل ذلك السعى الذى يؤيدها فيه الغالبية العظمى لسكان السودان ، فأولى بهم هم أن ينسحبوا منه ، وسيقبل المصريون عندئذ من طيب خاطر ما يراه السودانيون في تحديد طبيعة صلتهم بسكان الشمال . أما هذا الاستفتاء الذى يلوحون به الآن — فى ظل تحكمهم ، وتحت تأثير دعايتهم المفرضة ضد مصر والمصريين — فأمر لا يقرهم أحد عليه ، وكثيرا ما كانوا هم أشد المعارضين لنتائج مثل هذه الاستفتاءات التى تم فى جو مصطنع لا يسمح للأهالى بالتعبير عن رغباتهم بحرية وصراحة .

ثالثا — وقد يكون من أهم ما يدفع الإنجليز إلى البقاء في السودان ، وإلى اتباع سياسة خاصة فى الجزء الجنوبى منه ، إبعاد المؤثرات الشمالية ، والحيلولة دون تسرب فكرة القومية والاستقلال إلى هذا الجزء من أفريقيا . انهم يعلمون تماما أن قيام السودان بجزء من وحدة مستقلة لها مكانتها القومية ووضعها الذاتى أمر يهدد مطامعهم الاستعمارية فى أفريقيا الوسطى والشرقية ، وهى مناطق مستعدة — استعدادا يتزايد بمرور الوقت — لتقبل التيارات السياسية والأفكار التى تبذر فيها بذور القومية والوطنية التى يحاربها المستعمرون ويقضون عليها بكل قوة . وما دام الشمال هو الطريق الوحيد الذى يمكن أن تتسرب منه مثل هذه التيارات المهددة ، فالإنجليز حريصون جدا على أن يوطدوا سلطانهم فيه ، وأن يمنعوا انتشار المبادئ التقدمية بين سكانه ، فلما غلبوا على أمرهم فى شمال السودان ، وشعروا باستحالة نجاح سياستهم فيه ، وضعوا كل همهم فى جنوبه ، وأقاموا كل تلك الصعوبات فى سبيل الانتقال إليه ، وتعمدوا إبقاء سكانه على حالتهم المتأخرة ليظل الجنوب " مصدا " يدرأ عنهم الخطر ، و" درعا " يقى استعمارهم التصدع ، ويبقى أهل المستعمرات البريطانية فى عزلة عن السياسة ، وركودهم الثقافى ، وفى هذا مصلحة المستعمر ، وقوة نفوذه ، واستقرار سلطانه فى تلك الأقاليم الغنية الواسعة .

لهذه الاعتبارات وحدها يحارب الإنجليز وحدة وادى النيل ، ويعملون على تقطيع ما أمر الله به أن يوصل ، ويناقضون منطق الاتجاه السياسى الجديد الذى يمارض فكرة القومية فى دائرة محلية ضيقة ، ويشجع التوسع فى تطبيقها ، بحيث تضم أكبر ما يمكن من الوحدات التى تتوافر لها عوامل الاندماج والانسجام .

وإذا كانت دواعى الدفاع ، ومقتضيات التقدم الاقتصادى ، تدفع العالم إلى أن تتوحد دوله الصغرى فى مجموعات كبيرة ، وكان مستقبل البشرية متوقفا على تحقيق هذه الفكرة الجديدة والأخذ بسياسة الاتحاد والاندماج بين الشعوب ، فعلا م إذن يحارب الإنجليز وحدة وادى النيل ، وهى حقيقة تقوم على وحدة الطبيعة والجنس ، والتاريخ والثقافة ، والمصالح المشتركة المتداخلة فى أسس الحياة الاقتصادية جميعا ؟ !

عباس عمار

القسم التاريخي

٣ - مظاهر الوحدة في العصور القديمة

أرسل الله ذلك النهر الكريم من قلب افريقية ، متخذاً طريقه نحو الشمال حتى بلغ بحر الروم ، يحمل الحياة بين يديه إلى تلك الأجيال المتعاقبة من أناس وحيوان وطيور . وشاءت الطبيعة أن تجعل من ذلك النهر وريداً من أورددة الحياة في القارة الافريقية ، جمع بين قلبها في أعالي السودان وأطرافها عند شواطئ بحر الروم ثم ربط بين شق الوادي بمصره وسودانه برباط لا تنفصم عراه ، وهو سبيل كذلك إلى أن يأذن الله فتبديل الأرض غير الأرض . ولقد أسس المؤرخون القدماء السودان الوادي من الشلال إلى الخرطوم اثيوبيا ، وأسماء المصريين أنفسهم الأقاليم الجنوبية ، وفي ذلك ما يشير إلى أنهم عدوها ضمن أقاليم واديهم .

تلك حقيقة أوجدتها طبيعة الخلق والحياة في القارة الافريقية ، وفطن إليها رجال التاريخ الذين كتبوا في تاريخ الوادي وفي مقدمتهم البريطانيون ، فهذا أديسون Addison يقول^(١) :

”ارتبط تاريخ السودان دائماً بتاريخ مصر ارتباطاً قوياً كان أو ضعيفاً“ .

وهذا ريسنر Reisner يقول :

(١) ”ولما كانت مصر تتصل بوسط افريقية عن طريق اثيوبيا فقد أصبح تاريخ هذا الإقليم لا يمكن فصله عن تاريخ مصر ، كما أن ذلك التاريخ لا يمكن فهمه إلا على ضوء تاريخ مصر ، جارة اثيوبيا الكبرى من ناحية الشمال“^(٢) .

(ب) ”منذ أقدم العصور تعارف المؤرخون على اعتبار تاريخ اثيوبيا ملحقاً بتاريخ مصر“^(٣) .

ثم انظر إلى قول المؤرخ البريطاني بدج Budge^(٤) :

”والواقع أن السودان اعتبر منذ العصور القديمة امتداداً لمصر“ .

ولقد ساعدت عوامل الطبيعة أهل الشمال منذ قومتهم على بناء الحضارة ، فاندفعوا في ركابها بخطى واسعة سريعة ، بينما بقي أصحاب الجنوب على حالهم من البداوة الأولى^(٥) وغشيتهم الحياة

(١) Archaeological Survey of the Sudan, p. 21, in "The Anglo-Egyptian Sudan from Within, Edited by Hamilton, 1936.

(٢) Reisner, in Sudan Notes and Records, 1918, vol. I, p. 4.

(٣) Reisner op. cit., p. 217.

(٤) Budge, The Egyptian Sudan, vol. I, 1907, p. 526.

(٥) Budge, op. cit., p. 510.

المضطربة أمدا طويلا^(١). ومنذ فجر الإنسانية ونحن نشهد على مرآة حياتها ذلك النشاط العجيب من كفاح المصريين في البحث عن مقومات الحضارة في نواحي الوادى ، حيث وجدوا في شقه الجنوبي كثيرا من الذهب والبخور والمطور والخشب والجلد والماشية والعاج وغير ذلك من محاصيل تلك البقاع الواقعة من وراء الشلال الأول .

وتشير أقدم المخلفات الإنسانية على ضفاف النيل في شقي الوادى إلى وجود الصلات بين أهل الشمال وأهل الجنوب ، فقبور المصريين قد وجدت عند دكة من أقاليم النوبة السفلى قبل عام ٣٤٠٠ ق . م . كما عثر على بعض محاصيل السودان في مخلفات المصريين التي وجدت في قبورهم من ذلك العهد^(٢) ، كما دلت الأبحاث التاريخية في مصر بغير التاريخ ، على أن المنطقة التي تقع بين الشلالين الأول والثاني ، قد كانت معمورة بأقوام من جنس المصريين الذين يسكنون شمال الوادى مما يلي أسوان . وكان أهل دنقلة من حول الشلال الرابع من نفس الجنس إلا أنهم اختلطوا بقبائل السودان البعيد التي كانت تتردد على تلك البقاع أو تعيش على بعد قريب منها .

ولما كان بقاء السودانين على حالهم من البداوة الأولى يعرضهم على الدوام إلى إغارة القبائل المتبربرة الضاربة على أطراف الصحراء من الشرق أو من وراء الشلال الرابع ، فتغريهم بالثورة على قوافل التجارة الطارقة من شمال الوادى ، اضطروا المصريون إلى الإكثار من الحملات العسكرية على تلك البقاع ، لتأمين طرق القوافل والمحافظة على سلامة حدود الوادى^(٣) .

فلم تك مصر تستقبل المصير من تاريخها حتى حمل طاهاتها "مينا" على شمال النوبة وكانت أقاليمه تمتد من وراء الشلال حتى إقليم أدفو — حمل عليها ليخمد الثورة وليؤمن حدودها^(٤) .

وبين اسناد التاريخ ما يشير إلى أن فرعون مصر "زوسر" رأس الأسرة الثالثة ، قد أخضع القبائل الثورية في شمال النوبة ، ثم مد حدود مصر إلى الجنوب فباغ بها بلدة المحرقية من أقاليم النوبة السفلى ، وهناك استطاع أن يوقف من تلك البقاع أملاكا واسعة على معبد "خنوم" رب الشلال وساحى منابع النيل^(٥) .

ولما عادت بعض القبائل تستأنف نشاطها الثوري من وراء أيام "زوسر" اضطروا خلفه "مسفرو" إلى أن يحمل على تلك البقاع . وكانت حملته موفقة ، عاد منها بكثير من أمرى الزنوج وغنائم الماشية والأنعام ، وكان ذلك في عام ٢٩٠٠ ق . م . وتشير نتائج تلك الحملة إلى أنها لم تكن موجهة على البقاع الواقعة بين الشلالين الأول والثاني لحسب ، وإنما عادت ذلك إلى بقاع دنقلة ، أو ما وراءها

(١) Breasted, History of Egypt, 1946, p. 112.

(٢) Reisner, op. cit., p. 6.

(٣) Reisner, op. cit., p. 13.

(٤) Breasted, op., p. 37; Newberry and Garstang, History, p. 20.

(٥) Breasted, op. cit., p. 112.

من الوديان التي تكثرت فيها المراعى والزروع وتنتشر فيها الماشية والأنعام ^(١) . ولن يكون في حملة كهذه ما يشير إلى عمل عدائى ، وإنما كانت رغبة الرجل صادقة في إقرار السلام ونشر الأمن وتوطيد العلاقات بين القطرين . وليس أدل على ذلك من أنه قد زوج أحد أحفاده بأميرة من نساء النوبة كما تشير إلى ذلك رسوم قبره ^(٢) ، وما ندرى على وجه التحديد أكانت تلك الأميرة من إقليم دنقلة أو ممها وراءها من بقاع ، فليس يهمنا ذلك في كثير . وإنما الذى يهمنا حقا هو أن العلاقات بين شقى الوادى لم تهم يومئذ على فكرة الاستعمار والإذلال ، وإنما قامت كلها على أسس من الود والقربى . وكانت أغراض المصريين ظاهرة في تأمين سلامة الوادى وتوكيد العلاقات بمختلف الوسائل الإنسانية ، قام فيها أصحاب الشمال بدور الأخ الأكبر الرشيد ، لأن الطبيعة كانت قد مكنت لهم في سبيل الحضارة والتقدم ، وأتاحت لهم من وسائل المدنية ما لم يتح لآخوانهم في جنوب الوادى .

وتستمر العلاقات قائمة بين شقى الوادى كما تشير أكثر الصور والرسوم على آثار الأسرتين الرابعة والخامسة ^(٣) . وعلى الرغم من اضطراب الأحوال السياسية في أوائل أيام الأسرة الخامسة وأواسطها ، لم يفت ملوكها أن يلتفتوا إلى أقاليم الجنوب . يشير إلى ذلك تسجيل اسم فرعون مصر "أوسركاف" على مخور النوبة ^(٤) ، كما أخذ خلفه "ساحورع" أسطولا إلى بلاد "بنت" عاد منها محملا بمقادير ضخمة من مخلوط الذهب والفضة ، ومن خشب الأبانوس ، والبخور والعطور وكانت من مستلزمات إقامة الطقوس الدينية في المعابد المصرية . ومن المرجح أن المصريين قد كانوا يقومون بمثل تلك الحملات منذ عهود التاريخ الأولى ، لذبوع استعمار البخور عندهم وقتئذ . وجائر أيضا أن تكون مثل تلك المحاصيل قد كانت تنقل إليهم عن طريق رجال القوافل يحملونها إلى مصر من مناطق النيل الأزرق والمطربة وأعالى النيل . وعلى أى حال كانت بعثة "ساحورع" هذه إلى بلاد "بنت" أول بعثة مصرية إلى تلك البقاع النائية دونت أخبارها على الآثار المصرية ^(٥) . وفى أيامه سجل رجاله أوفى قدر من الخلفات الكتابية والرسوم على مخور النوبة مما يشير إلى كثرة تردهم على تلك البقاع ^(٦) .

كذلك تشير "متون الأهرام" عند المصريين من الأسرتين الخامسة والسادسة — وهى أقدم ما يعرف من آدابهم الدينية — إلى أنهم قد كانوا يعتبرون النوبة جزءا لا يتجزأ من مصر ، فهم قد جعلوا معبودها "ددون" ضمن معبوداتهم المصرية ^(٧) .

(١) Reisner, op. cit., p. 6 ; Breasted, op. cit., p. 115.

(٢) Reisner, op. cit., p. 7 (Mastaba G4440).

(٣) Reisner, op. cit., pp. 7-8.

(٤) Mariette, Monuments div., 54 *.

(٥) Breasted, op. cit., pp. 127-128.

(٦) Breasted, op. cit., p. 128.

(٧) Budge, op. cit., vol. I, p. 526.

وظاهر أن ملوك الأسرين الخامسة والسادسة قد اهتموا كثيرا بجنوب الوادى، فبعثوا إلى أقاليمه بكثير من الحملات التى بلغت الصومال ودارفور والكونغو. ومن المرجح أن كثيرا من القبائل المصرية قد نزلت بقاع السودان ومن بينها "شندى" إلى الشمال من الخرطوم.

ولما كانت أيام الأسرة السادسة، فكر ملوكها فى ارسال بعثات للكشف والتجارة إلى قلب أفريقيا. وقبور الرحالة المصريين من أمثال "خوف حور" ومن إليه، ما زالت باقية فى صخور أسوان عن يمين الوادى، وأخبار رحلاتهم مسجلة على صفحات تلك القبور، يتحدثنا عما سلكوا من شعاب وارتادوا من وديان ودروب، وعما شقوا من طرق، وما لاقوا فى سبيل ذلك من أخطار، ثم ما حملوا من خيرات تلك البقاع إلى قصر فرعون.

وإلى "خوف حور" أن يكون أشهر الرحالة المصريين فى ذلك العهد، بل لعله أن يكون أمام رحالة الدنيا جميعا. جاء فى أخباره أنه قام بأربع رحلات موفقة إلى قلب أفريقية، وأنه كان يسلك فى كل مرة طريقا غير الذى سلكها من قبل، ليفتح طرقا جديدة ويرى بلادا أخرى. بدأ فى رحلته الأخيرة من شاطئ النيل الغربى تجاه أسوان، وسار يحاذى النيل مصعدا حتى بلغ وادى حلفاء، ثم سلك الدرب الموصل إلى واحة سليمة، ومن ثم ركب درب الأربعين المعروف حتى بلغ دارفور، ثم توغل فبلغ كردفان ثم الكنفوحيث يعيش قبائل الأقزام فى غابات الزوج من قلب أفريقية. ومعروف أن القوافل التى تقطع الطريق بين أسوان ودارفور تتوقف عادة لتستجم على آبار الماء لمدة تراوح بين أربعين وخمسين يوما، ثم تستأنف مسيرها من دارفور إلى الكنفو فتبلغه بعد عشرين يوما. على أن الوقت الذى استغرقته كل رحلة من رحلات "خوف حور" لم يقل عن سبعة أهلة وهى مدة كافية للاقامة المطمئنة فى تلك البقاع واستطلاع شؤونها ودراسة أحوال سكانها.

ومن ذلك نرى أن القارة الأفريقية الغامضة كما يسميها علماء الجغرافية، والتى اتعبت الرحالين من أهل أوروبا فى مطلع القرن التاسع عشر، حينما سلكوها للكشف عن منابع النيل، لم تكن غامضة على قدماء المصريين، وأن ما قدر لامثال لقيسجستون واستانلى وغيرهما أن يروه فى صدر القرن التاسع عشر، قد رآه "خوف حور" وأمثاله من المصريين قبل أربعة آلاف عام. ولا غرابة لئذا فى أن يفخر الرجل وأمثاله بأعمالهم هذه وما أصابوا فيها من نجاح وتوفيق، كما افتخر أهل أوروبا وأمريكا برجالهم وأشادوا ببطولتهم.

ويقدر المؤرخ البريطانى بذج Budge أن رحالتنا المصرى قد بلغ شمال دارفور على النيل الأبيض أو إقليم سنار على النيل الأزرق، كما يرى ريسنر Reisner أن توغل المصريين على العموم فى عهد الدولة القديمة لم يعد إقليم سنار.

ومنذ أيام الدولة القديمة نسمع بسلطان حاكم الجنوب يدير شؤون أقاليمه من ادفو إلى أقصى ما بلغ المصريون من جنوب الوادى، وكان مقره فى جزيرة فيله، وكان يختار من رجال الدولة

القادرين ، الذين يلمون بلهجات القبائل السودانية ، ليكون بمثابة حقة الوصل بين أهل الشمال وأهل الجنوب في تدير كافة شؤون التجارة والادارة والسياسة ، وليجند من عسكر الجنوب من يمثلهم في وحدات الجيش المصرى . وأخذ المصريون بذلك التقليد من استخدام عساكر السودان في كل عهودهم وخصوصا من بين قبائل " المازوى " وكانوا من أمهر الناس في فنون الرمي حتى أصبحت كلمة " مازوى " علما على المحاربين في بعض العصور المصرية . وشيبه بذلك ما جرت عليه الحكومات المصرية في ذلك العصر الحديث من استخدام العساكر السودانية (فرق المجانة) لحراسة الحدود والمناطق الصحراوية — وإلى جانب ما ذكرنا من أخبار الرحالة وحكام الجنوب ، أخبار أخرى خلفها قواد القوافل التجارية التي ارتادت تلك البقاع ، مما يدل على اتساع مدى النشاط التجارى بين مصر والسودان خلال الألف الثالث ق . م .

من كل أولئك يتضح لنا ، أن العلاقات بين مصر والسودان قد استقرت تماما على عهد الدولة القديمة ، حتى باتت أقاليم السودان من ممتلكات الدولة المصرية كما يقول المؤرخ البريطانى بديج Budge . ولم تقف جهود حكام الجنوب عند أقاليم السودان ، وإنما عدت ذلك إلى العمل على تنمية العلاقات التجارية مع بلاد بنت .

ولما اضطربت أمور مصر في أواخر أيام الدولة القديمة ، وأصبحت بالانحلال السياسى ، أهمل شأن الجنوب ، وكان من جراء ذلك أن أغارت قبائل الزنوج على السودان الشمالى وغلبت أهله على أمرهم . ثم شاء الله أن تنهض مصر من وراء ذلك على يد شيخ من أبناء الصعيد ، ولد في مدينة الكاب من أعمال أقاليم الجنوب ، وكانت أمه من نساء النوبة . وكان الشيخ هو " المنمحات " الأول حاهل الدولة الوسطى الذى أقام أسرته في عام ٢٠٠٠ قبل مولد المسيح ، وولى وجهه شطر الجنوب ، وأخذ يؤمن حدوده ، ويعيد إليه استقراره . وسار ولده " سنوسرت " على نهجه من بعده ، فبعث بجملات إلى بلاد النوبة ودنقلة ليظهرها من الفتن وليؤمن حدودها من عدوان المغيرين ، وقاد إحداها بنفسه عام ١٩٦٣ ق . م ثم ترك قائده يتحدث إلى الدنيا عن أخبار تلك الحملة . إذ يقول « إنه اخترق أقاليم كوش (ما بين الشلالين الثانى والثالث) وسار مصعدا حتى بلغ أقصى حدود الوادى ، فجمع خراج الأقاليم لفرعون ثم كراجها في ركابه . هنالك أقام فرعون كثيرا من القلاع والحصون في المواقع الحربية ، وعلى أبواب الدروب الموصلة إلى مناجم الذهب في أقاليم النوبة والسودان ، وفي المناطق التى يضيق فيها مجرى النهر مثل سمته وقمة جنوبى حلفا ، وفي مواقع أخرى هامة مثل كرما في إقليم دنقلة . وأُنزلت في تلك الحصون حاميات من عساكر الجيش المصرى ، فأكثر من حولها على مر الزمن منازل المصريين يقيمون فيها ويأولون أعمال التجارة والصناعة وفلاحة الأرض وينشر خاصتهم من ألوان الحضارة والثقافة المصريتين بين أهل السودان ما يعرفون . وغدت كرما عاصمة لحاكم الجنوب يدير منها شؤون البلاد وتعيش من حوله كثير من الأسر المصرية . وظل السودان هادئا واستقرت أحواله السياسية أكثر من ثمانين عاما ، إلى أن ثارت بعض القبائل السودانية بمعونة الزنوج . وانتهى أمر ذلك إلى القصر ، فخرج فرعون وهو حينئذ سنوسرت

الثالث على رأس الجيش عام ١٨٧٩ ، فغضب العصاة وطهر البلاد من آثارهم ورد عليها نعمة الهدوء والاستقرار، ونظم الإدارة، فوضع لها قواعد واساليب جديدة، ثم دعم الحصون القائمة وأمر بتشييد غيرها، وشق في صخور الشلال الأول قناة لتيسير مرور السفن بين شطرى الوادى . وترك في الحصون ألواحاً تذكارية دقن عليها جهوده، وأوصى فيها خلفاءه بالمحافظة على حدود الوادى جاء فيها : «إن امراً من ولدى ، يستطيع أن يحافظ على تلك الحدود هو ابنى من صلبى، انه يشبه أباه ويصون ملك من أنجبه . فاما من قعد عن ذلك ، ولم يزد عن حياضى فذلك ليس من ولدى . إن هذا تمتالى أقيم لكم على الحدود طه أن ينفعكم فذودوا عنه ” .

يعتد ذلك الفرعون صاحب السودان بحق ، فعلى عهده استقرت الأمور واقشرت المعابد لأرباب البلاد وصلى الأخص “آمون” الذى ظل رب أرباب الوادى زهاء خمسة عشر قرناً ، وهنا يقول برستد “تمصرت بلاد النوبة وانطجت بطابع الحضارة الفرعونية انطباعاً لم يمح (١) .

ثم تكرر دورة الفلك وتصاب مصر بنكسة من نكسات الانحلال السياسى فاجتاحها الهكسوس، ثم تنهض من وراء ذلك على يد أمراء من إقليم طيبة، استعانوا فى جهادهم ضد الهكسوس بمساكر من رجال النوبة ، ثم وفق أحدهم وهو أحبس الى إجلاء الهكسوس . وهو لم يكدهم فعل حتى طار نحو الجنوب ، ليرد على الوادى وحذته بعد أن أدرك أن الحياة المصرية تبقى مبتورة عرجاء ولن يتم لها الكمال بغير السودان . ونظفائه من ملوك الأسرتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة جهود جبارة موفقة معاً فى المحافظة على كان الوادى والعمل على رفاهية مصره وسودانه ، فأنزلوا كثيراً من الأمر المصرية أقاليم السودان كما أكثروا من دور العبادة المصرية وعلى الأخص آمون رب أرباب الوادى الذى أسموه صاحب أقاليم الذهب ، كما خلعوا على نائب الملك لقب أمير بلاد الذهب . وليس أدل على اهتمام فرعون الأسرة الثامنة عشرة بالسودان وتقديرهم لجهود من تقدمهم فى العمل على توطيد أركانه من أنهم امرؤا بعبادة سنوسرت الثالث صاحب السودان الأول ، كما عبد خلفه رمسيس الكبير فى معابد السودان بعد ذلك بقرون .

ومنذ عهد فرعون أمنوفيس الأول (١٥٥٠) ونحن نسمع بسيرة حاكم الجنوب ينوب عن فرعون فى إدارة السودان ويحمل لقب “ابن الملك وحاكم السودان” وجعل عرشه فى “نباتا” على شاطئ النيل ، فى المكان المعروف اليوم باسم “جبل بركال” على مقربة من محطة كريمة .

ولقد كانت نائب الملك (حاكم السودان) يحج الى مصر فى كل عام، فيقصد الى طيبة عاصمة الوادى يومئذ ومن حوله زعماء العشائر وجهاء السودان لتقديم الخراج والهدايا وتقديم فروض الولاء لفرعون . ومظاهر تلك المواقب مسجلة على صفحات القبور فى طيبة ، وهى تشير جميعاً الى مقدار ما أصابت حياة السودان من تقدم فى شئون الحياة المختلفة .

(١) Breasted, op. cit., p. 446.

واستطاع الرعامسة أن يحافظوا على كيان الوادى ، وأصبحت حياة السودان على أيامهم أكبر قسماً من التقدم، ونزحت كثير من الأسر المصرية إلى السودان، كما نزحت أسر سودانية إلى مصر وبلغ بعض رجالها أرفع مناصب الدولة، كما ساهموا في وحدات الجيش المصرى يسرون مع إخوانهم من المصريين تحت راية فرعون إلى أقطار الأرض وجزائر البحر، ليقيموا له أول امبراطورية عرفها تاريخ الدنيا. وليس أدل على رفاهية السودان في ذلك العهد من شهادة المؤرخ برستد، إذ يقول في حديثه عن رسوم قبر من يدعى "بنو" أحد رجال ومسييس السادس في أبريم :

"ساد الأمن والرفاهية تلك الربوع تحت إمرة المديرين المصريين الذين حلوا محل الأمراء الوطنيين عند نهاية عهد الأسرة الثامنة عشرة (١)".

والواقع أن السودان قد أصبح في ذلك الوقت جزءاً لا يتجزأ من مصر، وإلى ذلك يشير ريسنر إذ يقول : "وفي عهد الدولة الحديثة أصبح الوادى من الشلال الرابع جزءاً أصلياً من مصر" (٢).

ولما ضعفت امبراطورية الوادى وأذنت شمسها بمغيب، وسيطرت على مصر أسرة ليبية عند عام ٩٤٠ ق.م ، انقسمت مصر لإمارات صغيرة وأخذ الأمراء يكاف بعضهم بعضاً، والتجأ كهنة آمون إلى السودان لأنهم أبوا أن يخضعوا لسلطان الليبيين ، وأخذوا يذشرون الحصار في ربوع السودان، وأقام كبيرهم في نباتا ملكاً جديداً، وجعل من نفسه وارثاً شرعياً لعرش فرعون. وظل ذلك الملك يتقل من السلف إلى الخلف، حتى آل إلى الملك الشاب بعنخى وتراءى له أن يسترجع بقية الوادى من أيدي الناصبين ، فسار إلى الشمال على رأس جيش قوى، وقدر له أن يجلي الناصب عن شمال الوادى، فرد على الوادى وحدته وكان ذلك عام ٧٤٠ ق.م (٣).

وعلى حد قول برستد، يرينا هذا بشكل أوضح من أى وقت آخر الظروف التي كانت تنشأ على الدوام في مصر كلما انتاب السلطة المركزية أى ضعف . إذ كان ذلك الضعف يوحى للأمراء المحليين باستعادة استقلالهم بل باغتصاب عرش فرعون تدريجياً دون الاستهداف للاخطار (٤) . فلم يكن إذن اتخاذ نباتا عاصمة لهذه الدولة الجديدة أكثر من انتقال الملك من أسرة مصرية إلى أخرى وانتقال العاصمة من الشمال إلى الجنوب. ويبدو أنه قد تبين على مضي الزمن، أنه لم يكن من اليسير حكم دولة النيل من عاصمتها الجديدة في أقصى الجنوب ، فنقل شاباكا (Shabaka) ثالث ملوك الجنوب مقره وعاصمة ملكه إلى طيبة (٥) لتكون مكاناً وسطاً بين أقصى الشمال وأقصى الجنوب .

(١) Breasted, op. cit., pp. 507-508.

(٢) Reisner, op. cit., p. 287.

(٣) Breasted, op. cit., pp. 35-36.

(٤) Breasted, op. cit., pp. 537 ff.

(٥) Reisner, op. cit., vol. II, p. 46.

وعندما غزت آشور مصر في عهد طهرافا (Taharka) خامس ملوك نباتا ، ولم يستطع هذا الملك صد الزحف الأجنبي عن شمال مملكته ، انسحب جنوبا تاركا الدلتا تحت رحمة الآشوريين^(١) . وما كاد آشور حادون (Esarhaddon) ينسحب الى نينوى ، بعد أن أقسم له أمراء الدلتا بيمين الطاعة ، حتى بادر أولئك الأمراء الى الخنث بينهم للقاهر الأجنبي ، ودعوة فرعونهم الوطني "طهرافا" لاستعادة سيطرته على الدلتا ، فلم يتوان طهرافا عن الاستجابة الى دعوتهم^(٢) . وعندما عاودت آشور فتح مصر للمرة الثانية في عهد طهرافا وكاد يتكرر ثانية ما حدث من قبل ، ألقى القبض على أمراء الدلتا . غير أن الآشوريين لم يلبثوا أن صفوا عن "نخاو" ، أمير سايس ، وأقاموه حاكما على الدلتا وأحاطوه برجال آشوريين ، فحال ذلك دون أفلاح طهرافا في استعادة الدلتا ، لكن بقية الوادى جنوبى ذلك استمرت تحت سيطرته^(٣) . وعندما نجح تننمون (Tanutamoni) خليفة طهرافا في غزو الدلتا ونصب نفسه في منف فرعوناً على مصر بجمعها ، أثار عليه ذلك "آشور بانينال" الذى غزا مصر ثانية عام ٦٦١ ق . م وطارد تننمون في الوجه القبلى ، مما حدا به الى الانسحاب الى أقصى الوادى ، فكان ذلك خاتمة سيادة نباتا على شمال الوادى^(٤) .

واذا كان منذ ذلك الوقت لم يتح لملوك الدولة المصرية فى الجنوب استعادة الشمال ، فإنه لم يتح أيضا لملوك الشمال ، سواء من أبناء البلاد الأصليين كملوك العصر الصاوى^(٥) أو من غزاتها الأجانب كالفرس^(٦) والبطلمية^(٧) والرومان^(٨) استعادة الجنوب ، وذلك بالرغم من المحاولات التى بذلها فى هذا السبيل إسماتيك الثانى وقيزوبطامبوس الثانى . ولا ريب فى أن هذه المحاولات — بنقض النظر عن نتائجها — تنهض دليلا على أن حكام مصر مهما اختلفت أجناسهم والعصور التى تولوا الحكم فيها كانوا يرون أن جنوب الوادى جزء متمم لشماله .

وما دام الجنوب يهم الشمال الى هذا الحد ، فكيف نفسر عدم تحقيق الوحدة السياسية بين شقى الوادى منذ العصر الصاوى حتى نهاية العصر الرومانى ؟ يجب أن يلاحظ أولا ، أنه منذ العصر الصاوى أخذت مصر تولى وجهها شطر البحر الأبيض المتوسط ، بتأثير مائشاً بين ملوكها والإغريق من علاقات لم يؤد كراستين وتعاقب الأجيال الا الى توكيدها . وقد كانت لملوك العصر الصاوى صلات وثيقة بالإغريق ، هذا الى أنهم كانوا أضعف من أن يسيطروا على مملكة الجنوب ، بل من أن يصدوا عدوان الفرس عن مملكة الشمال . أما فى العصرين الفارسي والرومانى ، فإن مصر لم تعد عندئذ وحدة سياسية مستقلة تدير شؤنها وترعى مصالحها وتستهدف تدعيم مكانها ، وإنما

(١) Breasted, op. cit., p. 555 ; Reisner, op. cit., p. 49.

(٢) Breasted, op. cit., p. 556 ; Reisner, op. cit., p. 51.

(٣) Breasted, op. cit., pp. 557-8.

(٤) Breasted, op. cit., pp. 558-60.

(٥) Breasted, op. cit., pp. 561-585.

(٦) Budge, op. cit., vol. II, pp. 91-5.

(٧) Budge, op. cit., pp. 109 ff ; Diod. I, 37 ; Theocritus, Idyll XVII, 86 ff.

(٨) Budge, op. cit., pp. 166 ff.

غدت ولاية في امبراطورية كبيرة لا يعينها الا الفوز باكبر قدر من المغنم المباشرة مع أقل قدر من التبعات وتجنب الانحدار بعيدا عن مركز الامبراطورية في قارة افريقية .

أما في عصر البطلمية فإن الملوك الفاتحين في هذه الأسرة قد انصرفوا بوجه عام الى تكوين امبراطورية بحرية لهم حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط الشرقية وبحرايجه ، مدفوعين الى ذلك بعدة عوامل ، أهمها ظروف النضال مع خلفاء الإسكندرا الأكبر على اقتسام الامبراطورية المقدونية ، وطبيعة أصلهم ونشأتهم ، وما بينهم وبين الإغريق من الوشائج حتى انهم جعلوا أكثر اعتمادهم على الإغريق في تشييد صرح دولتهم ، وتقديرهم أن امبراطورية تتألف من أقاليم تمت بصلة الى الحضارة الإغريقية وتقع بالقرب من مراكز هذه الحضارة تكون أبقي لهم على الدهر ، وأجدي عليهم ، وخير نصير لهم في تحقيق ما كانوا يهدفون اليه من لعب الدور الأول في سياسة البحر الأبيض المتوسط الدولية . ولا ريب في أنهم قد استشعروا أن مكاتهم الدولية — في عالم تعتبر فيه الحضارة الإغريقية أرفع الحضارات طرا — كانت تتوقف الى حد كبير على ظهورهم في ثوب رافعي لواء الحضارة الإغريقية ، بخلع مسحة ولو ظاهريه من هذه الحضارة على دولتهم . واذا كان ذلك ميسورا فيما يخص مصر ، فقد كان ضريبا من المحال فيما يخص كل وادي النيل . ولعل البطلمية أن يكونوا قد قدروا أن تحقيق وحدة وادي النيل ، كان من الممكن أن يحمل في طياته خطرا داهما عليهم باعتبارهم ملوكا إغريقيا أخرجوا من أفق تفكيرهم بناء دولة قومية ، وذلك أن وحدة الوادي بما تنطوي عليه من احياء سيرة الفراعنة المعظام ومجد وادي النيل القديم ، قد تفضى الى بعث أمة وادي النيل من جديد ، فيتلاشى في أرجاء بلادها الفسيحة رسل الحضارة الإغريقية ، ولا يلبث أن يرتق فرعون وطني عرش وادي النيل . ومن ثم اكتفى أظلم البطلمية بالمحافظة على سلامة حدودهم الجنوبية ، وعقد أواصر الصداقة مع مملكة الجنوب ، والاهتمام بتجارة الجنوب والشرق وخاصة عن طريق البحر الأحمر . ويتضح ذلك من اهتمامهم بالتاج مصنوعات تتفق وأذواق أهل الشرق والجنوب ، ومن ارتياد البحر الأحمر حيث وصل المستكشفون جنوبا حتى رأس غاردافوي (Gardafui)^(١) ، ومن تأسيس الثغور على شواطئ هذا البحر افرقية من رأس خليج السويس حتى بوغاز باب المندب^(٢) ، ومن تأمين الملاحة في هذا البحر بإنشاء أسطول لحماية التجارة في تلك الأصقاع^(٣) ، وكذلك من إنشاء منصب " قائد البحر الأحمر والبحر الهندي " ^(٤) ، ومن تيسير سبل اتصال وادي النيل بهذا البحر ، كما يبدو من العناية بالطرق المائية والبرية التي تربط الوادي بالثغور المصرية على البحر الأحمر^(٥).

(١) Jouguet, L'Égypte Ptolém. 1111 L'Égypte Nébou Egypte, el par H. 111111, vol. III, p. 111. P. 111111 L'Economie Royale des Lagides, pp. 111-111.

(٢) Jouguet, op. cit., p. 111; Præaux, op. cit., pp. 111-111.

(٣) Jouguet, op. cit., pp. 111-111.

(٤) Rostovtzeff, Social and Economic History of the Hellenistic World, p. 111.

(٥) Jouguet, Meeonian Imperialism, pp. 111-111; 1111, Egypte 111111 P. 111111, pp. 111-111.

ويتضح إذن أن البطلمة قد قدروا أنه كان يمكنهم الاستغناء عن وحدة وادي النيل بإمبراطوريتهم البحرية والعلاقات التجارية التي أنشأوها مع الجنوب والشرق . لكن يبين أن التوفيق قد أخطأهم في هذا التقدير ، فمن ناحية كفهم إنشاء هذه الإمبراطورية جهوداً وأموالاً طائلة ، ودفعهم إلى ممالأة الإغريق على حساب المصريين ، واستنزاف موارد البلاد ، واستثارة عداء الكثيرين عليهم .

ومن ناحية أخرى عند ما اشتد مساعد منافسيهم ، وأخذت روما تتسع باطراد في شرق البحر الأبيض المتوسط ، فقد البطلمة إمبراطوريتهم البحرية ولم يبدوا في داخل دولتهم عضداً كافياً حتى للاحتفاظ بملكهم من المدون الخارجي . وهكذا استنفدت البطلمة قوتهم ، وأضعفوا ثروتهم ، فالتهمت روما دولتهم لقمة سائغة .

وغير شاهد على أنه لم يكن لكل من شق الوادي غنى عن الآخر ، ما رأيناه من مصير شمال الوادي بعد انصراف حكمه عن جنوبه ، وما نعرفه من مصير جنوبه بعد انفصاله عن شماله . حقا أن الجنوب قد أفلح في الاحتفاظ باستقلاله بضعة قرون ، إلا أن حضارته أخذت تتدهور باطراد ، كما أن عوامل الضعف والانحلال لم تلبث أن دبت إليه ، حتى راح في منتصف القرن الرابع ضحية لا للإمبراطورية الرومانية المتحضرة ، بل لدولة اكسوم المتأخرة^(١) . وفي الواقع أن حالة البداوة التي كان عليها الجنوب قبل انضمامه إلى الشمال ، وحالة الحضارة والرفاهية التي بلغها الجنوب في أثناء وحدته مع الشمال ، وحالة الهمجية التي آل إليها آخر الأمر بعد انفصاله عن الشمال ، وما يعمل المستعمرون اليوم على تحقيقه من الاحتفاظ بجنوب السودان على ما هو عليه من التأخر ، كل ذلك ينهض دليلاً قاطعاً على أن جنوب الوادي لا يستطيع أن يتفصل عن شماله إذا كان يرجو لنفسه ما يرجوه الشمال له من حياة متحضرة كريمة .

وقد كان يحز في نفوس أهل الجنوب ، حتى بعد انفصالهم السياسي عن الشمال ، خضوع أشقائهم في الشمال للحكم الأجنبي . وأبلغ دليل على ذلك ، وعلى قوة الرابطة بين الفريقين في الإخاء والحضارة والمشاعر ، أنه عندما انتفض المصريون تأثرين على عسف البطلمة وإرهاقهم ، واشتعلت نيران الثورة في البلاد من أقصاها إلى أقصاها على عهد بطليموس الرابع والخامس ، مد لهم أهل الجنوب يد المساعدة إلى حد أنه قد تزعم ثورة المصريين في منطقة طيبة أميران نوبيان ، كافا على التعاقب أرماخيس (Armachis) وأنخماخيس (Anchmachis) ، وأطاحت هذه المنطقة في الانفصال عن ملك البطلمة فترة دامت عشرين عاماً (من عام ٢٠٦ - ١٨٦ ق . م) ، كانت خلالها تحت أمرة الأميرين النوبيين سالفى الذكر ، إذ أن الكثيرين من الوثائق الديموتيقية التي وجدت في تلك المنطقة مؤرخة بسنى حكم أرماخيس أولاً ثم أنخماخيس ثانياً^(٢) . وتحدثت الوثائق

(١) Mac Michael, Historical Background, p. 12, in "The Anglo-Egyptian Sudan from Within", Addis op. cit., p. 36.

(٢) Præaux, in Chronique d'Égypte, 1936, pp. 531-2.

أيضا عن أمير نوبى ثالث ، يدعى هيرجونافور (Hyrgonaphor) ، هزم الجيش البطلمى وكان يحكم أبيدوس فى عهد بطليموس الخامس فيما يظن (١) .

ويشير ذلك إلى أن أرجامنس (Ergamnes) ، ملك دولة الوادى الجنوبية فى ذلك الوقت وهو الذى يحدثنا ديودوروس الصقلى (٢) بأنه تلقى تعليما أغريقيا ، لم يدخر وسعا فى مساعدة ثورات المصريين على البطالمة . ويحدثنا المؤرخ البريطانى بدج (Budge) (٣) بأن هذا الملك انتهز هذه الفرصة وأعلن نفسه ملكا على الجنوب والشمال ، أى على كل دولة النيل الكبرى .

ومما يستحق التسجيل أن مؤرخا بريطانيا آخر ، "بيفن Bevan" ، يحدثنا بصدد الثورات المصرية فى عصر البطالمة على النحو التالى ، "وعند ما تبحث عن العوامل التى تمخضت عن روح هذه الثورة القومية على عهد البطالمة الأواخر ، وخاصة فى مصر العليا ، تقرر أن أحد هذه العوامل العامة ، كان استمرار بقاء التقاليد الفرعونية فى وادى النيل جنوبى مصر ، فإن الغزاة الأغرريق قد أخضعوا مصر ، لكنهم لم يخضعوا كل دولة الفراعنة القدماء ، كل منطقة الحضارة المصرية . وطالما أن المصريين كانوا يرون تقاليدهم القديمة لا تزال سائدة إلى ما وراء الحدود الجنوبية ، فقد كان طبيعيا أن يأبوا الاعتقاد بأنه قد قضى عليها إلى الأبد . أضف إلى ذلك أن القصص القديمة كانت تحدثهم عن ملوك مصريين احتموا قديما فى اثيوبيا على أعلى النيل ، عند ما دهم الأجانب مصر ، ثم هبوا من هناك لاستعادة الوطن حتى شواطئ البحر" (٤) .

وعند ما غزا الرومان مصر ، هب الوجه القبلى نائرا فى وجههم بمساعدة اخوانهم أهل الجنوب (٥) . وما كادت الفرق الرومانية تصل إلى أسوان حتى انقض النوبيون عليها كذلك (٦) . وعند ما علم أهل الجنوب بما صادف "أبوليوس جالوس Aelius Gallus" ، حاكم مصر الرومانى فى عام ٢٥ ق . م . خلال حملته فى بلاد العرب ، انتهزوا هذه الفرصة لغزو منطقة طيبة ، فاستولوا على أسوان والفتين وفيله ، فأرسل ضدهم أغسطس حملة بقيادة برونئوس ردتهم على أعقابهم وتوفلت فى بلادهم جنوبا حتى نباتا وخربت بها تخريبا (٧) .

ومنذ انصرف ملوك دولة الجنوب عن الشمال ، وجهوا اهتمامهم صوب أواسط أفريقية ولا سيما أن النصف الشمالى من السودان يعتبر أقر أجزاء الوادى على حين أن نصفه الجنوبى حاصر بالحيوات ،

(١) Lacau, Un graffito d'Abydos écrit en lettres grecs, *Études de Papyrologie*, II, 1934, pp. 229-249.

(٢) Diod. III, 3.

(٣) Budge, op. cit., vol. II, p. 115.

(٤) Bevan, op. cit., pp. 260-1.

(٥) Budge, op. cit., vol. II, p. 166.

(٦) Mac Michael, op. cit., p. 19.

(٧) Budge, op. cit., vol. II, pp. 187-8

ففيه مساحات واسعة من الأراضى الزراعية ، ويتسلط على مختلف طرق التجارة ، بما في ذلك الطرق المؤدية إلى مناجم الذهب في الصحراء الشرقية وإلى بلاد الحبشة ، وكذلك لم يكن بعيدا عن أراضى الجزيرة وكردفان التي تفيض بالخير العميم . وإذا كان من العسير أن نحدد على وجه الدقة مدى امتداد مملكة الجنوب تجاه أواسط أفريقية ، فإنه يستخلص من الأسانيد التاريخية أن ملوك هذه الدولة كانوا يسيطرون على مديريات حلفا ودنقلة وبربر والخروطوم والنبل الأزرق والجزيرة وذلك الجزء الذى يحاورها من النيل الأبيض ، وأن نشاطهم الحربى قد امتد إلى مديريات كسلا والبحر الأحمر وكردفان^(١) .

وقد بقيت نباتا عاصمة لدولة الجنوب حتى حوالى عام ٣٠٨ ق . م . عند ما انقسمت أثيوبيا إلى مملكتين ، كانت نباتا عاصمة لاحدهما ومروى عاصمة للأخرى^(٢) . وحوالى عام ٢٢٥ ق . م . أفلح ارجامنس ، ملك مروى ، فى توحيد أثيوبيا تحت سلطانه^(٣) . واستمرت أثيوبيا موحدة حتى حوالى عام ١٠٠ ق . م . عند ما انقسمت ثانية إلى مملكتين لم يعد توحيدهما إلا حوالى عام ٢٢ ق . م .^(٤) وفى أواخر القرن الأول ليلاد ، كانت الساطة الحقيقية فى البلاد قد آلت إلى زعماء القبائل ، فلا عجب إذن أنه قد إنتاب أثيوبيا الضعف والانحلال ، وغشيتها القوضى والاضطرابات ، ونحرت فريسة سهلة لملك أكسوم^(٥) .

وعلى الرغم من انفصال دولة الجنوب عن دولة الشمال سياسيا ، فإن دولة الجنوب أى أثيوبيا بقيت من ناحية الحضارة جزءا من مصر ، وعن ذلك يتحدثنا ريسنر^(٦) فيقول : "لقد كانت أسرة كاشتا القوية لا تزال فى البلاد ، كما كانت هناك طبقة عليا من المصريين ، تتألف من كهنة وكتبة وموظفين وصناع من كل نوع . وفى المعابد التى شيدها التمامسة وخلفاؤهم والرمامسة وبعضى وطهراقا كانت طقوس مصر لا تزال تقام يوما بعد يوم ، وفقا لما ورد فى لفائف البردى المصرية التى حفظت فى سجلات المعابد ، فكانت أثيوبيا من الناحية الثقافية لا تزال جزءا من مصر" .

وقد ساعد على استمرار الحضارة المصرية أمدا طويلا فى أثيوبيا عاملان : وهما استمرار العلاقات التجارية بين شقى الوادى من ناحية ، واستمساك أهل الجنوب بالديانة المصرية من ناحية أخرى ، فقد استمر آمون صاحب المكانة الأولى عندهم ، حتى أن ملوكهم كانوا يتوجون فى معبده الكبير فى نباتا .

(١) Reisner, op. cit., vol. II, pp. 60-66.

(٢) Bevan, op. cit., p. 76.

(٣) Bevan, op. cit., p. 244; Cf. Griffith, Meroitic Inscriptions, Part II, p. 24.

(٤) Bevan, op. cit., p. 388.

(٥) Mac Michael, op. cit., pp. 18-19; Addison, op. cit., p. 35.

(٦) Reisner, op. cit., vol. II, p. 56.

وقد درج ملوك اثيوبيا المتعاقبون على تشييد المعابد للالهة المصرية المختلفة . ويبدو الأثر المصرى واضحاً في طراز العمارة وزخرفة النقوش في هذه المعابد^(١) .

ولا أدل على استمساك أثيوبيا بالديانة المصرية ، من أنها كانت آخر معاقل الوثنية في وادي النيل ، فان الديانة المسيحية لم تصبح ديناً رسمياً هناك إلا في منتصف القرن السادس الميلادى . وحسبنا دليلاً آخر على مظاهر الحضارة المصرية في أثيوبيا ، أن حفريات العلماء قد كشفت هناك عن خمسين همراً اتخذها ملوك دولة الجنوب وملكاتهن قبوراً لهم^(٢) . وتبدو جلياً قوة الصبغة المصرية التي اصططبت بها أثيوبيا في أنه على الرغم من إقبال ارجامنس على التعليم الأغريقى ، وعلى الرغم من انفصال أثيوبيا عن مصر سياسياً منذ أربعة قرون ونصف قرن تقريباً إذ ذاك ، فان صبغة القصر والدولة كانت لا تزال فرعونية . فانظر الى بيثن^(٣) يقول : " ومع ذلك اذا كان ارجامنس نفسه قد أقبل على الفلسفة الأغريقية ، فان بقايا الآثار تشهد على أن القصر والدولة استمرا في مظاهرها على النمط الفرعونى ... وعندما توفى ارجامنس كان منوى مومياء الأخير همراً بالقرب من مروي . وقد زين هذا الهرم بمناظر مأخوذة من "كتاب الموتى" وفقاً للتقاليد المصرية الصحيحة . وقد لوحظ أيضاً أن النقوش الهيروغليفيه في مقبرة ارجامنس كانت ذات طابع فرعونى جميل الى حد يبعث على الاعتقاد بأن هذا الملك قد استحضر من مصر صناعات كهنوتيين ...

"وعند "دبدو" الحالية ، لا يزال في الامكان رؤية هيكل شيده ملك أثيوبى آخر يدعى "ازنرامون" (Azechramon) يبدو أنه كان خليفة ارجامنس ، ومن المحتمل أنه كان ابنه . ويبدو هذا الملك في النقوش الهيروغليفيه فرعوناً مصرياً كاملاً ، خلا من كل مظهر نوبى أو دم زنجى ، وينادى بالحقى التقليدى لكل فرعون في أنه ، ملك القطرين ، ...

وإذا كان الانفصال السيامى بين شطرى الوادى قد حد من الاتصال المباشر بينهما وأضعف أثر الحضارة المصرية في الجنوب فأخذت تضيع هناك على مرور الزمن ، فان مصر بقيت على الدوام الطريق الذى تسلكه الحضارة من مراكزها نحو الجنوب . فانه كما نقلت مصر الى أثيوبيا حضارتها المجيدة ، نقلت اليها كذلك طرفاً ولو طفيفاً من حضارة الاغريق والرومان^(٤) .

وكما وفدت على السودان وثنية مصر ، فقد وفد عليها كذلك الدين الجديد الذى كانت مصر في مقدمة البلاد التي اعتنقته وأعنى المسيحية . فان المسيحية لم تدخل السودان عن طريق الحبشة وإنما عن طريق مصر ، نتيجة للتعاليم التي كان القديس مارك يبشر بها في الاسكندرية . وتتضح الصلة الوثيقة بين مسيحي شمال الوادى وجنوبه من أن مسيحي الجنوب كانوا من اتباع مذهب

(١) Budge, op. cit., vol. II, pp. 116 ff.

(٢) Reisner, op. cit., vol. V, pp. 175 ff.

(٣) Bevan, op. cit., pp. 245-6.

(٤) Mac Michael, op. cit., p. 18.

اليعاقة الذى كانت له الغلبة فى الشمال . ويبدو أن الاضطهادات التى قاساها المسيحيون فى مصر على أيدي أباطرة الرومان كانت عاملا هاما فى تسرب المسيحية الى السودان ، حيث يظن أن بعض المسيحيين الذين أبوا الارتداد عن دينهم قد راحوا يبحثون عن ملجأ لهم . بيد أن المسيحية لم تصبح دين اثيوبيا الرسمى إلا حوالى منتصف القرن السادس^(١) . ولم تكن المسيحية إلا أحد مشاغل الهداية والعرفان التى تلقفها السودان قديما عن مصر ، إذ لم تلبث مصر أن زفت إليه الإسلام بعد ذلك بسبعة قرون^(٢) .

ابراهيم نصحي أحمد بدوى

(١) Mac Michael, op. cit., p. 19 ; Budge, op. cit., vol. II, pp. 288 ff.

(٢) Mac Michael, op. cit., p. 20.

٣ - تحول أهل مصر والسودان إلى أمة عربية إسلامية

والآن وقد اتهمنا من كل هذه النواحي ، يمكن أن نعالج موضوع دخول القبائل العربية أرض السودان وانتشارها في جهاته المختلفة باختصار... ظهر الإسلام في القرن السابع الميلادي ، وفتحت مصر في أيام عمر بن الخطاب ، وتوالى الولاة عليها ، وأخذت القبائل المختلفة تهجر إلى مصر بانتظام واستقرار... وإذا كانت القبائل العربية قد سكنت أول ما سكنت حواف الدلتا ، فإنها لم تلبث أن انتشرت في جهات القطر المختلفة ، وامتد توزيعها من الدلتا إلى أقصى جنوب الصعيد... وليس من شك في أن الاتجاه إلى ما وراء الحدود المصرية الجنوبية كان سياسة مقروعة لولاة مصر وحكامها منذ انفتح الإسلام ، لكن كان لابد من مرور وقت يكفي لتوطيد حكمهم في مصر قبل أن يفكروا في التوسع إلى خارج حدودها ، كما أن القبائل نفسها لم تكن بحاجة إلى أن تترك مصر في أول الفتح ، إذ كانت سبل الحياة ميسرة لها ، وكان لها بين السكان مركز ممتاز .

ثم مرت السنين ، ودخلت مصر في العهد المملوكي ، وتغير الموقف بالنسبة للقبائل العربية ، فاستقر عدد منها بين سكان مصر الأصليين ، واندجمت جماعات كبيرة في سكان الدلتا والصعيد ، لكن عددا كبيرا من القبائل ظل محتفظا ببدأوته ، واستمر يعيش نفس العيشة التي تعودها في بيئته الأصلية ، وفضلت قبائل كثيرة أن تبعد عن قوة سلاطين المماليك المركزة في الدلتا ، وأن تتحرك بعيدا عنها في الجنوب ، كما رأى المماليك أن الوقت قد حان لبسط نفوذ الإسلام خارج حدود مصر ، فلم يكن أمامهم إلا الأراضى الواقعة إلى الجنوب منهم ، إذ كان الإسلام قد عم شمال أفريقيا وامتد نفوذ المسلمين حتى المحيط الأطلسي ، وبهذا التقت وجهة نفار سلاطين المماليك بوجهة نفار القبائل العربية البدوية ، التي كانت رغبته قوية في أن تتم رسالتها بلشر دعوة الإسلام وإدخال غير المسلمين في دين الله .

لكن كان هنالك عقبتان في طريق هذا التوسع : أولاها قبائل البيجا الحامية ، التي رأيناها تسكن الصحراء إلى جنوب شرق مصر وإلى شرق السودان ، والثانية مملكة النوبة المسيحية التي كانت قائمة في الجزء الشمالي من السودان . أما البيجا فلم يصمدوا للعرب ، وما لبثوا أن خضعوا لهم ، واختلطوا بهم ، وظهرت فيهم صفات العرب الجثمانية وبعض مميزاتهم الثقافية ، وهي صفات ومميزات برزت على مرور الوقت في جماعات العبادة خاصة ، لكنها قائمة بصورة مخففة في البشاريين والمهاندلوة وبني عامر والأمارار . . وأما المملكة المسيحية في النوبة فقد رأيناها تتفكك تدريجيا أمام ضغط الإسلام وانتشاره إلى أن سقطت نهائيا في القرن الرابع عشر للمسيح ، حيث عممت العقيدة

الإسلامية هنالك ، واستقرت قبائل عربية كثيرة في بلاد النوبة نفسها ، واختلطت الجماعات بعضها ببعض اختلاطا كان يغذيه وصول القبائل وسكنائها بين النوبيين عاما بعد عام .

وبسقوط هذه المملكة المسيحية تدخل علاقة مصر بالسودان في دور جديد ، وتختلط الأصول والانساب اختلاطا يصل الى درجة الاندماج ، وتسرى دماء الشمال في دماء سكان الجنوب ، سريانا سريعا لم يكن هنالك ما يوقفه أو يحد من شدته ، ونصبح وإذا العشائر والبطون في السودان متفرعة عن العشائر والبطون التي استقرت في الشمال ، وإذا الأمر السودانية تتصل أنسابها بأولاد عموماتها وختولتها في صعيد مصر بوجه خاص . . ذلك لأن زوال مملكة النوبة المسيحية قضى على العقبة التي كان يمكن ان تعترض الإسلام والقبائل الإسلامية في حركتها نحو الجنوب ، وهي عقبة طارئة لا يستند لها سند من العوامل الجغرافية ، ولا يساعدها مساعد من العوائق الطبيعية ، ففسد رأينا أسباب الاتصال كلها قائمة بين شطرى الوادى منذ فجر التاريخ ، ورأينا أن التداخل والاندماج مما توحى بهما كل مقومات البيئة ، . . وكان أهم الشرايين التي سرى عن طريقها الدم العربى والثقافة الإسلامية الى أجزاء السودان المختلفة هي :

(أ) الطريق الذى كان يتجه جنوبا بشرق من أسوان وكوروسكو ، قاطعا أرض البجاء ، ورابطا بين مصر والأقاليم السودانية المساحلة للبحر الأحمر ، وأهمية هذا الطريق أهمية محدودة إذا هي قيسست بأهمية الطرق الأخرى في (تعريب) السودان ، نظرا لما تتميز به أرض البجاء من فقر في المرعى ، وقلة في الماء ، ونظرا لأنها تبعد عن مجرى النيل الذى كان السكان يحاولون أن يقتربوا منه بقدر الامكان .

(ب) الطريق الذى كان يتبع مجرى النهر ، وهذا هو الطريق الطبيعى الذى ربط بين مصر والسودان منذ أقدم الأزمنة ، وإذا كانت بعض القبائل قد آثرت أن تستقر على جوانب النهر ، فإن منها ما انتقل غربا بطريق وادى الكاب ونزل الأراضى المحيطة به .

(ج) الطريق الذى كان يبدأ من كورتى ، على طول وادى (مقدم) وعبر الدبة على طول وادى (الملك) الى كردفان ، حيث تتفرع الهجرات في شكل المروحة ، فمنها ما يتحرك الى دارفور وما يتصل بها في الغرب والجنوب ، ومنها ما يسير على جوانب النيل الأبيض وعبر صحراء (بيوضة) وأعلا العطبرة والنيل الأزرق في اتجاه جنوبى شرقى الى حدود الحبشة .

وقد وجدت القبائل في هذه البيئة الحديدية ما ذكرها بيئة الأولى ، بل لعلها وجدت في غنى مراعيها ما لم تجده في أراضى مصر من مراعى كافية ، وكان انبساط سهول السودان ، وعدم وجود

معارضة تذكر من جانب القلة التي كانت تسكن السودان وقتئذ ، والتحمس لنشر الدعوة الإسلامية مما وسع نفوذ العرب بسرعة ، وأعطى معظم أقاليم السودان ذلك الطابع الذي ربطها بباقي العالم الإسلامي ؛ وجعل سكانها يتجهون إليه ، ويعقدون آمالهم عليه ، ويعتبرون أنفسهم جزءا لا يتجزأ من أراضيه .

ولكى نفهم انتشار العرب في جهات السودان المختلفة ؛ ونذكر صلة قبائله بالقبائل العربية التي تسكن مصر وتتوزع في الدلتا والصعيد ؛ لابد من الإشارة الى أن العرب يقسمون تقسيما عاما الى مجموعتين رئيسيتين :

الأولى — مجموعة العرب الجنوبيين أو القحطانيين ؛ ومن هؤلاء بنو قضاة (بل ، بنو كلب ، جهينة) وطىء (جذام ، لحم ، الأزد ، الأوس ، الخزرج) الخ .

الثانية — مجموعة العرب الشماليين أو العدنانيين ، ومنهم قيس عيلان وربيعة وكنانة (قريش بنو العباس ، بنو أمية) وسليم وهوازن ... الخ .

ويكفي أن نستعرض هنا تلك القبائل التي لها ما يمثلها الآن بين سكان السودان ، مشيرين الى سكناها في مصر ثم حركتها الى الجنوب :

١ — بنو جذام : سكنوا شرق الدلتا منذ أيام الفتح الإسلامي لمصر حتى حوالي ١٤٠٠م ، ومن هؤلاء (بنو عقبة) الذين انفصلوا عن بقية الجذاميين ليصلحوا بنى هلال في شمال أفريقيا ، ثم هم يظهرون في فترة متأخرة في السودان ، إذ هم يمثلون في جماعات (الكبابيش) الذين يسكنون الإقليم الواقع شمال كردفان .

٢ — بنو طىء : هبطوا مصر بعد الفتح بحوالى قرنين أو ثلاثة قرون ، وسكنوا جهات الدلتا المختلفة حيث لحق بهم عدد كبير من أهلهم ؛ ومن بنى طىء (تملة) الذين يمثلون تمثيلا واضحا جدا بين (البقارة) وهم رعاة الماشية في السودان .

٣ — جهينة : هذه هي أكبر القبائل تمثيلا في السودان ، وإليهم ينتسب أكثر من نصف القبائل العربية فيه ، وعرب جهينة أتوا أصلا من الحجاز ، ودخلوا مصر مع الفتح ، وقد اشتركوا مع غيرهم من العرب في غزو بلاد البجاء في حوالى منتصف القرن التاسع ، وقد انتقلت غالبية جهينة الى الصعيد ، ثم اشتركوا في إسقاط مملكة النوبة المسيحية ، وزحفوا على انقاضها الى كردفان ودارفور ، كما تحركوا جنوبا متبعين بحرى النيل وروافده تجاه الحبشة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر .

٤ — كثانة وقريش : ومن هؤلاء بنو أمية وبنو العباس ، مواطنهم في الجزيرة العربية تهامة والحجاز ، وقد وصلت أعداد كبيرة منهم الى مصر مع الفتح ، وكانوا ممثلين تمثيلا قويا في الصعيد في القرن الخامس عشر الى جانب عرب جهينة. وفي السودان الآن قبائل كثيرة من كثانة يملكون المشاية غالبا ، وأكثر القبائل التي تعيش على جانبي النيل في شمال السودان تنسب الى بنى العباس ، ومن المكاتب من يرى أن عربيا من بنى أمية قد عبروا البحر الأحمر ونزلوا مباشرة في أرض السودان في القرن الثامن ، وربما كان (للفننج) صلة بهؤلاء ، إذ أن العرف يجرى بين (الفننج) بأنهم أمويون منسبتون .

٥ — فزارة : كانوا ينزلون حول مكة في الجزيرة العربية ، ثم هاجروا الى مصر في فترات متباعدة ، فمنهم من جاء مع الفتح ، ومنهم من جاء في القرون الحادى عشر مع بنى هلال ، وإلى فزارة ينسب معظم رعاة الإبل في غرب النيل الأبيض .

٦ — ربيعة : وصلت غالبيتهم الى مصر في منتصف القرن التاسع ، وقد اندفعوا بسرعة إلى الجنوب ، وانضموا إلى جهينة في حملاتهم ضد البجاء... وقد استقرت ربيعهم على حدود النوبة شمال أسوان ، واختلطوا دون شك بالنوبيين ، وإليهم ينسب بنو كتر (الكتوز) الذين يسكنون وادى النيل فيما بين حلفا وأسوان . (يجد الفارنى تفاصيل هذا في كتاب البيان والاعراب للقرنيزى ، وفي كتاب تاريخ العرب في السودان لما سكا يكل) .

فإذا نحن استثنينا تلك الجماعات العربية القليلة التي وصلت إلى السودان رأسا ، عبر البحر الأحمر — سواء أكان ذلك قبل الإسلام أم في زمن التوسع الإسلامى ، أم كانت هجرات حديثة كالتى أوصلت قبائل (الرشيدة) إلى حيث ينزلون الآن في الشمال الشرقى للسودان — فإن "تعريب" السودان في الواقع إنما تم عن طريق مصر ، إذ لا يسجل التاريخ — في أى عهد من عهوده — وصول موجات هامة أو هجرات عنيفة إلى السودان عن طريق غير طريق بحرى النيل من الشمال إلى الجنوب ، وهذه الحقيقة في ذاتها تبين بوضوح كيف يرتبط سكان معظم السودان في تاريخهم الحديث بسكان مصر بروابط دموية قوية ، يمكن أن تتخذ خطوة قوية مكملة لما رأيناه من ارتباط في الأصول الجنسية القديمة . ولو أن "تعريب" السودان قد تم عن طريق الشرق مثلا ، وكانت القبائل قد جاءت عبر البحر الأحمر وباب المنذب ، إذن لكان لتوجيه السودان وعلاقته الاثنوجرافية بمصر قصة أخرى ، تفيد دعاة الانفصال ، الذين لا يمكن أن يحذوا لدعواهم سندا إذا أخذت هذه الحقائق الثابتة في الحسبان .

ويصح أن نشير — قبل أن ننتهى من هذه النقطة من البحث — إلى أنه من المحتمل أن بعض القبائل العربية قد وصلت إلى غرب السودان من شمال أفريقيا ، متبعة الطرق التى كانت تسلكها القوافل وهى تقطع الصحراء الليبية شمالا وجنوبا ، وربما وصل إلى أرض دارفور قبائل

من هذا الطريق ، وكان لهم أثر في صبغ هذا الإقليم بالصبغة العربية ، فإذا تحقق هذا كان لبعض الأساطير السائدة بين سكان هذه المنطقة عن أصولهم وأنسابهم أساس من الحقيقة ، فالقبائل السودانية يجمع على ربط سلاطين دارفور بأصل عربي من سلالة بني العباس ، الذين جاءوا من شمال أفريقيا ، وكانوا قد هاجروا إليها بعد سقوط بغداد ، وتفرقوا فيها بعد ذلك إلى جهات أفريقيا المختلفة ... وعادة أهل دارفور يرجعون أنسابهم إلى الهلالين الذين اشتهروا في تونس بعد هجرة تلك القبائل إليها ... وأياً كان الأمر فإن ذلك لا يغير من الحقيقة السابقة في شيء ، ولا يشكك في أن "عرب" السودان إنما تم عن طريق هجرات القبائل العربية من الشمال ، متبعة في معظم الأحوال بحرى النيل .]

وسيق علينا بعد ذلك أن تؤكد صعوبة تحديد مدى انتشار العرب في أرجاء السودان، ذلك لأن الدراسة الاثروبولوجية لسكان هذا الشطر من حوض النيل دراسة ناقصة ، وكل ما يقال عن التمييز بين الجماعات المختلفة إنما يستند غالباً على تلك الصفات الظاهرية التي لا يمكن الاعتماد كثيراً عليها ، وعلى لون البشرة بصفة خاصة ، مع أن هذا المقياس أضعف المقاييس التي يمكن الأخذ بها في دراسة الأجناس . وإذا اتخذ توزيع القبائل العربية أساساً ، فالعرب إذن يسكنون غالبية الجزء الواقع شرق بحرى النيل فيما عدا منطقة البجاء (ولو أن البجاء لم يخلصوا من أثر العرب) من حدود السودان الشمالية حتى جنوب الأزرق ، كما يتوزعون على جانبي النهر من الشمال حتى جنوب (جبلين) ، أما في غربي النيل فلهم معظم الأراضي حتى أعلى بحر الغزال ... لكن ماذا في الإقليم الانتقالي إلى أعلى النيل ؟ ؟

لقد أشرنا إلى أن الظروف الطبيعية تقتضى التدرج وتستوجب التداخل ، وإذن فما من شك في أن الأثر العربي في الناحية الجنسية قد وصل بدرجات متفاوتة إلى أرض (النيلوتين) ، كما أنه ليس من شك في أن عملية "التعريب" لهذا الإقليم الذي لم يعرب كله بعد كانت مستمرة ، وكان من المنتظر أن يتم في الجنوب شيء مما تم في الشمال ، ولولا حالة القوضى التي انتشرت في السودان قبل الفتح المصري في أوائل القرن التاسع عشر ، ولولا تلك السياسة الانجليزية التي تحولت بشدة دون وصول المؤثرات العربية إلى الجنوب ، ولو أن هذه السياسة التعسفية قد انتهت ، وتركت الأمور تجري طبيعتها في السودان لوصلت القبائل والجماعات العربية إلى قلب إقليم (النيلوتين) ، ولضاق الموت الجنسية والثقافية التي تفصل بين أقلية من سكان السودان وبين غالبية سكانه ، وكان في هذا صالح الجنوب قبل مصلحة أهل الشمال .. ولن يكون هناك ما يقف في سبيل هجرة الجماعات الشمالية ، إذ أنها تنتقل إلى بيئات نظائرها الاقتصادية يقوم على الرعى وهو نفس النظام الذي يعيش عليه غالبية القبائل الشمالية إلى الآن .

على أنه رغم انتشار الإسلام في السودان ، وتعمير كثير من القبائل العربية لأقاليمه المختلفة ، فقد ظلت شخصيته — حتى الفتح المصري — مفقودة ، ولم يكن هناك في الواقع اسم واحد

يمكن أن نطلقه على كل أقاليمه ، فنظام العرب نظام قبلى يشجع الانفصالية والانعزال ، ودخول الاسلام فى السودان لم يتم بطريق الفتح المنظم الذى كان يعتمد على سلطة مركزية تفرض قوتها وسلطانها على السكان ، وإنما تم على أيدي قبائل مختلفة وفى فترات متعددة ، وكان هم كل قبيلة أو مجموعة من القبائل أن تبسط سلطانها على إقليم معين ، تنفرد به وتعيش فيه ، وما يعينها بعد هذا أن تتحد مع غيرها من القبائل ، أو تبذل مجهودا مشتركا لتنظيم حكم البلاد .

ومن هنا كان هذا التفكك الذى تميز السودان به حتى أوائل القرن التاسع عشر ، وكانت تلك الإمارات والسلطنات المتعددة ، التى يكفى أن نشير هنا الى أهمها إشارة سريعة ، لنكمل الصورة ولنرى كيف أن السودان مدين فى الواقع — بوجوده كوحدة لها كيان ولها شخصية — الى الفتح المصرى الذى تم على يد عامل مصر الكبير^(١) :

أولا — مملكة سنار — وكانت تمتد من الشلال الثالث الى أقصى جبال فازوغلى ، ومن سواكن على البحر الأحمر الى النيل الأبيض ، وكانت مملكة سنار مقسمة الى عدة ممالك ومشيخات ، وكان لكل ملك أو شيخ استقلاله ما دام يدفع الجزية المقررة لمملوك سنار ، وقد تقسمت هذه المملكة قسمين ، قسم تابع لفتح هو الذى كان يقع جنوب بلدة (أريجى) قرب المسلمية ، وقسم يقع شمال هذه البلدة تابع لمشيخة قزى الخاضعة لسلطان الفنج .

ثانيا — مشيخة العابدلاب — وهى التى كان مركزها بلدة (قزى) ثم انتقلت الى الحلفاية فعرفت بمشيخة الحلفاية ، وقد امتدت من حجر العسل الى سوبة ، وكان لها السلطة على جميع الأراضي من أريجى الى الشلال الثالث .

ثالثا — الممالك والمشيخات التى خضعت رأسا لمملوك الفنج :

١ — مشيخة خشم البحر : قامت شرق النيل الأزرق بين رنقة والرصيرص ، وكان مركزها (رنقة) ، وقد عرفت ببلاد خشم البحر أو فم البحر لأن بحر النيل لا يصلح منها جنوبا .

٢ — مملكة فازوغلى : قامت جنوب مشيخة خشم البحر ، وامتدت من الرصيرص الى قداسى وكانت عاصمتها (فازوغلى) .

٣ — مشيخة الحمة : قامت على نهر الدندر ومركزها دبركى .

٤ — مملكة بنى عامر : قامت فى الصحراء الشرقية بين البحر الأحمر وخور بركة شرقا وغربا ، وبين عقبى على البحر الأحمر وبلاد الحبشة شمالا وجنوبا .

٥ — مملكة الحلائقة : نسبة إلى قبيلة الحلائقة — وهى من البجاء — ومركزها جبل كسلا على نهر الجاش .

(١) اعتمدنا فى الكلام على مشيخات السودان وسلطانته — قبل الفتح المصرى فى القرن التاسع عشر — على كتاب

تاريخ السودان ، لنوم بك شقير .

رابعاً — الممالك والمشيخات التي خضعت للفتح بواسطة العابدلاب :

- ١ — مشيخة الشنابلة : قامت على النيل الأزرق شمال سنار ومركزها المسلمية .
 - ٢ — مملكة الجعليين : قامت شمال مشيخة العابدلاب على انقراض مملكة (مروى) القديمة ، بين حجر العسل والدامر ، وكان مركزها (شندى) ، وكانت مملكة قوية تولاهها ملوك الجعليين ، وكانت شندى قبل الفتح الإسلامى مركزاً من أهم مراكز التجارة فى السودان .
 - ٣ — مملكة الميروفاب : شمال مملكة الجعليين ، بين المقرن ووادى الستير ومركزها بربر ، وكان لها ككروطاقية .
 - ٤ — مملكة الرباطاب : امتدت من الستير الى الشاغية فيما وراء أبو حمد ، وكانت تتنازع ككروطاقية مع الميروفاب .
 - ٥ — مشيخة المناصير : امتدت من الشاغية الى الشلال الرابع وكان مركزها السلامات .
 - ٦ — مملكة الشاغية : التى قامت على أطلال مملكة نبتة القديمة ، وقد امتدت أراضيها من الشلال الرابع الى أبى دوم قشابى ، وكان مركزها مروى ، وهى مملكة عربية بحتة ، قام شمالها بمسكة الدقار ودقطة والحدق وارقو ، وكانت كلها ممالك نوبية أو نوبية متأثرة بالعرب . وكانت مملكة ارقو هى أقصى الممالك التى امتد إليها نفوذ الفتح شمالاً ، أما البلاد بينها وبين الشلال الأول فقد تولاهما الكشاف الأتراك فى سكوت والمحس .
- خامساً — سلطنة دارفور — ويظهر أنها كانت مقسمة قبل وصول العرب إليها الى عدة سلطنات فى جماتها سلطنة الفور فى جبل مرة ، وقد استمر النفوذ لسلطين الفور حتى ١٨٧٥ ، حين استولت مصر على بلادها وضمتها الى أراضيها فى السودان .
- ولعل من المهم أن نشير الى أن سلطان الفور كان يمتد عند الفتح المصرى فيشمل كردفان ، التى كانت تحكم بحكم يعينون من قبل سلطان دارفور ، وربما كان هذا من الأسباب التى مهلت سقوط كردفان بعد دخول جيش محمد على مدينة الأبيض تحت قيادة محمد الدفردار عام ١٨٢١ .
- هكذا كان السودان مقسماً الى ممالك وسلطناته ، وكانت وحدة سكانه منعدمة ، لا تجمع جهود أهله سلطة مركزية ، ولا تنظم شؤونه حكومة موحدة قوية ، بل كان الأمر أمر مشاحنات وصدا ، وكانت المطامع الشخصية والمنافسات المحلية والمطامع العاجلة هى الطابع الذى يسود كل ربوع السودان فيؤخر تقدمه ، ويعطل استغلاله ، ويشجع فى أقاليمه هذه الفوضى التى كانت الرغبة فى القضاء عليها دافقاً من الدوافع التى حفزت مصر الى أن تنجح فى فتوحاتها ناحية الجنوب ، وكان من نتيجة هذا بعث السودان كوحدة تضم — الى جانب تلك الإمارات والشيخات الشمالية — مديريات الجنوب وجماعات أعلى النيل التى تدخل بحكم موقعها وتوجيهها ضمن حدود السودان .

عباس عمار

٤ - بناء الوطن المصرى السودانى فى القرن التاسع عشر عهد محمد على وإسماعيل

وصف الدكتور عباس عمار فى الفصل السابق كيف أصبح أهل مصر والأقاليم السودانية أمة عربية إسلامية وتتولى فى الفصل الحاضر الكلام من تاريخ بناء وطن واحد لتلك الأمة العربية الإسلامية فى القرن التاسع عشر : عصر تشييد الأوطان الموحدة فى الشرق والغرب . ففسد شهد ذلك القرن تأليف الوحدة الألمانية والإيطالية والحركات القومية الصقلية نحو لم الشتات وجمع الأوصال كما شهد لونا آخر من التآلف والتآزر فى الأمة الواحدة حققه زوال امتيازات الطبقات والجماعات على أثر الحركات الدستورية والانقلابات الاجتماعية فى الشرق وفى الغرب أيضا .

وقد قام بناء الوطن المصرى السودانى الموحد على أسس مادية ومعنوية واكتسب البناء مادة تماسكة وبقاءه من عناصر قديمة وأخرى جديدة ، أصولها متغلغلة فى ماء النيل وفى تربته نامية فى هواء الوادى وتحته شمس ، قديمة قدم تاج فرعون ، حية بحياة العروبة والإسلام . وهى بعد جديدة ، فى هذا الوطن إلا وحدة من وحدات هذا العالم الحاضر يشارك فى حياته ويبادل غيره شتى المنافع ويقوم بما ينبغى له أن يقوم به نحو رقى البشرية واستتباب الأمن والسلام والطائفة وكفالة الحقوق وقد بدأ البناء عند ما تولى محمد على فى أواخر القرن التاسع عشر حركة تحرير قوى مصر الكامنة وتوجيه جهودها ومواردها نحو إنشاء مركز قوة جديدة داخل إطار العالم العثمانى . فرسم لها أرض وادى النيل ، ممتدة الى البحرين الأبيض والأحمر . هذه هى أرض الوطن الأولى . أما ما امتد اليه حكمه ونفوذه فى الولايات العثمانية الآسيوية فكان أمرا اقتضته ظروف الكفاح لأجل بناء الوطن الجديد .

وفى سبيل إقامة البناء كان لا بد له من تقويض العصبية الخاصة والرياسات المنفصلة والإمارات الصغيرة سواء كان ذلك فى مصر أو فى السودان ، فزال سلطان الأمراء المماليك فى مصر كما زال سلطان القونج وما شابهه فى السودان ، وحل محل هذا وأمثاله سلطة عامة واحدة فى الوطن الموحد .

وقد قضى محمد على زهاء خمسين عاما مواصلا العمل آناء الليل وأطراف النهار فى سبيل عمران مصر والسودان وتقديمها وأنا نود لو اتسع أفق المؤرخ (من أى أمة كان) عند كتابته تاريخ الوصول ما بين مصر والسودان الذى تم فى أيام محمد على اتساع آفاق وادى النيل ، نود ألا ينحصر الأمر فى تدع مشكلات الوحدة وصعوباتها ، نود ألا نغنى أن إدارة محمد على لشؤون مصر والسودان لم تكن تسكنها حديدية ولا سفنا بخارية ولا نلغرافا وتليفونا ولم تعرف طب المناطق الحارة ولم يكن تحت تصرفها الاختصاصيون فى الدراسات الاجتماعية والعلمية النظرية والتطبيقية

والمهندسون والمعلمون وغيرهم من الفنيين. كما نود أن نذكر أنه ان كانت حاجة لموازنات ومقارنات بين أنظمة الإدارة في عهد محمد علي وعهدنا الحاضر ألا يقتضى الانصاف أن تكون الموازنة بين أساليب الإدارة سنة ١٨٢٠ في مختلف أنحاء العالم إذ ذاك ومقارنة حالة فلاحي مصر والسودان وصناع مصر والسودان في ذلك الوقت بحالة أمثالهم في الوقت نفسه في مهبول روسيا والمجر وألمانيا، بل وفي غرب أوروبا أيضا وفي مدن إنجلترا وبين تجارة الرق وأحوال الرقيق في العالم الاسلامي وتجارة الرق وأحوال الرقيق في الوقت نفسه في الجمهوريات والمستعمرات الأمريكية والسكسونية واللاتينية وفي المستعمرات الأوربية في إفريقيا وفي آسيا وفي الأقيانوسية فليرتق نظرنا إذن الى الجوهر الباقى والى صميم الأشياء .

وأول تلك الأشياء أن محمد علي الحاكم المسلم بعث جيشا من المسلمين للفتح في بلاد إسلامية تجاورها بلاد الزنوج الوثنيين وبلاد الحبش ومنهم مسلمون ومنهم نصارى ويهود. ومثل هذا الفتح ليس امتلاكا ولا استعمارا فالمسلمون لا يملكون رقاب المسلمين بل هو ضم ما حتمت الطبيعة أن يوصل وتآليف روابط الجنس والدين والمنافع في رابطة الوحدة القومية، ولذا فقد خلق الحكم المحمدى العلوى من إمارات وقبائل متفرقة وطنا اسلاميا وهيا لهذا الوطن مستقبلا ووجودا بين مناطق الأحباش والقبائل البدائية ومناطق الزحف الأوروبى الذى كان قد أخذ في الاقتراب نحو وادى النيل قادما من الأطراف الساحلية ، ثم ربط هذا الوطن الجديد بالوطن الأكبر وبحمية الانسانية الحاضرة .

وبعد عهد محمد علي أدرك الخديو اسماعيل خطط جده ومراميهما ادراكا تاما فواصل إتمام البناء وامتداد الوطن نحو حدوده الطبيعية في مناطق خط الاستواء كما عمل على صيانتها وتيسير ادارته وتقدم مصالحه الاقتصادية بمد نفوذه الى المناطق الواقعة ما بين الوادى والبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى ، وكان لهذه البحار الشأن العظيم في حياة الوطن وتيسير مواصلاته وسلامة أراضيه وكانت اذ ذاك تتجه نحوها المساعي الاستعمارية الأوروبية ، وقد سبقها اسماعيل فاكتسب لمصر والسودان حقوق السبق ونظم وعمل وضفى بالمال والرجال . وتجد في موضع آخر من هذه الرسالة تفصيلا لهذا كله . وان تلك المآثر قد تتعرض للنكران وللغمط أو للنسيان والاهمال أو للنقص والتشويه ولكنها باقية، اذ هي مستمدة من طبيعة الأشياء نفسها تستند الى حقائق أزلية وكفى محمد علي واسماعيل فخرا أبديا أنهما ترعما حركة بناء الوطن الموحد وتوابعه وملحقاته وان تلك الحركة سبقت معاول التقطيع والتقسيم التى عمت سائر الأرجاء الأخرى فثبت البناء عند ما بلغتته موجة الزحف الاستعماري الأوروبي قرب نهاية حكم اسماعيل وتحولت عاصفة التدخل الأجنبي في شؤون الوادى وأهله بحماسة صيف من قريب تقشع .

٥ — السياسة البريطانية والوطن المصرى السودانى

توالى في أثناء العقد المبتدئ بسنة ١٨٧٠ الطعنات في جسم الاستقلال المصرى . فزاد تدخل الدول الأوروبية في شؤون الادارة المصرية سواء كان ذلك على يد ممثليها السياسيين والقنصلين أو على يد رجال من الأوروبيين خبراء في الظاهر وصنائع للسياسة في الباطن أو على يد وكلاء المراسين الدوليين وسماسرتهم . وتطور الأمر فاخضعت تلك الادارة لرقابة دولية وحرم عليها التصرف في مواردها المادية والمعنوية ثم اتفقت الكلمة على خلع الخديو اسماعيل وقد وجدت السلطنة العثمانية الغادرة الضعيفة في هذا فرصة لاثبات حقوق خامدة — وانتهت المسألة باحتلال بريطانيا لمصر احتلالا عسكريا صحبته الهيمنة التامة على شؤونها .

وقد حد من تلك الهيمنة وجود أنظمة دولية مالية وقضائية تنازع قنصل إنجلترا العام سلطانه ، كما حد منها نظام امتيازات الأجانب . وقد حاولت وزارات الخديو المتعاقبة التملص قدر استطاعتها من امتداد الاشراف البريطانى الى كليات الحكم وجزئياته . ولم يفد تلك الوزارات ما أثارته عدوات الدول ومنافساتها ، إذ أن الدول الأخرى كثيرا ما أثارته للسياسة البريطانية صعوبات وكثيرا ما طالبتها بأن تحدد موعدا لخلاء جنودها عن مصر طبقا لما قطعت على نفسها من الوعود ، ولكن كان يحدث ذلك عادة عند ما تريد الحكومات أن تنال من بريطانيا مغنا في جزء من أجزاء مناطق الاستعمار الشاسعة أو عند ما تريد أن تحملها على التزام أمر أو تجنب خطوة فاذا ما تم لها ما أرادت أو بعض ما أرادت أغفلت أمر الخلاء عن مصر فكانت بلادنا في الواقع في أيدي الدول بمثابة البيادق بين لاعبي الشطرنج وفي الواقع مهما قيل عن المنافسة الأوروبية وعن حقيقة وجودها فإن الحقيقة المرة هي أن تلك الدول تتكاتف وتتلاقى وتتقابل في التضامن على إهدار حقوق الأمم غير الأوروبية واستقلالها وشرفها وكرامتها وعزتها فكان الأمر فيما يتعلق بمصر ينتهى عادة بتسوية من نوع ما وأخيرا تم التراضى فيما بين الحكومتين البريطانية والفرنسية في سنة ١٩٠٤ على تسوية ما بينهما في مصر ومراكش وغيرها في الاتفاق الودى المشهور .

لاندش أذن من تغفل التفوذ البريطانى في دوائر الادارة المصرية شيئا فشيئا على أيدي مستشارين من البريطانيين في الوزارات المصرية عم استخدامهم على الرغم من معارضاة رؤساء الوزارة الذين تولوها منذ الاحتلال — ولكن مصر لم تدع ، وقد قلنا في الفصل السابق إن الاحتلال البريطانى وصلها — بهضل مجد على واسماعيل — متأخرا عن أوانه ففاته فرصة الرسوخ في أرض الوطن . فتمسكت الأمة بحقوقها ونادى زعمائها بالمطالبة بها وأعلنها ممثلوها في المجالس النيابية في كل موقف على الرغم من أنها كانت محدودة التكوين والسلطة .

وقد تجلت صلابة المصريين وتمسكهم بحقوقهم في أبهر مظاهرها عند ما مست السياسة البريطانية مستقبل مواطنهم السودانين وذلك حينما تعرض هذا المستقبل على أثر ما أصاب

الاستقلال المصرى من ضربات لنكبة الحركة المهديّة وما حاولته تلك الحركة من تقويض جهود بلحا المصريين والسودانيون زهاء ستين عاما في تنظيم السودان وحضارته .

وعلىنا قبل أن نشرح ما أشرنا إليه عن موقف مصر في السنوات الأولى من تلك الحركة أن نبين رأينا في مصدرها وفي التطور الذي اتخذته في السودان مما فرق بينها وبين ما قد يماثلها من الحركات الدينيّة في السودان وفي غيره من الأمم الاسلاميّة . وذلك أن الحياة الدينيّة الاسلاميّة كثيرا ما عبرت عن نفسها في مظهرين أحدهما فردى يتجلى في زهد المتعبد وتقشفه ونزواته عن الناس وانطوائه على نفسه وائتيمهما اجتماعى يتجلى في اتجاه رجل الدين الى تأليف الجماعة التي تتبع طريقته وذلك اذا ما أنس في نفسه كفاية ومواهب لتقلد الزعامة أو ميلا لاصلاح الفساد أو خدمة إخوانه وقد عرفت الأمم الاسلاميّة أمثلة عديدة من كلا النوعين وأحلتها منزلتها اللائقة في الحياة الاجتماعيّة . ولم يجد المفكرون المسلمون بها بأسا إلا اذا ما زج الدعوة لون من ألوان الاعتقاد في قرب نهاية العالم وظهور المهدي لاصلاح ما فسد وتقويم ما أوجع ؛ عندما يحدث ذلك ويرى رجل الدين في نفسه أو يرى فيه غيره "علامات" المهدي الماثورة عن السلف أو علامات قرب قيام الساعة ، عندما يحدث ذلك فلا حد لما قد يترتب على دعوة الصلاح المزوجة بالعقيدة المهديّة من نتائج .

حدث هذا فيما يتعلق برجل الزهد والتعبد محمد أحمد وصادف هذا صعوبات الادارة السودانية من جراء الحوادث في مصر التي أشرنا إليها . فتطور الأمر من صلاح فرد ومحاولة لاصلاح إلى ما أطلقنا عليه اسم "نكبة" الحركة المهديّة . وقد أطلقنا عليها هذا الاسم لأنها حاولت ما لا تصالح له وما لا تطيقه وما لا ينبغي لها ، فكانت حركة تحطيم وتخريب ، وجنت على نفسها وعلى السودان وعلى مصر . وذبحت البسالة في وجه الموت التي أبدتها آلاف الدراويش في شتى المواقع ، وذبحت القدرة على التنظيم وصفات الزعامة الحقيقية التي كان يملكها المهدي في سبيل الهدم لا في البناء . ذلك أن تلك الدعوة فتحت الباب للعصبية المتفرقة والشيخات المتنافرة وجماعات تجار الرقيق وكارهي مقومات الحضارة الحديثة التي تتطلب انتظام الحكم وجرأته على قواعد ثباته واستقرار أسبابه في أنظمة عامة ، وتوسطا بين المحافظة والتغيير كلما بدت لذلك منفعة ، واستعدادا للتقدم والترقى فكان الانحلال والربا والحرب ، وقد ذكر كرومر في تقريره عن مصر والسودان في سنة ١٨٩٨ (١) — أى على اثر اتحاد الحركة المهديّة — أن الاقليم الواقع بين عطبرة والخطوط — وهو موطن الجعليين — قد فقد في العهد المهدي كل سكانه تقريبا . قال وقد زرت حديثا مدينة المنمة وكانت من مراكز السودان التجاريّة الهامة (أى في العهد البغيض السابق للشورة المهديّة) . وتدل أطلال المدينة ونحرائها دلالة كافية على أنها كانت مدينة عامرة بالسكان . وقد حدثوني هناك بأن المدينة يسكنها الآن مائة وستون رجلا وأكثر من ألف امرأة . ويؤيد صديق هذا التقدير ما شاهدته بنفسى . أى أن الدراويش قد أتوا تقريبا

(١) مصر ، رقم ٣ سنة ١٨٩٩

على جميع الذكور البالغين" وذكر في موضع آخر من نفس التقرير أن مجموع ما حصلته حكومة السودان في سنة ١٨٩٨ لا يزيد على ٣٥٠٠٠ جنيه — وفي هذا الكفاية لتصوير ذلك الخراب الشامل .

هذاما كان من أمر العهد المهدي ولترجع إلى مصر حيث الآن تعاني ماتعاني في تلك السنوات السود وقد اجتمعت إلى حوادث الحركة العرابية ومآسى الاحتلال الأجنبي اضطراب الأمر في السودان . ففي تلك الأيام التي انقادت فيها الحكومة المصرية إلى تسليم الجيش المصري بدكريتو خديوى مكون من جملة واحدة ، وعلم الله أن ذلك الجيش في ماضيه كان يستحق نهاية أكرم مما نال) ، وفي تلك الأيام التي حيل فيها بين الحكومة والتصرف في قرش من مالها وفي جندي من الفرق الجديدة التي تولى الضباط الانجليز قيادتها — في تلك الأيام التي أخذ القنصل البريطاني في مصر على نفسه توجيه كل أمورها ، بدأت الحكومة البريطانية بإعلان الحكومة المصرية أن أمر السودان وما يجري فيه لا يعنى الامصر وحدها وأنها لا ينبغي لها أن تنتظر من الحكومة البريطانية أى عون^(١) . ومصر لم تكن تطالب عونا ، ولكنها كانت تطلب في الواقع أن لا يحال بينها وبين أموالها ورجالها في الدفاع عن أن السودان ورفاهية أهله ، ومما يستوقف النظر أن تلك الخطة لم تمنع الحكومة البريطانية من الاهتمام بأمر مناطق مصوع وسواكن ، فأرسلت لملك البحار سفنا حربية وراقب رجال البحر البريطانيون ومندوبوهم هناك أحوال تلك المناطق وما يجري فيها — ولعل ذلك يرتبط بما تم في سنة ١٨٨٤ من احتلال الايطاليين لفر مصرع ومنطقتها الداخلية ، وسواء صدق حرقا ما ذكره الايطاليون من أن كرومر اقترح على قنصلهم في القاهرة ذلك الاحتلال في أكتوبر سنة ١٨٨٤ أو لم يصح فالنائب أن الحكومة البريطانية نظرت بعين الرضا إلى ذلك الاحتلال ، فاعتبرته من جهتها مكافأة لايطاليا على تأييدها العام للسياسة البريطانية في مصر منذ أيام الاحتلال كما رحبت به من جهة أخرى خشية أن يسبق الفرنسيون الايطاليين الى وضع يدهم على تلك المناطق . وهكذا بدأ في سنة ١٨٨٤ ما خشيناه إذ ذاك وما نخشاه في سنة ١٩٤٧ من أن دخول الأجنبي القريب في وادى النيل معناه إذ ذاك ومعناه الآن أن أراضيه ما هي الا سلع التبادل والمساومات^(٢) .

ولما حيل بين الحكومة المصرية واستخدام مواردها اتجه رأيها إلى الاستعانة بالجيش العثماني ولا يضير مصر هذا ، فقد سبق لها أن عاونت حكومة السلطان في بلاد العرب والمورة والقرم والبلقان وكريد بجيوش مصرية . وهنا أثارت الحكومة البريطانية شرطين لاستخدام العثمانيين ، أول الشرطين أن تكون قاعدتهم العسكرية سواكن ، والثاني أن نفقات الحملة تكون على حكومة السلطان ، وواضح أن الشرطين شرطا تمجيز . وقد أضافت تعليمات وزير الخارجية البريطانية لقنصلها العام المؤرخة في أول ديسمبر سنة ١٨٨٣ العبارة الآتية ، وهاك ترجمتها : "إن حكومة جلالة الملكة لا تستطيع أن توافق على زيادة ما على المالية المصرية من أعباء سوف تترتب على الإنفاق على

(١) برقية بارنج بلرافيل ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٣ — في مصر رقم ١ سنة ١٨٨٤

(٢) موضوع مصوع راجع بحث المزيخ الأمريكى Langer في كتاب EUROPEAN ALLIANCES ص ٣٨٨

حملات حربية في السودان غير محققة النجاح، وحتى إذا كتب لها النجاح فهي أمر مشكوك في نفعه لمصر . ولكن حكومة صاحبة الجلالة تقرر الحملات التي ترمى إلى تأمين طريق تقهقر الحاميات المصرية في السودان نحو بلادها . وحكومة صاحبة الجلالة تشير على وزراء الخديو بأن يصلوا سريعا إلى قرار الجلاء عن كل الأقاليم الواقعة جنوبي أسوان أو — على الأقل — جنوبي وادى حلفا . والحكومة البريطانية على استعداد للمعاونة في المحافظة على النظام في مصر نفسها وفي الدفاع عنها وعن ثغور البحر الأحمر^(١) . وقد صدرت هذه التعليمات من لندرة على أثر تسليم وزارة الخارجية تقريرا مفصلا من القنصل العام بالقاهرة تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، ويمكننا أن نعتبر ذلك التقرير أساس السياسة البريطانية في الموضوع كله . وقد بدأ السير افلن بارنج (لورد كرومر فيما بعد) بفحص الموقف الحربي ثم السياسي من جميع جوانبه وانتهى إلى الأحكام الآتية :

أولا — أنه لولا ما يشعر به من أسى لعدم القتلى الذين خسرتهم مصر لما سحق الدراويش جيش الجنرال هكس لكان فقدان مصر للأقاليم الواقعة جنوبي الخرطوم وخربها أمرا لا يدعو لأى أسف ، وذلك لسوء الإدارة المصرية ولعجز المصريين المطلق عن حكم غيرهم حكما صالحا بله عن حكم أنفسهم ، فكل ما يمكن تركه لهم من تلك الأقاليم الشاسعة لا ينبغي أن يزيد على الأقاليم الواقعة شمالي وادى حلفا وثغور البحر الأحمر .

ثانيا — أن اتباع سياسة الجلاء عن الأقاليم السودانية سيؤدي حتما إلى إضعاف حكومة الخديوي في مصر ، وأنه سيؤدي حتما إلى تهديد الدراويش — إذا قدر لهم النجاح التام في السودان — لأرض مصر ، وأن هذا التهديد سوف يعقبه هياج المتعصبين من أهل الصعيد بصفة خاصة ، وأن هذا كله سيزيد في صعوبات الحكومة المصرية ويطغى عبء الدفاع عن مصر على جيش الاحتلال البريطاني وحده .

ثالثا — أن الحكومة البريطانية لا ينبغي لها أن تحيد عن خطة تجنب التدخل الحربي في السودان بقوات بريطانية ، كما ينبغي لها ألا تسمح باستخدام الجيش المصرى الحديد إلا في مصر نفسها . وهو يرى أن أى تدخل بريطاني سيؤدي حتما — بحكم الظروف — إلى بسط السيطرة البريطانية (بصفة دائمة أو شبه دائمة) على ضفاف معظم وادى النيل^(٢) .

نقف عند هذا التقرير الخطير لنقرر نحن أيضا حكيم :

الحكم الأول : أن السياسة البريطانية لم تر بأسا في أن تترك الأقاليم السودانية وأهلها لعوامل التخريب والقتيل ، ولم تر بأسا — كما سترى بعد قليل — في أن ترغب الحكومة المصرية على اتباع تلك السياسة . وإن كان هذا لم يمنعها فيما بعد من تسمية ترك السودان وصمة عار .

(١) مصر رقم ١ سنة ١٨٨٤

(٢) مصر رقم ١ سنة ١٨٨٤

الحكم الثاني : أنها — مع عزيمتها على ألا يكون لمصر من الأمر في السودان شيء — سوف تقدم في الوقت المناسب على إهراق الدماء المصرية والمقول المصرية والأموال المصرية في القضاء على الحركة المهدية وفي إدارة السودان بعد القضاء على تلك الحركة ، بل إنها — مع ذلك العزم — ولكن تبرر ذلك الإهراق — سوف ترفع للمصريين فوق الأبنية الرسمية السودانية علما ، وسوف توقف كل من عداها من الدول الأوروبية الأخرى عن التقدم في الأراضي السودانية باسم السيادة المصرية على تلك الأراضي ، فإذا ما تمسكت المصريون بما أعلنه البريطانيون عن سيادتهم وحقوقهم وإذا ما ذكروا دماء إخوانهم وعقولهم وأموالهم وأن تحت كل "فلنكة" من فلنكات السكك الحديدية يرقد جندي مصري مجهول رقبته الأبدية . إذا ذكروا هذا قبل لهم ما مؤداه أن لكل زمان مقالا ! وإنا الآن في عصر تقرير المصير .

ولستأنف الآن رواية الوقائع ، قال بارنج في تقريره الخطير السالف الذكر العبارة الآتية :
 "إن الحكومة المصرية تجد الآراء التي كوتها عن الموقف في السودان كرهية مرة المذاق ، وطبيعي أن تكون كذلك وإني لا أظن أن شريف باشا يعتقد في قرارة نفسه أن مصر تستطيع أن تحتفظ بالخرطوم إذا ما تحرك المهدي ، ولكنه لا يستطيع هو ولا زملاؤه أن يحملوا أنفسهم على التسليم بالتخلي عن السودان" يبقى إذن أن تحملهم الحكومة البريطانية على ذلك .

ولم يكن الأمر في نظر شريف كما صوره ، كلام بارنج بالضبط أي لم يكن التخلي عن السودان ضرورة يهرها عقله ويغضها قلبه ، بل كانت مما ينكرها عقله وقلبه معا ، ينكرها عقله لاستحالة جلاء الحاميات المصرية سالمة بعد إعلان التخلي ولأن معاونة تلك الحاميات على انتقهر الآمن أولا ثم التزام خطة الدناغ عن وادي حلفا أو أسوان ثانيا ليكلفان مصر من الأموال والرجال أكثر مما تتكلفه خطة المحافظة على دقله والخرطوم والسودان الشرقى وينكرها قلبه لأن مصر لا تستطيع أن تترك أهل السودان لمصيرهم المحتوم ولا تستطيع أن تسلم بمعجزها عن متابعة ما قامت به لحضارتهم وأمنهم ورفاهيتهم أو أن تترك البناء ينهار تحت نظرها^(١) . ولا يسع المؤرخ المنصف إلا أن يسلم بأن شريف باشا كان صادق النظر عندما قرراستحالة الجلاء الآمن عن السودان بعد اعلان التخلي عنه ويؤيد صدق نظره ماجرى لجوردون عندما حاوله فيما بعد كما يؤيده في أن مصر لا تستطيع أن تترك السودانيين لمصيرهم ما حاوله جوردون فيما بعد من إقامة نوع ما من الحكومة باسمه مقاليد الأمور ومعجزه في تحقيق ذلك .

لم يستطع شريف أن يقنع بارنج ولم يستطع بارنج أن يقنع شريف ، فكتب بارنج لوزير خارجيته في ٢٢ ديسمبر بأن المخرج الوحيد هو أن يبلغ الخديوى بأن حكومة جلالة الملكة تصر على اتباع خطة التخلي عن السودان وأنه إذا لم يقبل وزراؤه الحاليون تنفيذ تلك الخطة فعليه أن

(١) مذكرة شريف باشا الشفوية المؤرخة ٢١ ديسمبر ١٨٨٢ الملحقه بتقرير بارنج المؤرخ ٢٢ ديسمبر ١٨٨٢

يعين غيرهم ممن يقبلون . وقد رد وزير الخارجية عليه ببرقيته المشهورة المؤرخة في ٤ يناير ١٨٨٤ التي أصبحت دستور العلاقة فيما بين الوزارات المصرية والحكومة البريطانية في عهد الاحتلال ومؤدى هذه البرقية أن الوزراء المصريين ومديري الأقاليم الذين لا يقبلون العمل بما تشير الحكومة البريطانية عليهم باتخاذهم — وذلك في المسائل الهامة وبعد سماع رأى الحكومة المصرية — عليهم أن يتخلوا عن مناصبهم . وقد أكد وزير الخارجية لبارنج أن حكومة صاحبة الجلالة ستؤيده كل التأييد في كل ما يتخذ لتنفيد تلك القاعدة الأساسية .

استقالت وزارة شريف وقبل نوبار أن يؤلف الوزارة على أساس التخلي عن السودان .

وتوالت الحوادث — وغرق السودان وأهله في بلج من الدماء — ووضعت الحكومة البريطانية يدها على الصومال وفرنسا على تاجوره والأحباش على هرر — ثم آن الوقت لكي تضع الحكومة البريطانية لهذا حدا باسترداد السودان . وذلك أن الخزانة المصرية قد أصبحت لديها فضلة تزيد على حاجات المراكين الدوليين ، وأن الإدارة المصرية كانت قد أصبحت لا تملك استقلالاً بأى رأى أو احتفاظاً ببدء أى تحفظ ، فمن المستطاع تسخيرها في التنفيذ بدون أى قلق ؛ وأنه إذا لم تتقدم بريطانيا سبقها غيرها لامتلاك أرض بلا مالك — فاستقر الرأى إذن على استرداد السودان فتم وجدة وادى النيل تحت السيطرة الانجليزية الشاملة .

كانت الحملة الأولى ؛ حملة دنقلة في سنة ١٨٩٦ ، وتم لها استرداد الأراضى حتى صروى — وقد تكونت تلك الحملة من آلاى من السوارى فيه ١٢٥٣ فارساً وآلاى من الطوبجية فيه ٩٥٣ رجلاً و ١٨ مدفعاً وآلاى من الهجانة المصرية والسودانية فيه ٦١٨ رجلاً وثمانى أوطى بيادة مصرية ونمىس أوطى بيادة سودانية ومجموع ذلك ١٠٧١٥ رجلاً مصرياً وسودانياً وأركان حرب مصالح الجيش ومددهم ١٦٠١ رجلاً ذلك ما عدا ٩٤٢ من العساكر غير المنظمة ونحو ٦٠٠ من رجال حملة النقل ومجموعهم كلهم ١٦٦٨٠ فيهم نحو ٧٠٠ ضابط . واشتركت في إحدى وقائع الحملة أوطى آلاى نورث ستفوردشير فيها ٨٧٠ رجلاً (تاريخ السودان نعوم بك شقير ص ٥٧٦ ويلاحظ أن شقير كان من رجال قلم الخبايا وأنه يستمد أرقامه من الوثائق الرسمية) — ولم يقتصر الأمر في تلك الحملة وفيما بعدها على القتل والقتال . بل عمل الجنود في مد السكك الحديدية وأسلاك التلغراف والتليفون وما إلى ذلك . وفي السنتين التاليتين استمر التقدم إلى أن أتم النصر وسحق الثورة المهديّة وقد تكون الجيش المشترك في الواقعة الرئيسية قرب أم درمان على الوجه الآتى : ٤ أوطى سوارى انجليزى و ٩ أوطى سوارى مصريين و ٨ بلوكات هجانة ، وبطاريتين انجليزية ونمىس بطاريات مدافع مصرية والفرقة البيادة الانجليزية ، وفيها أليان بنمىس أوطى والفرقة البيادة المصرية وفيها أربع أليان بست عشرة أوطى و حملة الجيش نحو ٢٥ ألفاً . ضم اليه نحو ألفى رجل من العربان المتحابة من العبايدة والجلعين والجميصات والمسلمية والشكولاية والشافيين والبطاحيين وغيرهم (كتاب نعوم شقير ص ٦٣٣) ونسبة الانجليز المشتركين نحو خمس المجموع .

أما ما أنفق من الأموال على تلك الحملات فقد بلغ ما يأتي (نقلا عن مصر رقم ٣ لسنة ١٨٩٩) .

أولا — حملة دنقلة ومجموع ما تكلفته ٧٢٥,٦٤١ جنينا مصريا مفرداتها كما يأتي : ١٨١,٨٥١ جنينا لمسكة الحديدية و ٨,٢٩٩ جنينا للتغراف و ٦٥,٨٦٩ جنينا للسفن النهرية المسلحة و ٤٦٩,٦٢٢ جنينا للتفقات العسكرية .

ثانيا — الحملات التالية في ١٨٩٧ و ١٨٩٨ تكلفت ١,٣٢٨,٧١٣ جنينا مفرداتها كما يأتي : ٦٩٩,٥٢١ جنينا للسكة الحديدية و ١٣,٠٢٦ جنينا للتغراف و ٨٩,٠٦٥ للسفن النهرية المسلحة و ٦٣٩,٦٠١ جنينا للتفقات العسكرية .

ثالثا — إنشاء سكة حديد الخرطوم ٣٠٠,٠٠٠ جنينه .

ومجموع هذا كله ٢,٣٥٤,٣٥٤ جنينا تمثلت منها فيما يقول ماكيبكل في كتابه عن السودان الخزانة الإنكليزية بمبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنينه .

وقد عقد بين الحكومتين المصرية والبريطانية في ١٨٩٩ الاتفاق الذي أقيم عليه الحكم الثنائي المصري البريطاني في السودان . وقد علق كرومر على هذا الاتفاق مبيانا ما جتته مصر وما تجنيه من المزايا (مصر رقم ١ لسنة ١٩٠١) بما يأتي : "لقد اطمأنت مصر واستراحت من تهديد الدراويش بإيها . كما اطمأنت إلى سلامة وصول ماء النيل إلى أراضيها . بل يحق لنا أن نهتد للبحث في الوقت المناسب عن مدى إمكان إنشاء مشروعات في السودان للرى ينفع بها أهل الوادى كله ، كما أن التجارة السودانية لن تلبث أن تتعش مما يفيد مصر ، وستقل الحاجة إلى بقاء جيش مصرى كبير تحت السلاح ، وسيؤدى ذلك حتما إلى التخفيف من أعباء الخدمة العسكرية — وأخيرا — وهذه حجة أرجو وأعتقد أن المصريين والإنجليز يدرونها حق قدرها — لقد محونا العار الذى سببه ترك أقاليم واسعة كانت تحكمها مصر لعوامل الحمجية والتبرير .

" هذا وقد لاحظت أن مجلس شورى القوانين عندما كان ينظر في الميزانية قرر بأنه يوافق على المصروفات المقررة في الميزانية المصرية لشؤون السودان لأنه (أى المجلس) يعتبر السودان "جزءا أساسيا من مصر" . وهذا رأى صحيح في جملة . إلا أن نظام الإدارة في السودان يقوم على الاتفاق الذى عقد بين بريطانيا ومصر في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . ولما كان من الممكن أن بعض أعضاء شورى القوانين قد لا يدركون تماما الغرض الذى عقد هذا الاتفاق من أجله فأتى أتميز الفرصة لى أوضح أن ذلك الاتفاق لا يرمى إلى الاستغاضى عن حقوق مصر الشرعية ، بل كانت الأغراض الأساسية التى رعى إليها واضعو هذا الاتفاق هى : أولا ضمان الحكم الصالح لأهل السودان ، وثانيا تجنب السودان التعقيدات الإدارية التى أدى إلى وجودها في مصر الميئات والأنظمة الدولية القائمة فيها .

وقد لاحظت أخيراً أن المجلس طاب أن تقدم إليه الحكومة سنوياً تفصيل الإيرادات والمصروفات في السودان. ولا يمكن بالطبع أن يكون هناك أى اعتراض على تحقيق هذه الرغبة...“

هذا هو تفسير كرومر لاتفاق ١٨٩٩

والثابت أن الحكومة البريطانية استغلت السيادة المصرية استغلالاً تاماً. فباسم مصر أوقفت تقدم الفرنسيين نحو حوض النيل حتى قبل استرداد السودان (١).

وباسم اشتراك مصر في الحكومة الثنائية أعانت مصر الإدارة السودانية بأموالها ورجالها وجنودها ومأموريها وقضاتها ومهندسيها ومعلميها ثم لما نجحت مصر في تخليص إدارتها من الهيمنة البريطانية ولما اعتقدت الحكومة البريطانية أنه لم يعد لها بعد حاجة ل هؤلاء المصريين كشفت القناع وجعلت الثنائية اسمها لا معنى له.

وفي سنة ١٩٢٤ عند ما قتل حاكم السودان العام في القاهرة انتهزت الفرصة لثصرية أمر مصر في السودان نهائياً. وكان من رأى الحاكم العام بالنيابة بالاتفاق مع السردار بالنيابة (وهو إذ ذاك الكولونيل هدلستون) أن تنتهز الفرصة لإزالة العلم المصرى نهائياً، ولكن الحكومة البريطانية اكتفت عندئذ بالفصل الفعل بين مصر والسودان دون الفصل الشكلى (٢).

محمد شفيق غربال

(١) راجع خطاب السردار جرای وكل الخارجية في مجلس العموم في ٢٨ مارس ١٨٩٥

(٢) نص البرقية المؤرخة ٦ ديسمبر ١٩٢٤ في كتاب لورد لويدي Egypt Since Cromer الجزء الثانى ص ١٣٦

٦ - تقدم السودان في القرن التاسع عشر

١ - مراحل تكوين الوحدة السودانية :

كانت حدود مصر الجنوبية قبل فتح محمد علي للسودان تصل إلى جزيرة "ساي" جنوبي وادى حلفا . لما تم هذا الفتح — اتسعت رقعة الوطن المصري السودانى شرقا فضمت إليها أقاليم التاكا (كسلا) الواقعة بين نهر العطبرة والبحر الأحمر كما وصلت إلى القضايف بالقرب من حدود الحبشة .

ثم دخلت سواكن ومصوع في نطاق ذلك الوطن لأنهما منفذ السودان على البحر الأحمر . بعد أن استأجرهما محمد علي من سلطان تركيا . وبذلك ألحقنا بالدولة المصرية .

ومن جهة الجنوب وصلت حدود السودان إلى جزيرة "جونكر" جند وكرو — آخر ما وصلت إليه الحملات النهرية في أيام محمد علي .

ومن الغرب شمل الوطن كردفان التي فتحها الدقترار . أما سلطنة دارفور فلم تفتح إلا في عهد اسماعيل باشا . ولكنها دخلت رسميا في أملاك مصر على عهد محمد علي بمقتضى فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الذي أسند إليه بعد ولاية أقاليم السودان — وهي كما وردت في فرمان المذكور النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها .

ولكن كيف صدر فرمان التعديل إلى محمد علي بضم دارفور إلى ولايته مع أنه لم يكن قد فتحها بعد . ولعلنا نجد الجواب في إصرار محمد علي على دخولها في فرمان — لأنه عدها من أقطار مصر والسودان الطبيعية . والمعروف أن هذا فرمان قد صدر بموافقة الدول الكبرى . فانضمام السودان لمصر كان قد حاز الصفة الرسمية الشرعية والدولية . فضلا عن الصلة الطبيعية .

هذا هو ما كان من أمر السودان إلى عام ١٨٤٨ — فلما ولي الحكم عباس الأول استمر النشاط المصري في ربوع الأقاليم السودانية — ووصل عام ١٨٥٣ إلى مسافة ١٣٠ ميلا جنوبي الخرطوم يشهد بذلك ما كتبه مستر بترك القنصل الانجليزي في مصر وقد قام برحلة طويلة في السودان في أيام عباس باشا .

وفي عام ١٨٥٧ قام سعيد باشا برحلة هامة في السودان ، وأعلن في بربر وغيرها من المدن السودانية نحو تجارة الرقيق — وفي أثناء وجوده في الخرطوم أعلن نظاما جديدا للحكومة السودانية ليسهل إدارة كردفان وسنار والتاكا وبربر ودققلة (لأن حلفا كانت مديرية مصرية بحتة) ، وألغى كثيرا من الضرائب ونظم القوافل والبريد . وكان سعيد أول من فكر في وصل القطرين بالسكة الحديدية — كما شجع سيرحمويل بيكر للقيام برحلته المشهورة لاستكشاف بحيرة البرت نيائزا عام ١٨٦٤ .

- (٥) محطة بوهر وعدد رجال حاميتها عشرة جنود و (١٥٠ دقلاويا غير منظمين) .
- (٦) « لانوكا » « » « » « » و (١٠٠ دقلاوى » ») .
- (٧) « لادو » « » « » « » مائة وثمانون سودانيا و ٥٠ مصرى .
- (٨) « رجاف » « » « » ثمانون .
- (٩) « دوفليه (الابراهيمية) » عشرة سودانيون .
- (١٠) « فاتيكو وعدد رجالها ٢٥٠ سودانيا ومائة مصرى .
- (١١) « فويره » « » « » ١٠٠ « » « » .

ومن الأعمال الهامة التى تمت فى بضعة أشهر فى تلك المناطق الجديدة ما تفخريه اليوم دولة حديثة النظم ، ونكتفى بذكر الأعمال الآتية التى قام بها ضباط مصريون من هيئة أركان حرب الجيش :

- ١- اتمام رسم النيل الأبيض بدقة تامة من الخرطوم إلى رجاف .
- ٢- أصيبت تجارة الرقيق فى النيل بضربة قاصمة .
- ٣- إعادة الثقة والطمأنينة إلى أهالى جندوكرو وبدء حياة الاستقرار فيما بينهم .
- ٤- فتح المواصلات النهرية بين جندوكرو والبحيرات .
- ٥- فتح المواصلات بين مصر وميتيسا ملك أوجنده وإيصال بحيرى فكتوريا والبرت .
- ٦- إنشاء محطات عسكرية منظمة متصلة ببعضها .
- ٧- إيفاء حملات للكشف وكتابة التقارير عن المناطق المكتشفة .

وفى الوقت الذى نجح فيه عمال الخديو ورجاله إلى درجة ظاهرة فى القضاء على تجارة الرقيق ومطاردة النخاسين ، كان اسماعيل يتخذ العدة للقضاء نهائيا على هذه التجارة الشائنة بالاستيلاء على معاقل النخاسين فى دارفور ، وفى السودان الشرقى ، والاستحواذ على منافذ تجارة الرقيق فى شاطئ البحر الأحمر وخليج عدن ففتح منزجراقيم البوغوص المتاخم لحدود الحبشة الشمالية (١٨٧٤) وأقام حاصمته فى كيرين .

ثم دخل دارفور فى نطاق الوطن نتيجة لملتئين جردتا على سلطانه ، كانت الحملة الأولى من الشمال بقيادة اللواء اسماعيل أبوب باشا حاكم السودان والأخرى من الجنوب بقيادة الزبير رحمت وانتصرت الحملتان (١٨٧٤) وقتل السلطان وولده وأنعم على الزبير بالباشوية وكان يعنى نفسه بحكم دارفور ولكن لم توافق القاهرة على تحقيق أمنيته واستدعى إلى مقابلة الخديو .

وعلى شاطئ خليج عدن احتل المصريون مناطق البحر الأحمر والمحيط الهندي ... تاجورة وزيلع وبربره ، ومن زيلع تقدم اللواء محمد رفوف لاحتلال هرر (١٨٧٥) وكان الرقيق يصدر من هرر إلى الخارج عن طريق تاجورة وزيلع وبربره ، وفي أكتوبر من العام نفسه وصل ما يكلوب باشا بجملته البحرية المصرية إلى قسمايو القريبة من مصب نهر جوبا وكان الغرض من هذه الحملة فتح طريق التجارة المشروعة بين الشاطئ الأفريقي ومنطقة البحيرات العظمى ، ومنع الغرب من استخدام هذا الطريق في نقل الرقيق ، ولكن ما يكلوب لم يلبث أن انسحب بجملته لأسباب متنوعة كان أهمها توغل إنجلترا (يناير ١٨٧٦) .

وفي ذلك الحين نشبت الحرب بين الحبشة ومصر والتحم الجيش المصرى مع الأحباش عند "قرع" في معركة حامية دامت يومين كاد النصر يفلت في أثنائها من المصريين — لولا الخسائر الفادحة التي تكبدها الأحباش والتي مهدت لانتصار المصريين عليهم ، فاستطاع هؤلاء أن يردوا العدو عن قرع في ٩ مارس مارس ١٨٧٦ ثم عقدت الهدنة — وبقيت مسألة الحدود بين الطرفين معلقة. وخرجت مصر بالرغم من خسائرها بالتأج التي كانت تصبوا إليها — وتوطد نفوذ الخديو في تلك الأصقاع لدرجة كبيرة — ولم تلبث الحكومة الانجليزية أن اعترفت بهذا النفوذ عند ما وقعت مع الخديو في ٧ سبتمبر ١٨٧٧ معاهدة تتضمن الاعتراف بخضوع الشاطئ الصومالى حتى رأس حافون لنفوذ الخديو تحت سيادة الباب العالى .

٢ — تقدم العمران في السودان :

سنبين أن تقدم العمران في السودان ورفاهيته كان الفضل فيه لأبناء وادى النيل وحدهم .

وقد كان تأسيس المدن في طليعة ما عنت به مصر في السودان .

تأسيس المدن :

نعم ... لقد استطاع غيرنا أن يغيروا أسماء بعض المدن والأماكن التي تحمل ذكريات هذا اللقاء بيد أنهم لم يستطيعوا أن يزيلوها من صدور الشقيين .

أسست الخرطوم عام ١٨٢٢ ، فصارت من ذلك الحين عاصمة السودان . وأقام المصريون فيها المباني والعمائر والمساجد ودارا لاحدى البعثات الدينية المسيحية (١٨٤٨) كما شيدوا فيها التكاثر والمستشفى ودار صناعة السفن والمساكن . وأصبحت بعد أعوام قلائل ملتقى المتاجر من أنحاء السودان . وازدهر العمران بها وأضحت مركزا لرحلات الكشف الجغرافى . وتزايد مع الزمن عدد سكانها ، وقدم الناس إليها للتجارة . وبلغ تعدادها في عصر محمد على ثلاثين ألف نسمة .

وأُنشأ المصريون مدينة كسلا ، عاصمة إقليم التاكا الذي يقع بين محافظتي مصوع وسواكن و حدود الحبشة .

كذلك أُنشئت مدينة فامكا على النيل الأزرق في عام ١٨٤٠ ، في إقليم سنار على بعد ٢٥ ميلا من الرصيرص . وجعلت عاصمة مديرية فازوغلي .

ووطد الأمن في ربوع السودان ، ونظم البريد ، وأدخل المصريون الزراعات المصرية وحفروا الآبار في الصحاري وبحثوا العلماء ورجال الاستطلاع إلى مجاهل الصحراوات للبحث والتقصي عن خيرات البلاد ليرفعوا شأنها وينهضوا بأهلها .

وفي أثناء فتح السودان كان في حملة الأميرين القائمين اسماعيل وإبراهيم نفر من رجال العلم — منهم سيجاتو وزوكولى وفريد يانى وريتشى وكوتنر واسكوتوا وليتورزك وكايو وقد تيسر لهذا الأخير رسم خريطة لنهر النيل من وادى حلفا إلى مصب نهر التومت الذى يصب في النيل الأزرق وتمكن من تعيين جميع الأعلام الجغرافية في طريقه وألف كتابا في لغات القبائل المختلفة المتوطنة في تلك البلاد — وأورد تاريخهم ووصف طبائعهم وبيان أحوالهم . وبالاختصار كان لما جاء به من البيانات نتائج عملية بعيدة المدى استرشد بها كل من أتى بعده (١) .

ورسم (هاى) إقليم كردفان وعين موقع الأبيض بواسطة الأرصاد الفلكية — وكانت الخريطة التى رسمها مع زميله رابى — أول خريطة لكردفان — ثم أكمل لامير عمل هاى أثناء رحلته في رفقة محمد على باشا .

وكان أهم الحملات الكشفية التى تمت في عهد هذا الوالى — تلك الحملة التى أرسل تجريدتها الأولى في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٣٩ بقيادة القبطان سليم للكشف عن منابع النيل الأبيض — وكان يعاونه رجل فرنسى اسمه (تيبو) عرف باسم "إبراهيم أفندى" صار خيرا بهذه البلاد .

وقد كتب القبطان سليم نتائج تجريدته الأولى ضمنها تفاصيل الرحلة — كذلك صنف "تيبو" كتابا مشتملا على مشاهدته أثناء رحلته يوم بعد يوم، وألحق سليم كتابه بجداول تتعلق بأرصاد جوية وبيان الطرق والمسالك .

وفي رحلتيه التاليتين في عامي ١٨٤٠ و ١٨٤١ أتى بفوائد أخرى ابتهج لها محمد على بل وأفاد بها العالم الجغرافى ، وقد عاونه فيها بعض العلماء الأوربيين منهم دارنو وساباتيه وفرنيه الذى كان قد طاف في أقاليم الأتربة وكسلا (التاكة) وسنار .

ولما سافر الوالى سعيد باشا إلى السودان (١٦ يناير سنة ١٨٨٧) كان برفقته الدكتور (أباتا) وهو أول من سجل قراءات البارومتر في صحراء كورسكو وألف كتابا بأحوال هذه الرحلة وتفاصيلها (٢) .

(١) كايو . السياحة إلى مروي والنيل الأبيض وما وراء فازوغلي .

(٢) أباتا . الكلام على أفريقيا أو رحلة سعيد باشا إلى أقاليم السودان .

وقد عمل هذا الوالى كثيرا لتأييد النظام والأمن فى السودان والعمل على رفاهية الأهالى ليتمتعوا برغد العيش — ولأجل تحقيق رغبته أمر بتعميم السودان إلى خمس مديريات وهى سنار وكردفان وكسلا وبربر ودنفله وعين أول مدير على النيل الأبيض كما أمر بإنشاء محطة عسكرية على نهر سويت للقضاء على تجارة الرقيق (١).

ولما عاد سعيد باشا إلى مصر كلف المهندس الفرنسى موجيل بالبحث عن الوسائل التى يترتب عليها تقريب المسافة وتقليل شقة السفر فيما بين وادى حلفا والحروطوم . إما بإنشاء سكة حديدية وإما بحفر ترعة . فبحث المهندس هذا المشروع واقترح إنشاء سكة حديدية . ولكن أجل العمل بسبب كثرة النفقات .

وفى عهده قام الدكتور كوفى برحلة هامة من أسبوط إلى الأبيض (٢٢ نوفمبر ١٨٥٧ — ٥ أبريل ١٨٥٨) ثم ألف عنها كتابا ضمنه نبذ مفيدة بالنسبة للتجارة .

وفى أيام سعيد تمت رحلات البعثة الألمانية الكبيرة فى السودان الشرق وإقليم كردفان وكان فيها من العلماء منزجر واستيدنروبايرمن وكتراباخ وغيرهم من الرحالة — كذلك نذكر اسمى الرحالتين سيك وجوانت — اللذين وصلا إلى شلالات ريون ووصلا إلى منفذ النيل من بحيرة فكتوريا .

٣ — الزراعة :

وإذا كان حكام السودان الذين أوفدهم محمد على — وفق بعضهم إلى العمل على رفاهية السودانيين كما خاب بعضهم أيضا ... فالخيبة ليست مقصورة على رجال شعب من الشعوب فقد خاب حكام من أجناس أوربية من قبل وإلى اليوم . كما اتهم كثيرون منهم بالرشوة والفضى وسوء الإدارة ممن حكم عليهم وحكموا وأدينوا وقضوا بقية أعمارهم فى السجون .

وكان فى مقدمة ما عنى به الحكم المصرى فى السودان ... تأمين البلاد والعمل على تقدم الزراعة والتجارة بكل طريقة مستطاعة . فانتشرت الزراعات المتنوعة . وعمل على توسيع مناطق زرع القطن وخاصة فى عهد اسماعيل . واستقدام آلات الرى لتوفير المياه اللازمة للقطن وإنشاء معملين لطليج الأقطان فى الحروطوم وكسلا . وانتشرت زراعة القطن فى السودان الشرق . وأنشئت أسواق لبيع محصوله . وصار لكسلا أهمية تجارية كبيرة لكثرة مزارع القطن حولها فضلا عن أهمية موقعها الجغرافى الحربى .

كما نظمت طرق المواصلات النيلية وطرق القوافل

(١) مجموعة مجلة الجمعية الجغرافية الخديوية — القسم الثانى — وسياحة الدوق دامون إلى جوندكرو .

التعليم :

ولم تقصر مصر في نشر التعليم الحديث في ربوع السودان . فقد أوجز عباس الأول عام ١٨٥٠ إلى المجلس المخصوص برغبته في أن تؤسس مدرسة بالسودان أنقادا لأبناء أهله والمستوطنين به من حجاج الجبل وأن يقوم على تأسيسها ونظارتها الأميرالاي رفاعة رافع الطهطاوى . وأن يشترك معه في التدريس علم من أعلام النهضة العلمية التعليمية في عصر محمد علي . وهو محمد بيومى أستاذ الرياضيات في المهندسخانة .

ورأى عباس أن يكون نظام هذه المدرسة الابتدائية ؛ وهي الأولى من نوعها في السودان على نظام المدارس المصرية . وعلى غط ترتيب مدرستى المبتديان وقصر العيني التجهيزية . وأن يقبل ويسجل فيها نحو (٢٥٠) غلاما من أولاد المشايخ والأهلين القاطنين بدنقله والخرطوم وسنار وتناكه ومحقاتها .

وفي بربر فتمت أول مدرسة ابتدائية واحتفل بها في يونيه سنة ١٨٧٥ ، بمناسبة امتحان الطلبة النهاى . وقد أنشد نجباء الطلبة بعض القصائد المذمومة ، على نسق الحفلات المدرسية في مصر . وأنشأ أمين باشا في اللادو عاصمة مديرية خط الاستواء مدرسة لتعليم أبناء الأهليين ومستشفى ومسجدا .

ولما تولى اسماعيل باشا خديو مصر حكم البلاد .. أمر بافتتاح خمس مدارس في السودان بمديريات الخرطوم وبربر ودنقله وكردفان والتناكه (١) .

وفي عهد الخديو توفيق (١٨٧٩) أنشأت في الخرطوم مدرسة طبية (٢) .

٤ — السكك الحديدية في السودان :

منذ القدم كان نهر النيل وطرق القوافل وسائل النقل بين البلدان المجاورة ... ومصر في طبيعتها إلى أن أدخلت السكك الحديدية بالسودان بواسطة مهندسى مصر .

وقد مر مد شبكة السكك الحديدية في السودان بثلاثة أدوار :

(الأول) الخطوط التى مدت في أيام حكومة اسماعيل الى نشوب الثورة المهدية .

(الثانى) الخطوط التى مدت أثناء استعادة السودان (١٨٩٦ — ١٩٠٥) .

(الثالث) الخطوط التى مدت بعد عام ١٩٠٥ إلى يومنا هذا .

(١) الأمر العالى إلى حكمدار السودان في ٦ شعبان عام ١٢٧٩ رقم ٢ — الموافق عام ١٨٦٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ١١ أغسطس سنة ١٨٧٩

لما ولي سعيد باشا أمر مصر رأى لى يربط مصر بالسودان ويسهل تبادل اقتصادياتها أن يمد خطوط السكة الحديد بينهما . فبعث بطائفة من المهندسين لفحص المشروع . فسافرت البعثة في عام ١٨٥٢ وقدمت تقريرها ثم قامت بعثة أخرى عام ١٨٦٥ قوامها مهندسون بريطانيون . فاخبروا طبيعة الأرض وفحصت الطريق . وفي النهاية اقترحت إنشاء طريق حديدى بين أسوان والخرطوم إلا أنه لم ينفذ شيء من هذا المشروع — أو المشروع الذى اقترح بعده وهو مد السكة الحديدية إلى شندى أو حلفا ووصل إحداهما بميناء مصوع . وبذلك تتوفر عدة من أيام يستفدها المسافرون من الهند إلى إنجلترا أو بالعكس — كما تستفيد بها مصر بربط الأجزاء التى تألفت منها بلدانها في ذلك الحين .

ولقد جال في خاطر اسماعيل منذ عام ١٨٦٥ أن ينشئ خطا حديديا في السودان . فعهد إلى مستر وكر والمستر برى لدراسة الطرق اللازمة لإنشاء سكة حديدية تصل بين أسوان والخرطوم كما باشر المهندس اسماعيل مصطفى (الفاكى) في سنة ١٨٦٧ بحث وصل سواكن بشندى بخط حديدى .

وكانت نتيجة دراسته رسم طريق لهذا الغرض طوله ٥٦٣ كيلومترا .

ثم عهد اسماعيل بدراسة وصل القطرين إلى مستشاره الفنى مسترجون فولر ، ففي سبتمبر سنة ١٨٧١ سافر فولر إلى وادى حلفا ومنها إلى السودان . ورفقته جماعة من المساحين . وقضوا نحو خمسة أشهر في دراسة المشروع . وأخيرا اقترح مد خط حديدى أوطما من وادى حلفا على الشاطئ الأيسر من النيل إلى أن يصل إلى الناحية المتممة في مواجهة شندى الواقعة على الشاطئ الأيمن . وطول هذا الخط ٥٥٠ ميلا . ويضيق تكلفة الخط شمالا بمواصلة نهريه تربطه من وادى حلفا إلى أسوان وجنوبا بخط ثان حديدى من شندى إلى كسلا فمصوع وطوله ٥٠٠ ميل . ثم عدل هذا الخط فيما بعد واستعيز عن ذلك بخط ينتهى عند سواكن رغبة في إيجاد منفذ طبيعى للسودان على البحر الأحمر .

اعتمد الخديو تقرير فولر . وشرع في سنة ١٨٧٣ في مد الخط الحديدى ... وقد تم وصل ما بين وادى حلفا والمتممة . ثم أوقف العمل عام ١٨٧٥ من جراء توقف الرقابة المالية الأجنبية عن مساعدة الحكومة المصرية بالمال . فلم يقضوا بهذا العمل على تجارة السودان أو زراعته فحسب ، بل على حياته أيضا مدة تزيد على ربع قرن فضلا عن أنهم مكثوا الثورة المهدية من الانتشار .

وفي عام ١٨٨٤ — ١٨٨٥ أوصل الجنود المصريون بين وادى حلفا وسرس وهى مسافة حوالى ٥٣ كيلومترا .

وفي سنة ١٨٩٦ عند ما قامت الجيوش المصرية تعاونها أورطة انجازية لإنجاح ثورة المهدي

تقرر مد خطوط حديدية في جميع المناطق التي تتقدم فيها الجنود وتحتلها . فأنشئ الخط من وادى حلفا الى الكرمة على مسافة ١٧٠ ميلا . وقد تم هذا المشروع بسرعة وبصورة جديرة بالإعجاب بفضل الجنود المصريين ثم أنشئ خط آخر يمتد من وادى حلفا الى أبى حمد دفن تحفه آلاف المصريين . وأخيرا — في الحملة الثالثة — أنشئ خط على شاطئ النيل من أبى حمد الى عطبرة ثم مد الى الخرطوم على بعد ٩٣١ كيلومترا من وادى حلفا .

وقد اتمت هذه الأعمال في الحادى والثلاثين من ديسمبر سنة ١٨٩٩ حيث افتتح الخط للاستغلال واستكملت الأعمال بتشييد جسر على النيل . ثم اتصلت الخرطوم بسنار على النيل الأزرق ومنها الى القضايف وكسلا . كما اتصلت الخرطوم بكوستى (على النيل الأبيض) ومنها الى الأبيض (١٩١٢) واتصلت عطبرة بالسودان .

وفي عام ١٩١٠ استقر مد السكة الحديدية جنوب الخرطوم . وفي العام نفسه تم فتح كوبرى النيل الأزرق القائم بين الخرطوم والخرطوم بحرى . وفيها تم بناء كوبرى النيل الأبيض الواقع في رباك . ومدت السكة الحديدية من سنار مخترقة الجزيرة الى كوستى على ضفة النيل الأبيض الغربية . وفي العام التالى مد الخط الحديدى الى الأبيض فاتصلت بالخرطوم .

وكان من نتائج لإيصال بلاد السودان بالسكة الحديدية أن تحسنت كثيرا أحواله الاقتصادية والزراعية وأفضت أخيرا الى نجاح المشروعات الزراعية الكبرى القائمة في السودان الآن .

وبالرغم من الضيق المالى الذى لحق بمصر في عام ١٩١٠ فقد أعطت الحكومة المصرية السودان مبلغ ٣٥٤,٠٠٠ جنيه مصرى لمد السكة الحديدية جنوب الخرطوم وإكمال الكوبرى الذى يصل بين الخرطوم والخرطوم بحرى .

وقد بلغ مجموع أطوال الطرق (العادية) التى شقت عام (١٩١٠-١٩١١) ٢٣١ كيلومترا . تم كل هذا بفضل جهود أورطة السكة الحديدية . وكان آخر من تولاها اللواء محمد فاضل باشا .

وفي عام ١٩٢٦ تم ربط كسلا ببور السودان .

وابتدى من هذا البيان الملخص أنه لولا أموال مصر لما مدت معظم الخطوط الحديدية السودانية .

الاستكشافات الجغرافية في أعلى النيل وصحارى السودان

وفي عهد اسماعيل باشا - ويتهمة غلاة المستعمرين الإنجليز بتهم شائنة من تبذيره ومطامعه - تمت عشرات من الاستكشافات الكبرى التى تفخر أكبر الدول لواحدة منها . ولدينا ثبت هام دونه . الجنرال الأمريكى شارلس بورمرى استون رئيس البعثة العسكرية فى الجيش المصرى من عام ١٨٧٠ الى ١٨٨٢ وهذا ثبت الهام يلقى ضوءا باهرا للأعمال الجغرافية التى بفضلها أدخلت مصر الى السودان حضارة العالم الحديث (١) :

١ — رحلة الكولونيل جوردون من جندكورو الى بحيرة البرت نياتزا برقة واطسون وتشينيدال وجيسى لمعرفة مجرى النيل الأبيض فى تلك الجهات والوقوف على أحوال البلاد الممتدة على ضفتيه ودراسة الأحوال الجوية والطبيعية والزراعية وسواها .

٢ — رحلة واطسون وتشينيدال بأمر من جوردون من الخرطوم الى جوندكرو للغرض والمهمة عينها .

٣ — رحلة واطسون وتشينيدال أيضا فى ديسمبر ١٨٧٤ الى رجاف بالقرب من جوندكرو ليرصدا انتقال الزهرة ويضعا تقريرا عنه للراصد الفلكية بمصر والغرب .

٤ — رحلة جيسى بأمر من جوردون الى بحيرات البرت نياتزا وطوفه فيها للوقوف على مدى اتساعها وعلى مدى المنصب من مياهها فى النيل سنويا لمعرفة أحوال القبائل القاطنة على سواحلها وغير ذلك .

٥ — رحلة الأمريكى شايبه لونك بأمر جوردون لارتياح مجرى النيل واختباره عند بحيرة ابراهيم .

٦ — رحلة ليمان وجيسى وباجيا تحت امره جوردون لتحقيق مجرى النيل ودرسه درساً دقيقاً ما بين شلالات كما وبحيرة البرت نياتزا .

٧ — اكتشاف جيسى الفرع الخارجى من النيل بالقرب من بحيرة البرت نياتزا والساثر نحو الشمال الشرقى .

٨ — اكتشاف الرحالة باجيا الفرع الخارجى من بحيرة ابراهيم والساثر نحو الشمال

- ٩ — رحلة جورودن بين فويرا ومرولى لدرس مجرى النيل بينهما .
- ١٠ — رحلة لونج وماينو إلى البلاد ما بين النيل الأبيض بالقرب من جندكرو وبحر الغزال لاختبارها ودرس أحوالها وطبائعها واستطلاع ما كياكا ونيام نيام والنمائم .
- ١١ — رحلة الكولونيل كولستون ومعه خمسة من ضباط أركان الحرب لاستكشاف وتخطيط الطريق ما بين الدبة وعييل .
- ١٢ — تجول الكولستون الأمريكى في الجزء الشمالى من إقليم كردفان لوضع تقرير واف عنه وقضائه عدة شهور في تلك المهمة .
- ١٣ — رحلة الميجر الأمريكى بروت لارتياذ إقليم الكردفان عامة والوقوف على دقائقه ووضع خريطة شاملة مفصلة لغاية الدرجة الثانية عشرة من العرض الشمالى وتجواله وبرفته خمسة مصريين من ضباط أركان الحرب في تلك الأصقاع تجولا قطع فيه نيفا وستة آلاف كيلو مترا وتحديده سبعة عشر موقعا تحديدا فلكيا .
- ١٤ — قيام الدكتور بفند تحت إمرة كولستون وبروت الأمريكين بإجراء اختبارات نباتية في تلك البلاد لمعرفة نباتات وأزهار إقليم كردفان والعود بمجموعة نباتية منها كان لها شأن يذكر عند علماء التاريخ الطبيعى .
- ١٥ — قيام الكولونيل بردى والفتنات كولونيل مايسون وخمسة من ضباط أركان الحرب المصريين بارتياذ الطريق وسيره ما بين دنقله والفاشر عقب استيلاء الجنود المصرية على دارفور .
- ١٦ — رحلة الكولونيل بردى والفتنات كولونيل مايسون والميجر بروت وتسعة من ضباط أركان الحرب المصريين إلى دارفور ودار فريت وحضر النحاس واستطلاعهم أحوال تلك البلاد الجوية والطبيعية والزراعية والمعدنية وسيرهم من جبل ميدوب شمالا إلى شيكا جنوبا ووادى غربا ووضعهم خريطة عامة شاملة لجميع هاتيك الأصقاع بعد اجتيازهم ٦٥٠٠ كيلو متر وتعيينهم ٢٢ مركزا فلكيا دقيقا .
- ١٧ — قيام الدكتور بفند تحت رئاسة الكولونيل بروت بإجراء اختبارات نباتية لمعرفة نباتات إقليم دارفور وأزهاره والعود منه بمجموعة نباتية كان لها شأن المجموعة التى جاء بها الدكتور من كردفان .
- ١٨ — رحلة مستشل الجيولوجى وأمليانو وبعض ضباط أركان الحرب المصريين من قنا إلى البحر الأحمر بالقرب من القصير ووضع خريطة لها وتقرير علمى عنها .

١٩ — قيام القائم محمد مختار ومساعدته الصاغ عبد الله فوزى باستطلاع الأرض ما بين زيلع وهرر وتخطيطها ووضع خريطة لها والبلاد الواقعة في جنوبها من جميع الجهات .

٢٠ — رحلة ميتشل وبعض الضباط إلى البلاد الواقعة في شمال زيلع الغربي للوقوف على حالها من الوجهة العلمية بصفة عامة والجيولوجية بوجه خاص .

٢١ — بعثة الكولونيل لو كيت والكولونيل فيلد والفتنانت كولونيل دويك والضابط المصري بلغ والميجرات ديوليو ودنيش ويوهولى والكابتين أرجنيس وعدة من ضباط أركان الحرب إلى جوار مصوع وهضبة الحبشة لدرس طبيعة الأرض وطبوغرافيتها ومناخ البلاد ووسائل معيشتها ووضع خريطة مفصلة لها .

٢٢ — بعثة ميتشل بعد اكتشافه منجمي الذهب القديمين وأميلانو من مصوع إلى هضبة الحبشة لإجراء أبحاث جيولوجية وهى البعثة التى أسرفها الأحباش ميتشل ورجاله وأذاقوهم العذاب ألوانا وصنوا .

٢٣ — رحلة الضابط عبد الرازق نظمى وبعض زملائه من أركان الحرب المصريين من بربرة إلى جبل دوبار للوقوف على حال البلاد الواقعة بينهما ووضع خريطة تبينها وتشرحها .

٢٤ — رحلة الكولونيل وورد والبوزباشى صدق إلى سواحل المحيط الهندى الأفريقية الشرقية لدرس طبيعتها ومعرفة مواقعها ووضع خريطة تفصيلية لها .

٢٥ — رحلة الميجر هولتر يصحبه ضابط من ضباط أركان الحرب لاستطلاع الطريق بين أسبوط وعين العجبة ووضع خريطة لها تسهل على القوافل السير فيها .

٢٦ — رحلة الضابط محمد هدايت من ضباط أركان الحرب تحت إدارة متزجر للاستطلاع ما بين فردت تجوره وبحيرة عوسا .

٢٧ و ٢٨ و ٢٩ — بعثات مختلفة إلى خط الاستواء لإجراء اختبارات واستطلاعات بارومترية وترمومترية متنوعة .

٣٠ — بعثة ريتشارد برتن إلى أرض مدين للوقوف على معادنها وغلانها. وبرت رحلة مشهور فى المعمورة . وقد وضع كتباً ترغب فى مطالعتها ووصف فيها أسفاره وصفافيا .

هذا علاوة على رحلة السير صمويل بيكر الكبرى فى إقليم مديرية خط الاستواء التى انضمت الى منطقة الحضارة المصرية برضى أهلها .

وكان الغرض من هذه الرحلة كما جاء في كتاب شونيفرت الجغرافى الألمانى (فى قلب أفريقيا) هو إدخال الحضارة الى ربوعها وتوطيد دعائم المدنية فى مدائنها وتنظيم الادارة وإلغاء الرق وترتيب التجارة على أساس قوى ونظام ثابت .

وقد ذكر السير سمويل باكر فى كتابه (الاسماعيلية) ، كل التفاصيل والأحوال المتعلقة بمهمته التى صرفت عليها الحكومة المصرية ما مقداره (عشرون مليوناً من الفرنكات) وكانت ابتدؤها فى ٨ فبراير سنة ١٨٧٠ وانتهى بها فى أغسطس ١٨٧٤ وقد كتب السير سمويل باكر عند عودته الى مصر ما نصه :

”لقد تركت خلفى حكومة وضعت قواعدها على أساس معين . والأهالى يدفعون بكل انتظام الضرائب المفروضة على الحبوب — وتم بحمد الله طرد صيادى الرقيق من تلك البقاع“ .

ولإصلاح شئون السودان فى أيام حكم اسماعيل وتنظيم ادارته قسم الى ثلاثة أقسام :

أولاً — مديرية دنقلة وبربر وهما فى الأصل تابعتان لمصر .

ثانياً — الخرطوم وكردفان وسنار وفزوغلى والنيل الأبيض بما فيها مديرية فاشودة . وكانت قاعدة هذا الجزء — مدينة الخرطوم .

ثالثاً — السودان الشرقى وسواكن ومصوع وكسلا والجحات المجاورة لها .

أما أعمال جوردن الأولى التى أداها لأجل مصر فى السودان حتى أقاليم خط الاستواء فتستحق صفراً خفياً ، لأن هذا القائد والموظف فى حكومة مصر عند ما استدعى بعد الاحتلال البريطانى كان مهتدياً بوحى حكومة لندن .

لقد عمل جوردن من عام ١٨٧٤ الى عام ١٨٧٩ فى مديرية خط الاستواء المصرية لأجل تحقيق أهداف مصر فى تلك البقاع الإفريقية . فلم يكن يسطط سطوة الخديوى الى بحيرة فيكتوريا فحسب ، بل كان على رأس الضباط والموظفين المصريين والأوربيين يفتدون الإنسانية بما ينشرونه من ألوان الحضارة وتوطيد الأمن . وكان أول من رسم خريطة لمحجرى النيل من خط الاستواء الى الخرطوم . رسمها بمعاونة ضباط الجيش المصرى من عام ١٨٧٤ الى عام ١٨٧٧ وهى محفوظة الى اليوم بوزارة الحربية البريطانية بلندن .

ثم نقل مركز الحكومة من جندوكرو الى اللادو .

٦ — البريد والتلغراف :

وأدخلت مصر نظام البريد الحديث فى السودان كما أدخلته فى الوجه البحرى أو القبل . فقد عهدت الحكومة المصرية الى أحد رجالاتها بإنشاء مكاتب منظمة للبريد فى عواصم السودان .

فأنشئت إدارة البريد في الخرطوم عام ١٨٧٣ واحتفل بافتتاحها احتفالاً نفياً^(١) . وأنشئت مكاتب أخرى منظمة للبريد في الخرطوم ودنقلة وبربر وكسلا . ثم في سنار والمسلمية والقضارف وفازوغل وفاشودة والأبيض والفامر .

وبلغت الخطوط التلغرافية التي أنشئت في السودان لغاية سنة ١٨٧٠ — ٢١١٠ كيلو مترات .
ويبلغ عدد مكاتب التلغراف في مدن السودان ٢١ مكتباً وذلك سنة ١٨٧٧ .

ومما يذكر أن الكولونيل ستوارت أورد في تقريره عن السودان المنشور في الكتاب الأزرق الانجليزي عن مصر سنة ١٨٨٣ (ج ١١ ص ٨) عدد الخطوط التلغرافية السودانية والمدن التي وصلت إليها — وعددها تسعة خطوط رئيسية .

٧ — النقل النيلي :

واذ نتحدث عن النقل النيلي ، يتعين أن نذكر في هذا السياق أنه كان لمصر أسطول للنقل البحري تمخر سفنه البحر الأحمر ، على أيام محمد علي وإسماعيل . ومن أهم البواخر المصرية حتى عام ١٨٧٩ هي :

أسماء البواخر	أسماء قبطاناتها	حوتها
الحديدة	بكاشي عمر قبودان حجازي	٦٢٦ طن
ينبع	عمر قبودان الطويل	٦٠٩ »
القصير	صاغ قول أفا سي رينل قبودان	٩١٧ »
مصوع	صاغ قول أفا سي قاسم قبودان المعجوز	٤١٠ »
كفيت	قائمقام علي شكرى بك	٧٥٠ »
الحجاز	بكاشي عبد الله قبودان	٦٠٩ »
سواكن	حسن قبودان جرکس	٩٠٠ »
نجد	مصطفى قبودان العنبل الكبير	٦٠٠ »
جده	محمود سلام قبودان	٦٠٠ »

(١) — الوقائع المصرية — العدد ٥٤٨ — ١٠ مارس سنة ١٨٧٤

ولكن حدث أن لحق الإهمال بتلك النقالات حيثما أصيبت البلاد بالارتباك المالى قبيل الاحتلال البريطانى . فبيع الأسطول الحربى ودمرت معظم البوارج الحربية وكذا دور الصناعة البحرية ومن ثم ألفت البحرية .

وما لبث الأمر طويلا حتى اشتعلت نيران الثورة فى أنحاء السودان فلجأ أولو الأمر الى الاستعانة ببعض البواخر النيلية التى كانت راسية فى دور الصناعة وأصلحوها واستخدموها الجنود الإنجليز لمقاتلة السودانيين . وكانت تنقلهم الى جنوبى الشلال الأول . ومن هذه السفن — القديم والغربية والحلمة (نمرة ١) وبجى سويى وكانت فوق الشلال . أما التى تحت الشلال فخمسة عشرة سفينة هى : مصر الكبير والعزيزيه والسودان والسعوديه وطهطا المستجدة ونمرة ٤ وقنا ودمياط وجاى فرح والمينيا والبحيرة والنصرية وشبراخيت وطيرسعد ونمرة ١١ .

٨ — الأسطول النيلي فى حملة دنقلة :

ولما شرعت الحكومتان المصرية والبريطانية فى اسنرجاع السودان عام ١٨٩٦ احتاج الأمر إلى بواخر نيلية حربية وابتاعت مصر من إنجلترا عدة منها وحملت قطعها الى وادى حافا وهناك صار تركيبها .

وقد كان بين أسوان وحلفا ١٢ سفينة . جرى إعداد سبع منها للصعود فوق الشلال الثانى عند ارتفاع النيل . منها ٤ مدرعة و ٣ غير مدرعة . واشترت ثلاث بواخر حربية مدرعة من إنجلترا وأسمائها : الظافر والفتاح والناصر .

وفى المدة بين عامى ١٨٩٨ و ١٩٠٤ وصل عدد السفن البحرية فى السودان الى عام ١٩٠٤ عشرين وابورا بعضها كان فى السودان قبل الفتح والباقي جت فى الحملة النيلية سنة ١٨٨٥ والفتح الأخير (١٨٩٦-١٨٩٨) وهذه الواورات من أنواع شتى .

(١) السلطان والملك والشيخ . وهى مدرعات قوية بنيت فى خلال الحملة على الخرطوم سنة ١٨٩٨ :

(٢) الظافر والناصر والفتاح . وهى المدرعات التى بنيت فى أثناء الحملة على دنقلة سنة ١٨٩٦ .

(٣) طماى والحفير وأبو طايح والمتمة . وهى من عهد الحملة النيلية .

(٤) دال وخيبر وعكة وعمارة . وهى من النوع الصغير .

(٥) الحديد . بنى بعد الفتح .

(٦) بردين والصفاية . وهما من الطراز القديم .

(٧) الطاهرة والتوفيقية . وهى وابورات صغيرة .

وفي خلال وجود الجيش المصرى فى السودان حتى عام ١٩٢٤ ، كانت مصلحة انوابورات والمراكب فى السودان هى التى تدير حركات السفن الأميرية ، بعضها تقوم بالعمل بين الشلال الأول والثانى وبعضها فى دقله بين الشلال الثالث والرابع والباقى فى الخرطوم للاشتغال فى التدين الأبيض والأزرق ، وكانت تستخدم لقل الركاب والبريد والبضائع والمهمات .

كل هذا الأسطول النهري شيد بأموال مصرية — ولا يدري أحد ماذا تم به عقب إرغام جيش مصر على الانسحاب من السودان عام ١٩٢٤ .

٩ — إعادة تعمير الخرطوم والمدن الكبرى :

ولم تذكر تنهى الأعمال العسكرية فى عام ١٨٩٨ حتى بدأت معاول السلام والتعمير نشاطها فى بقاع السودان . بعد ما أصابها من تخريب وتدمير منذ سقوط الخرطوم فى أيدي الثوار . وكان أول ما اتجهت الفكرة إليه جعل مدينة الخرطوم عاصمة للسودان كما كانت قبل الثورة .

وقد استهلت أعمال الانشاء والبناء فى عام ١٨٩٩ وفى هذا السياق ينبغى ألا يغيب عن البال أن سردار الجيش كتشرباشا كان قد استصدر أمرا عاليا من سمو الخديو لإلغاء أمر استثناء أهالى القاهرة والاسكندرية من التجنيد ، أسوة بباقي القطر ، للحصول على المجندين من بين طوائف الحرف اللازمين لانهاض السودان بعد كبوته ونحابه خلال ١٥ سنة .

وكان أول بناء شرع فيه — سراى الحاكم العام وسردار الجيش ، التى بناها اللواء ممتاز باشا خلال حكمداويته (١٨٧١ — ١٨٧٣) وتناول الثوار هدم معظم اجزائها ولم يتركوا منها إلا حوائط الواجهة بغير سقف ولا نوافذ ، واستمر العمل بها من أول سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٠٦ بيد أن ونجت باشا ، سردار الجيش ، سكن فى جناح منها أعد له عام ١٩١٠ وما زال القصر باقيا إلى اليوم يدل على فخامته .

وشيد الجنود المصريون قصر دواوين الحكومة الذى يضم بين جوانحه إدارات المالية والخرينة والقضاء والداخلية والزراعة ، وهو بناء كبير ذو طابقين ، كما أقاموا مباني مصالح البريد والتلغراف والتليفونات .

وبنى الجيش المصرى مباني المكاتب الحكومية الخاصة بتسجيل الأراضي والصحة والمطبعة الأميرية ورئاسة المحاكم الشرعية ، وما يذكر أنها بنيت فى الأصل لى تكون أماكن للتجارة .

ولما كانت رئاسة الجيش المصرى فى الخرطوم ، ومعظم قوات الجيش موزعة على أنحاء السودان ، فقد شيدت أربع ثكنات كبيرة تحيط بالخرطوم من الخارج ، وسميت ثكنات سعيد واسماعيل وتوفيق وعباس ، وأنشئت ثكنة خامسة فى الخرطوم لكتيبة مشاة فضلا عن ثلاث

ثكنات لثلاث بطاريات مدفعية ، كما شيدت ثكنة كبيرة أو ببساطة أخرى مدينة صغيرة تحتوي على عشرات من المباني المنفصلة التي تشغل حوالى خمسين فدانا ، وقد ساهم البناؤون المصريون على نفقة حكومتهم فى بناء ثلثى المباني ثم قامت الحكومة الإنجليزية بتكاملة ما تبقى .

وبنيت مخازن الأسلحة ومهمات وذخائر الجيش داخل الثكنات الإنجليزية لغرض خاص .

وأقيمت طابية كبيرة للدفاع ثم سادت للجيش الانجليزى فى عام ١٩٠٦

وأُنشئت ثكنة كبرى للأشغال العسكرية ومخازنهم وورشهم . الخ . وبجوارها أقيمت مخازن وورش مصلحة الأشغال الملكية . وبني سجن عسكرى . وعلى نفقة وزارة الأوقاف المصرية شيد فى الخرطوم المسجد الكبير الفخم — بنته مصلحة الأشغال العسكرية تحت إشراف الملازم محمد لبيب الشاهد (لواء فيما بعد رحمه الله) .

وفى الخرطوم البحرية أنشئت بضعة مخازن وورش كبرى . بها ما يلزم الجيوش من مهمات وملابس ، وهذا البناء يشغل حوالى ٢٠ فدانا ، كما بني سجن مدنى يسع ثلاثة آلاف مسجون . وبأموال مصرية شيدت مخازن تعيينات الجيش ، فضلا عن مخزن وورش كبرى لمصلحة وإبورات النيل والسفن (١٩٠٢-١٩٠٧) .

أما أهم المنشآت العامة التى عمرتها الخرطوم فهى — بلا مرأى — البحر المائى الحاجر للياه مدة الفيضان .

ليس هذا فحسب كل ما شيده المصريون العسكريون فى الخرطوم . فإن القاعة الطويلة . ولن تأتى منها إلا بالمئات الهامة كالمستشفى العسكرى الكبير . ومساكن كبار الموظفين الانجليز (حوالى ٢٢ مسكا) ومبانى مديرية الخرطوم التى تضم أفرعها المختلفة والمحاكم الحامية التى تؤدى بها المدينة حتى اليوم .

وفى أم درمان شيدت ثكنتان كبيرتان . ومستشفى عام وكنة للدفعية بالإضافة إلى ثكنات للخيالة .. الخ

كل هذه المنشآت بناها المصريون بأموال مصرية فى الخرطوم وأم درمان ، ما عدا كلية جوردون فقد شيدها المصريون بأموال التبرعات الانجليزية .

■
* *

وفى المطيرة وفى شندى وفى حلفا وفى بربر وفى واد مدنى وفى كسلا وفى الأبيض والفاسر ... فى كل هذه المدن شيد المصريون وعمرها . وأقاموا معالم الحضارة والعمران من مستشفيات ومساكن ومعاهد ... الخ .

حلقا :

وما دمتا بصدد الحديث عن المدين، فينبغي أن نذكر بوجه خاص (حلقا) فقد كانت قرية صغيرة إلى أن بدئ في إنشاء رأس السمكة الحديدية . فبنيت فيها ورشة كبرى وتركبة للجيش ومستشفى عسكري ومسجد .

ومد منها خطان حديديان أحدهما يسير محاذيا للنيل إلى الكومة وثانيهما يخترق الصحراء إلى أبو حمد والخرطوم .

بورسودان :

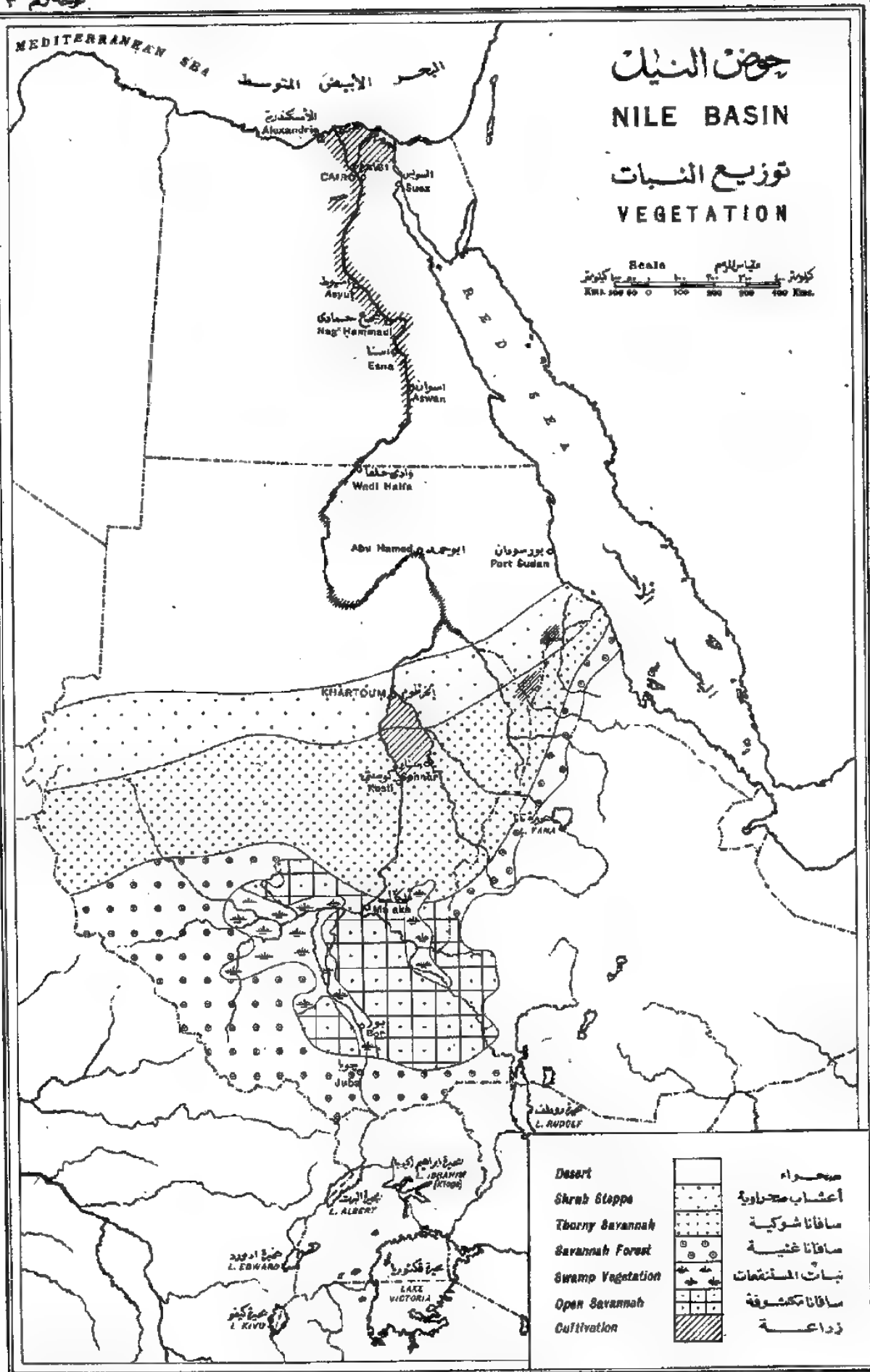
وهذا هو نهر السودان ، المنفذ الوحيد الصناعي للاقطار السودانية الشاسعة ، الذي لا يعد شيئا يذكر — إلى جانب المنفذ الطبيعي نحو مصر الشمالية ، عمل الانجليز على انشاءه بدلا من سواكن فأنشئ بأموال مصرية ، وشيدت فيه المباني والمنشآت وأسمته بور سودان واحتفل بافتتاحه يوم ٢٧ يناير عام ١٩٠٦

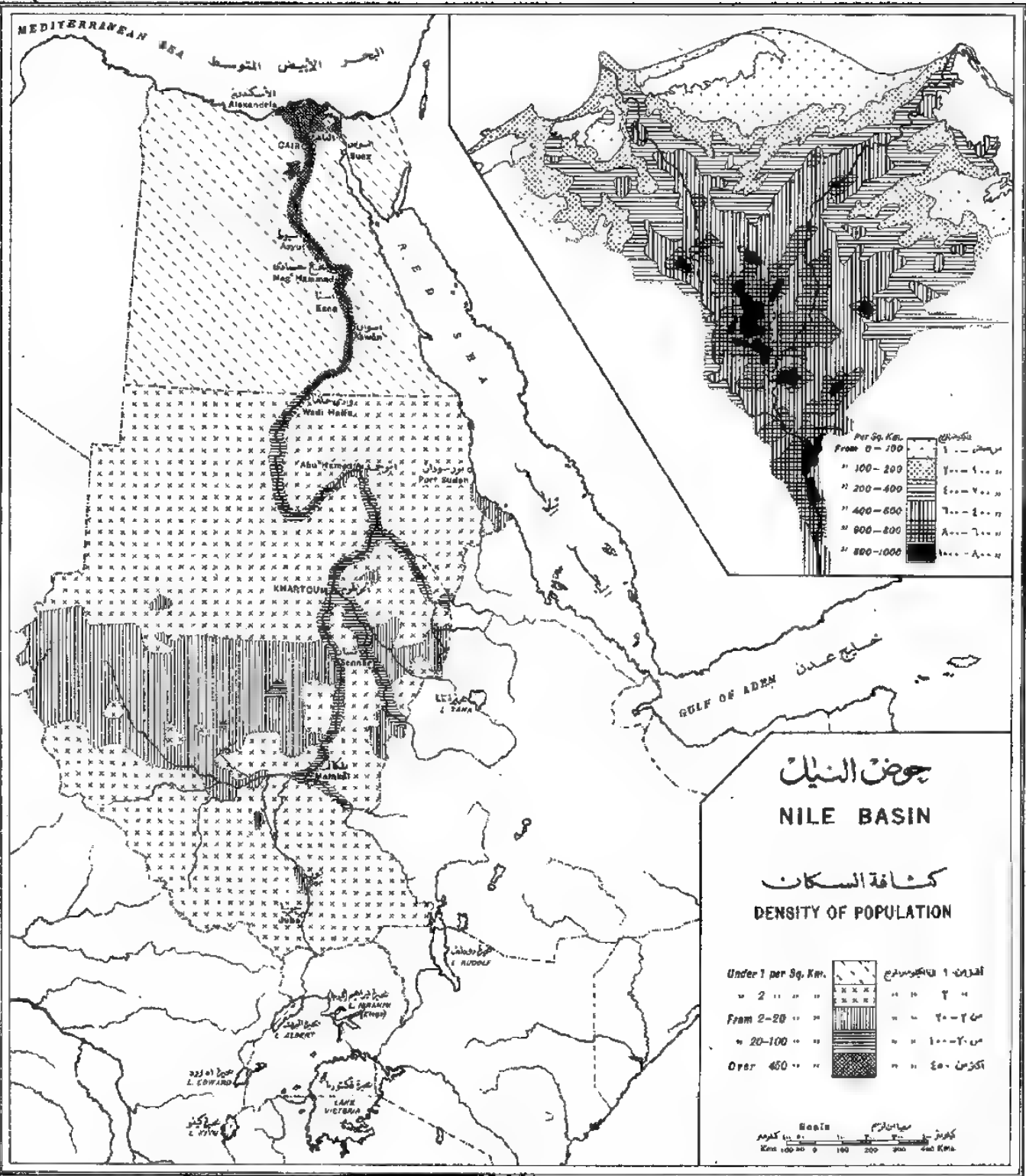
ونعتقد بعد قراءة هذا البيان الملخص عن تراث مصر في السودان أنه قد وضع من أنشأ الطرق في السودان وعبدها ؟ ومن مد الخطوط الحديدية في القفر البقع ومن صانها ؟ والجسور فوق الأنهار ومن أقامها ؟ والقصور والمنشآت المنيعة ومن بناها ؟ والدواوين والمساجد والخانقاه ومن شادها وعمرها ؟ والجواري المنشآت في البحر كالأعلام من أسسها وأجرها ؟ . والأسلاك البرقية والتليفونية من أنشأها وقام بإدارتها ؟ ومن الذي وطد الأمن ومسح الأرض ؟ أليس هم أبناء وادي النيل ؟

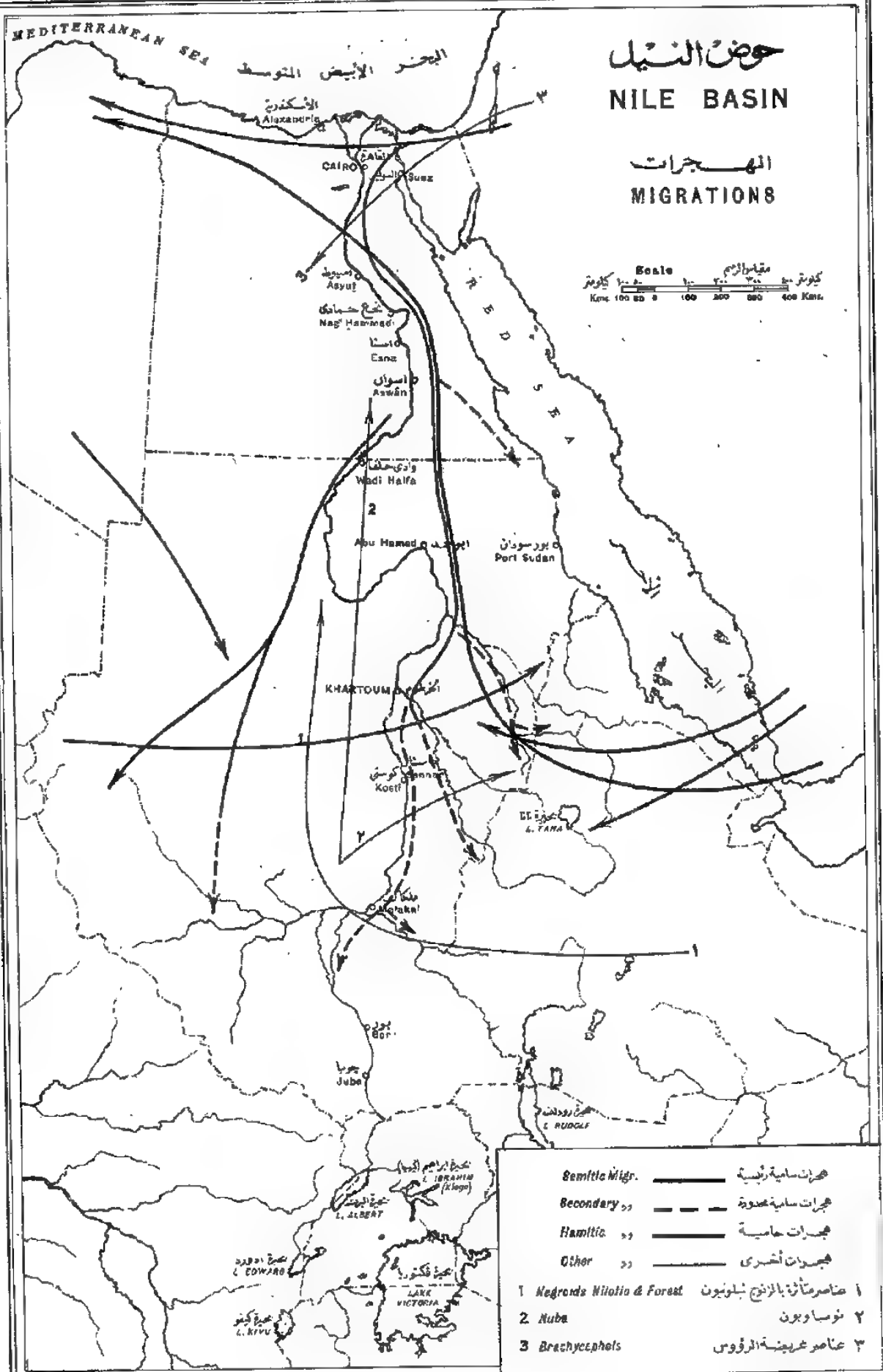
بكاشي عبد الرحمن زكي

مدير المصنف الحربي









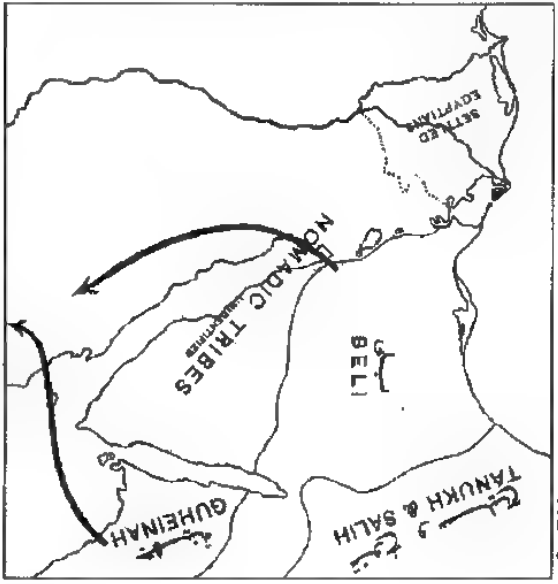
ARAB DRIFTS



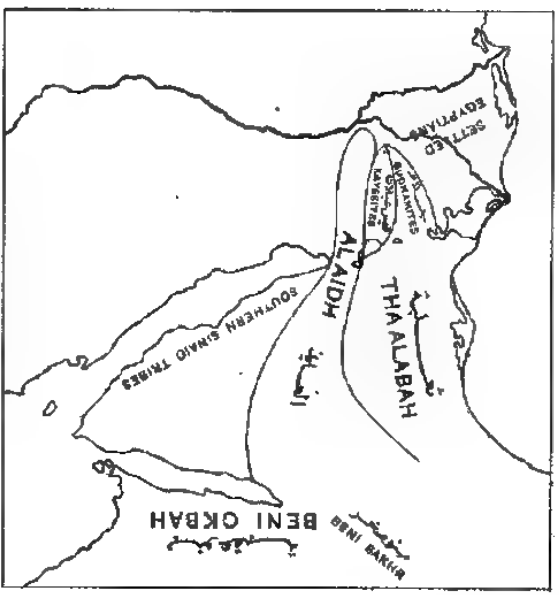
قبل الفتح العربي لبلاد مصر
Before the Arab Conquest of Egypt
١. ١٠٠



الدرift الكهلاني الأول
First Kahlanite Drift
About the 2nd or 3rd Century A. D.



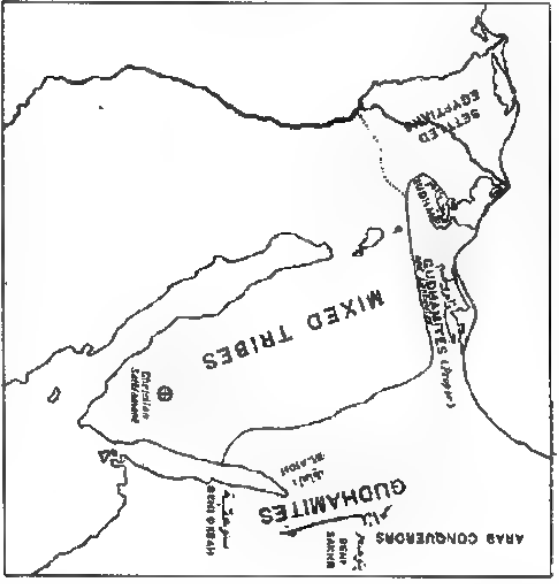
الدرift الجنوبي المبكر (أول)
Earliest Southern Arab Drift
The Himyarite Branch of Kneid (about the 1st Century A. D.)



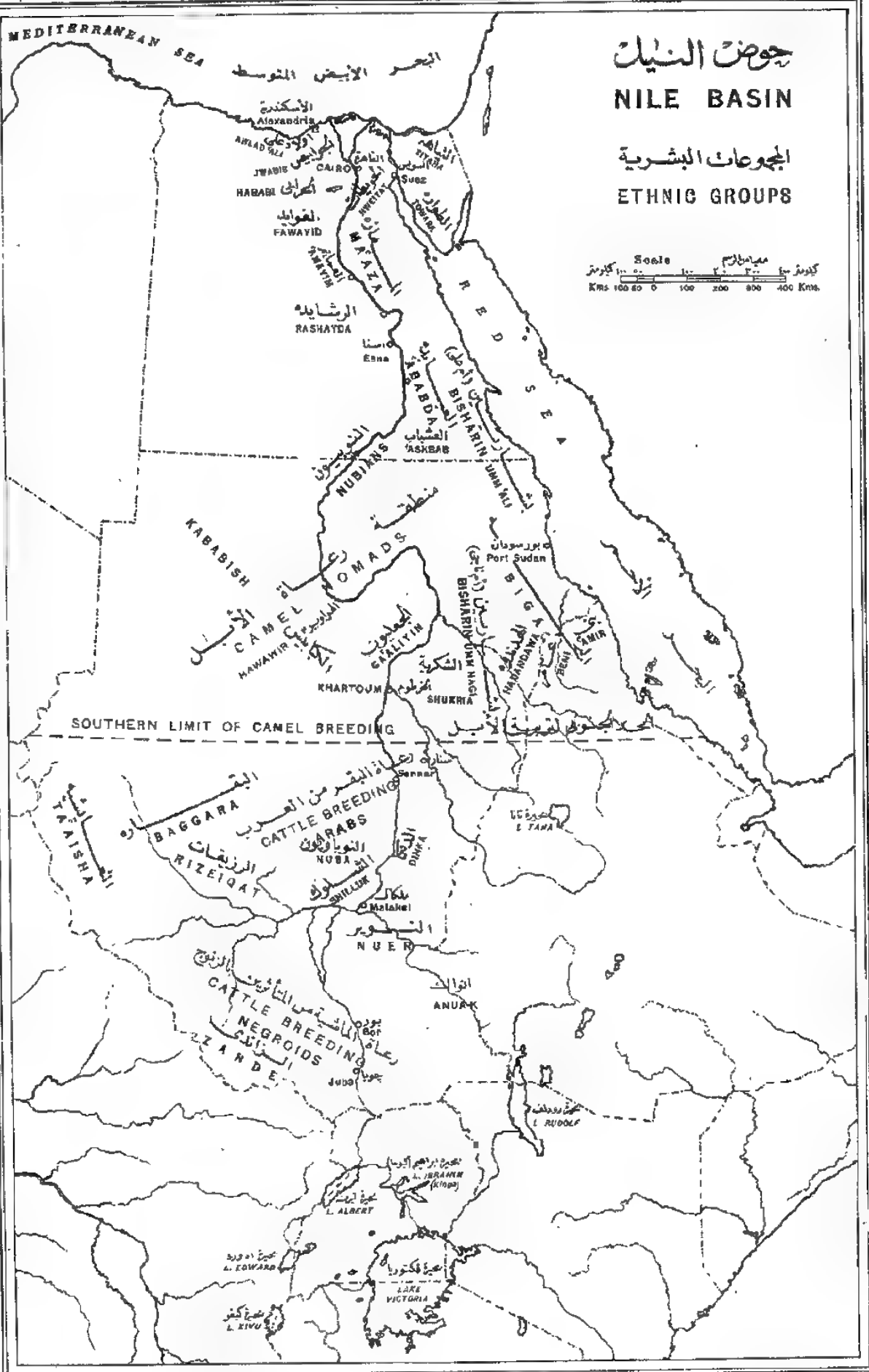
توسط القرن التاسع عشر
About the Middle of the 19th Century A. D.



توسط القرن الثامن
About the Middle of the 8th Century A. D.

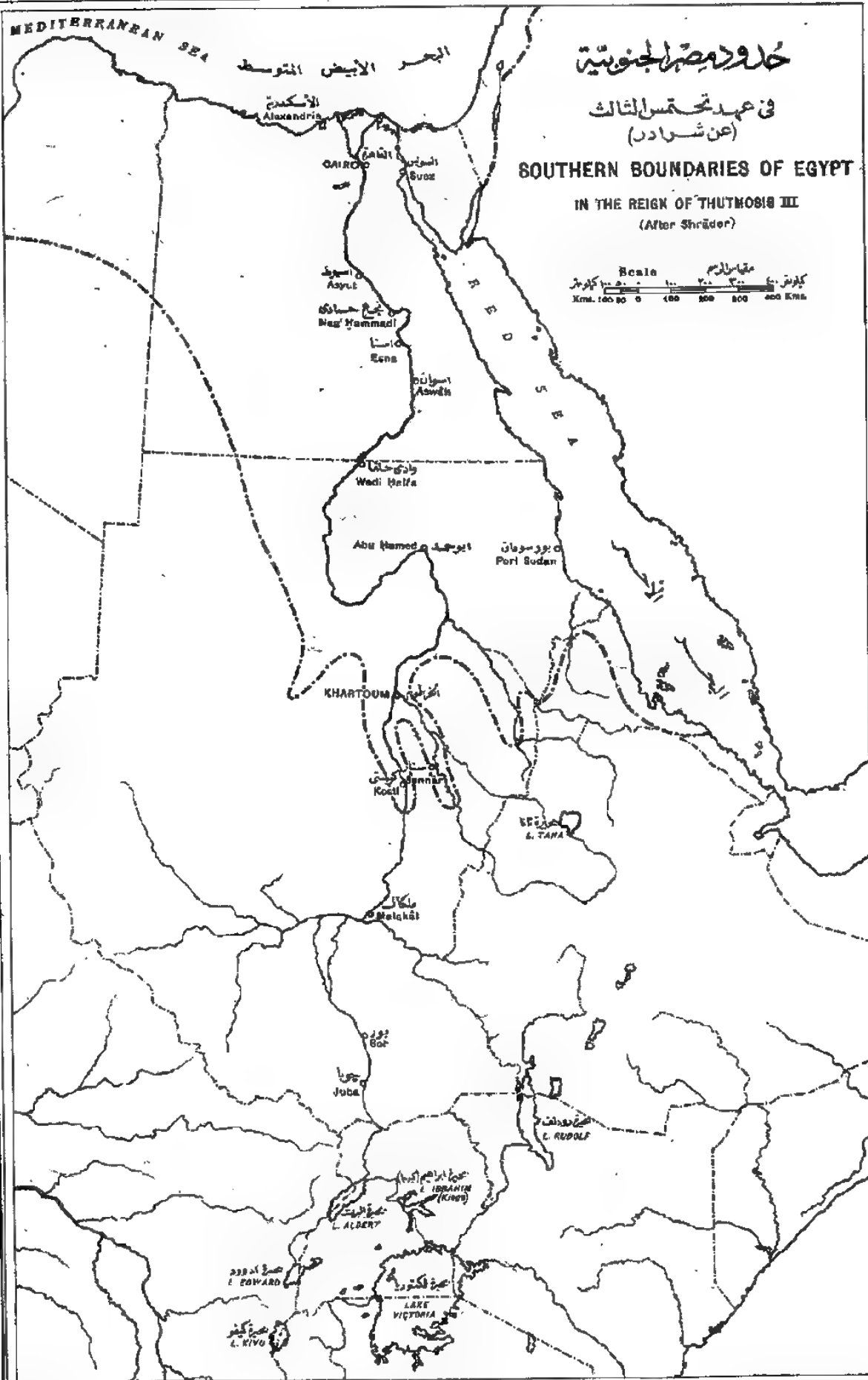


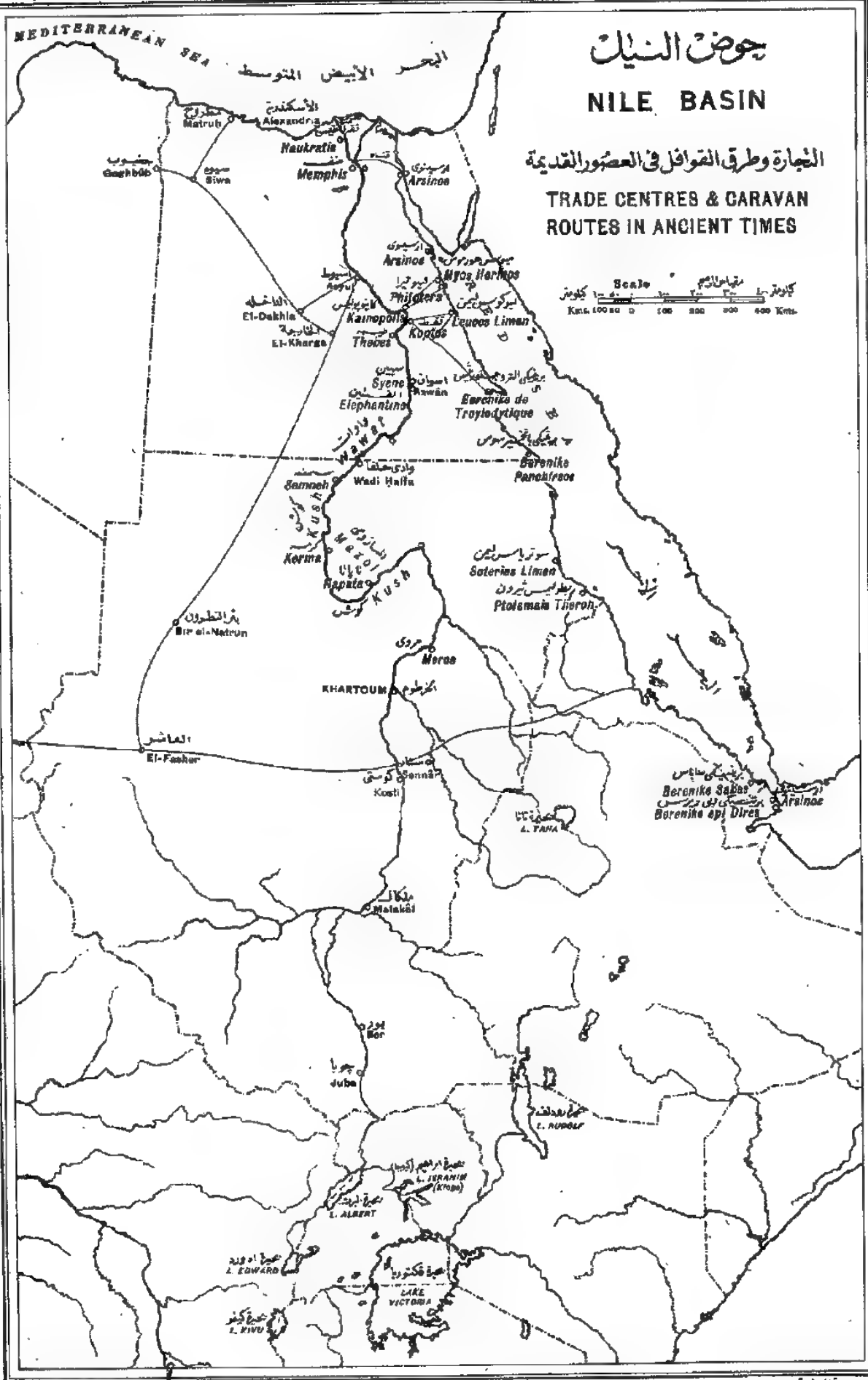
بعد الفتح العربي لبلاد مصر
Immediately after the Arab Conquest of Egypt



حوض النيل
NILE BASIN
المجموعات البشرية
ETHNIC GROUPS

Scale
Kms 100 200 300 400
Miles 100 200 300 400





ممالك السودان ومشيخاته

قبل الفتح المصري

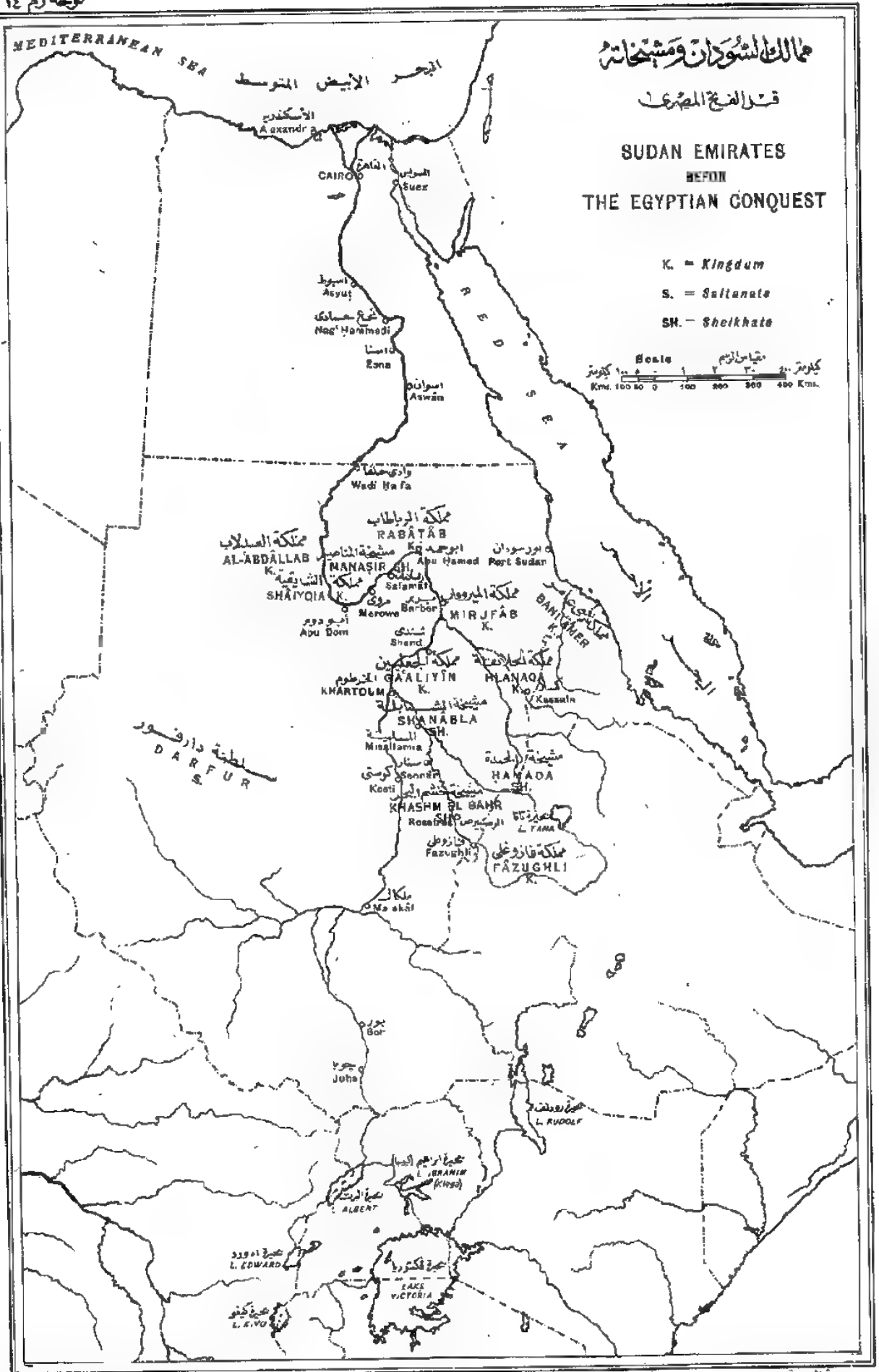
SUDAN EMIRATES BEFORE THE EGYPTIAN CONQUEST

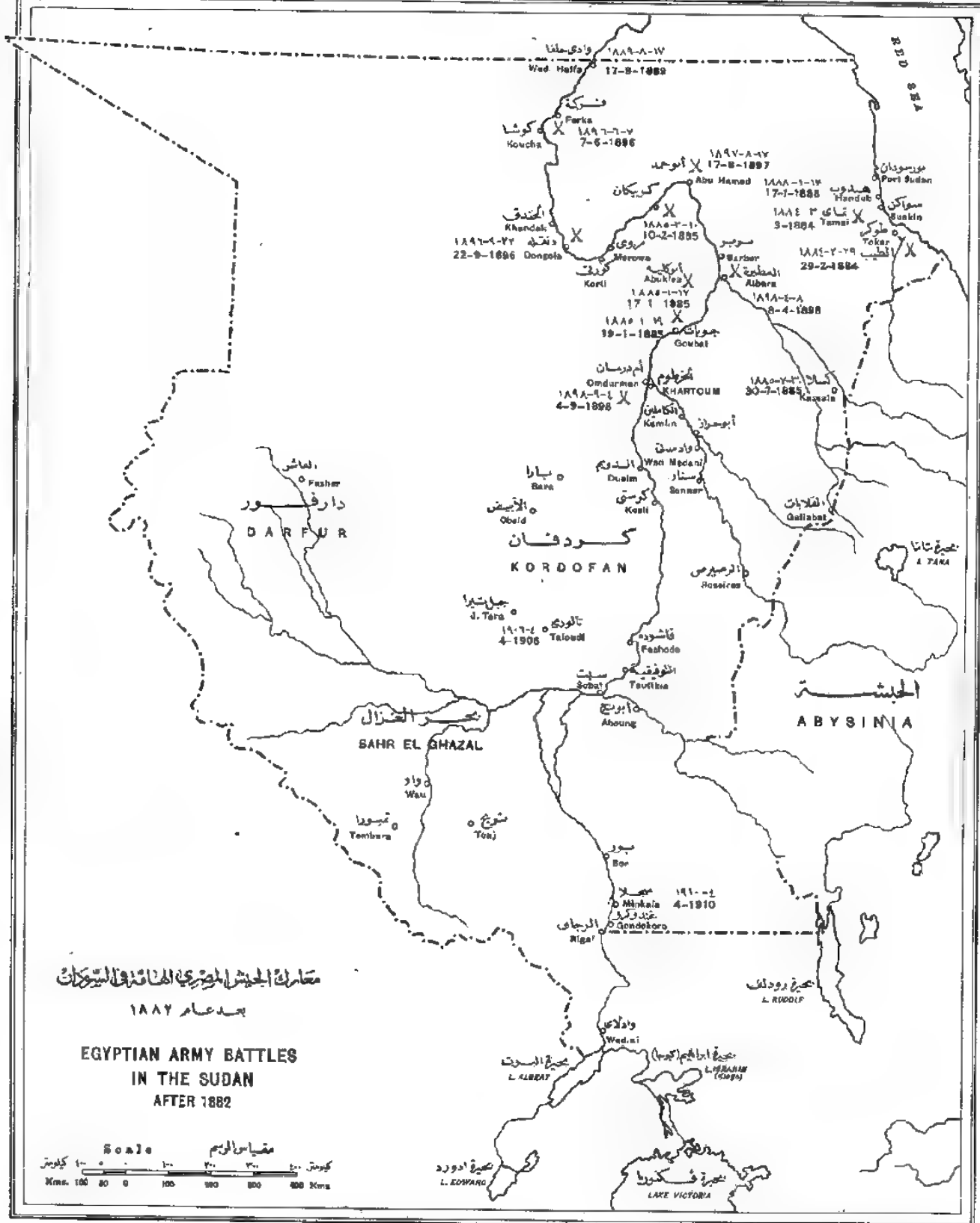
K. = Kingdom

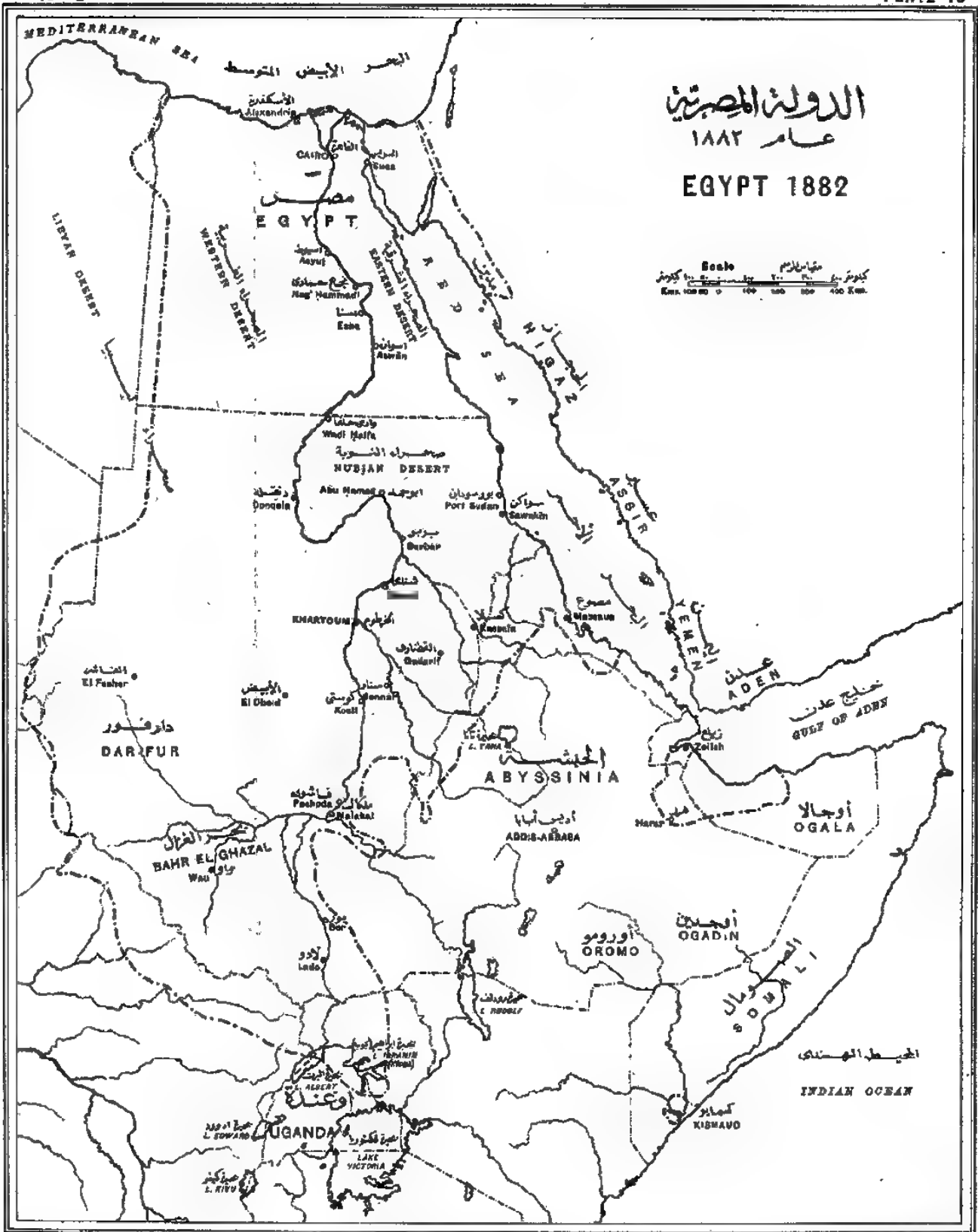
S. = Sultanate

SH. = Sheikhs

Scale
Kms. 100 200 300 400
مقياس المسافات
كيلومتر 100 200 300 400

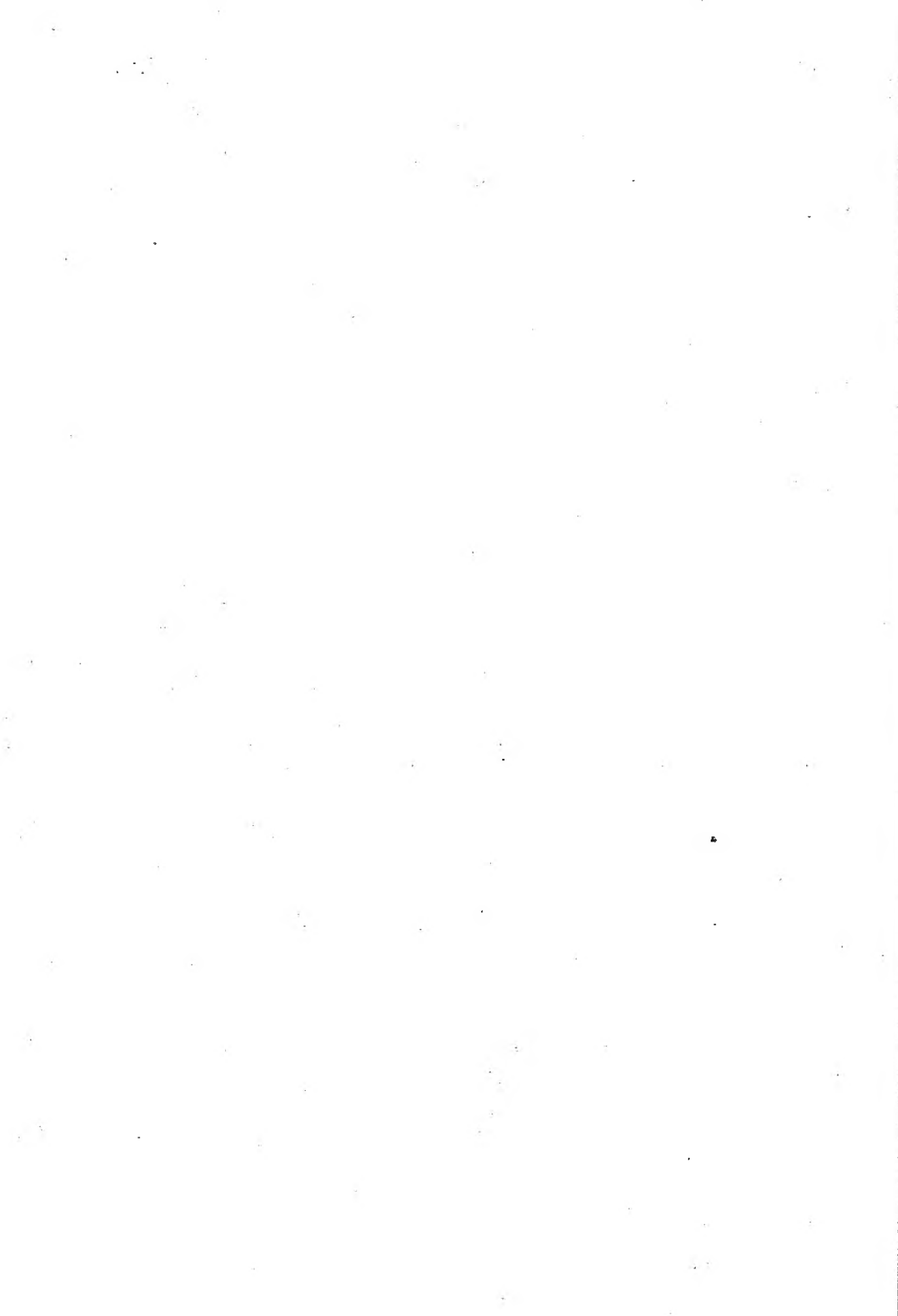






Date Due

Demo 36-297



NYU - BOBST



31142 02821 9676

DT82.5.S8.W5

Wa'ad Wadi al-44: